الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية
دراسة حالة المركب الصناعي والتجاري بني هارون -القرارم قوقة-ميلة
(2023-2021)

اعداد الطلبة		الأستاذ المشرف
1	بن صايفي أمنة	د. لطرش جمال
2	بن زماموش رميساء	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الصفة
د. ركيمة فارس	رئيسا
د. لطرش جمال	مشرفا ومقررا
د. هولي رشيد	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال الله تعالى " يرفع الله الذين أمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات "

لقوله صلى الله عليه وسلم { من سلك طريقا يلتمس به علما; سهل الله به طريقا الى الجنة}

الحمد الله الذي أروع بني أدم في تركيبة عقله فأعطاه بذلك القدرة على جعل وسيلته الكفاح وغايته النجاح

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى الأستاذ الفاضل **"الدكتور لطرش جمال"**

لإشرافه على هذه المذكرة الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة في البحث

كما نتقدم بالشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا لقبولهم مناقشة هذه المذكرة

كذلك كل الشكر إلى كافة عمال مؤسسة **"مطاحن بني هارون"** على المعلومات المقدمة لنا وعلى رأسهم مدير مصلحة المالية والمحاسبة كمال زواغي، رياض بودياب، معافي صورية

كما لا ننسى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير من خلال مشوارنا الجامعي

خاصة أساتذة إدارة مالية

لكم أسمى عبارات الشكر والتقدير

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أمـا بعد

قال الله تعالى" وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

على ضوء هذه الآية أهدي ثمرة جهدي وتخرجي وفرحتي إلى من كلله الله بالهبة والوقار وعلمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار الغائب والحاضر بقلبي دائما، إلى من وافته المنية قبل أن يشاركني هذه اللحظة إلى أول هزائمي في الحياة وأعظم خسائري الذي لم يكمل المشوار معي غادرنا منذ أشهر قبل أن يرى فلذة كبده متخرجة أبي خير عون كان لي عند المحن، **"أبي العزيز محمد الهادي" رحمك الله** وجزاك عني خير الجزاء وأسكنك فسيح جناته

إلى معنى الحب والحنان، إلى من كان دعائها سر نجاحي ومن أضاءت في ليالي العتمة طريقي، إلى من أفنت عمرها في سبيل أن أحقق طموحي ومهدت لي طريق العلم وكانت الداعم الأول لي وملجئي بدراستي ويدي اليمنى، إلى من لا تنساني بالدعاء في ليلها ونهارها، إلى أغلى الحبايب **"أمي الحبيبة بوعوني الزهرة"** أطال الله في عمرها

إلى من قال فيهم الله تعالى" سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا"، إلى رمز الكفاح و الصمود و القلوب الطاهرة النقية **إخوتي "بلال، نصر الدين، سفيان، محمد الشريف" وزوجاتهم**

إلى الطفولة التي ملأت عالمي وأبهجت جوارحي **"إسراء، سراج الدين، تسنيم، أنس" حفظهم الله**

إلى صاحبة الفضل العظيم صديقة الرحلة من وقفت بجانبي **" أمنة"**

أخيرا من قال أنا لها "نالها" وأنا لها إن أبت رغما عنها أتيت بها، ما كنت لأفعل لولا توفيق من الله، الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام، الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هاته، إلى كل من سعى معي لإتمام مسيرتي الجامعية و كل من كان لهم أثر على حياتي

إلى من أحبهم قلبي والأقرب من روحي دمتم لي سندا لا عمر له

رميساء

إهداء

من قال أنا لها " نالها "

وأنا لها وإن أبت رغما عنها اتيت بها

نلتها فعلتها بعد ان كانت مستحيلة، كانت دروبا قاسية وطرقا خسرت بها الكثير لكني "وصلت"

الحمد الله حبا وشكرا وامتنانا ، الحمد الله الذي بفضله أدركت أسمى الغايات

أهدي بكل حب بحث تخرجي

الى من علموني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة الى الذين لم يبخلوا علي بأي شيء الى من سعوا وناضلوا لأجل راحتي ونجاحي

الى أعظم أشخاصي وأعز الناس على روحي **أبي و أمي** دمتم لي بخير وحب وعافية طول العمر

الى خيرة أيامي وصفوتها إلى من مدت لي أياديهم وقت ضعفي إلى من شد الله بهم عضدي فكانوا خير معين لي **إخوتي: محمد أمين، أدم ، يوسف أنس**

أهدي اليكم بحثي وجهدي وليالي كثيره من السهر والتعب والأمنيات

الى من تقاسمت معها هذا العمل المتواضع **صديقتي رميساء**

الى كل من ساهم ولو بحرف في مسيرتي الدراسية

الى كل الأحباب والأقرب لقلبي

أمنة

ملخص

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى دراسة أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، من خلال تحديد أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي لمؤسسة " مطاحن بني هارون" خلال الفترة (2021-2023)، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال تقديم إطار نظري لكل من التسيير الجبائي والأداء المالي واعتماد المنهج التحليلي في دراسة الحالة، بالنسبة لأدوات الدراسة استندنا على مختلف المراجع وخاصة الدراسات السابقة التي عالجت متغيرات الدراسة بما في ذلك التقارير المالية للمؤسسة وذلك لقياس أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي بالنسبة لنشاطي الاستغلال والتمويل، بينما اعتمدنا على المقابلة كأداة لبحث أثر التسيير الجبائي على النشاط الاستثماري للمؤسسة محل الدراسة.

توصلت نتائج الدراسة من خلال دراسة حالة مؤسسة " مطاحن بني هارون" الى أن المزايا الجبائية المتحصل عليها المنتجة للتدفقات النقدية والوفورات الضريبية للمؤسسة محل الدراسة كانت نتيجة لحسن التسيير المالي وليس الجبائي.

الكلمات المفتاحية: التسيير الجبائي، الأداء المالي، المؤشرات المالية، النسب المالية، الاستغلال، التمويل، الاستثمار.

Abstract:

The current study was aimed at examining the impact of fiscal management on the financial performance of the economic enterprise by determining the impact of fiscal management on the financial performance of the "Benny Harun Mills" during the period. (2021-2023), drawing on the descriptive curriculum by providing a theoretical framework for both fiscal management and financial performance and the adoption of the analytical curriculum in the case study, For study tools, we drew on various references, especially previous studies that addressed study variables, including the institution's financial reports, to measure the impact of fiscal management on financial performance for exploitation and finance activities. s investment activity ", while we relied on the interview as a tool to examine the impact of fiscal management on the investment activity of the institution in question.

The results of the study, through the case study of the "Beni Harun" Mills Foundation, found that the fiscal benefits derived from cash flows and tax savings of the institution in question were the result of good financial management rather than fiscal.

Keywords: Fiscal management, financial performance, financial indicators, financial ratios, exploitation, finance and investment**.**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
البسملة	II
الشكروالتقدير	III
الإهداء	IV
ملخص	VI
فهرس المحتويات	XII-VIII
قائمة الجداول والأشكال والمختصرات	VIII-VIII
قائمة الملاحق	VIII -VIII
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: الإطار النظري لتسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية	**23-2**
المبحث الأول: ماهية التسيير الجبائي	**3**
المطلب الأول: مفهوم التسيير الجبائي ومميزاته	**3**
الفرع الأول: مفهوم التسيير الجبائي	**3**
الفرع الثاني: مميزات التسيير الجبائي	**4**
المطلب الثاني: أهمية ومراحل التسيير الجبائي	**5**
الفرع الأول: أهمية التسيير الجبائي	**5**
الفرع الثاني: مراحل التسيير الجبائي	**6**
المطلب الثالث: أسس و أهداف التسيير الجبائي	**9**
الفرع الأول: أسس التسيير الجبائي	**9**
الفرع الثاني: أهداف التسيير الجبائي	**9**
المبحث الثاني: مرتكزات التسيير الجبائي	**11**
المطلب الأول: أدوات التسيير الجبائي	**11**

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: مبادئ التسيير الجبائي	**14**
المطلب الثالث: حدود التسيير الجبائي	**14**
المبحث الثالث: أليات التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية	**15**
المطلب الأول: أنظمة فرض الضريبة في النظام الجبائي	**15**
المطلب الثاني: أهم الضرائب المفروضة على المؤسسات في النظام الجبائي	**17**
المطلب الثالث: الالتزامات الجبائية في النظام الضريبي الجزائري	**21**
خلاصة الفصل	**23**
الفصل الثاني: أساسيات الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية	**53-25**
المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية	**26**
المطلب الأول: مفهوم وأهمية الأداء المالي	**26**
الفرع الأول: مفهوم الأداء	**26**
الفرع الثاني: مفهوم الأداء المالي	**27**
الفرع الثالث: أهمية الأداء المالي	**27**
المطلب الثاني: أهداف الأداء المالي	**28**
المطلب الثالث: معايير الأداء المالي	**29**
المبحث الثاني: المجالات والعوامل المؤثرة في الأداء المالي	**31**
المطلب الأول: مجالات الأداء المالي	**31**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي	**31**
المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي	**34**
المبحث الثالث: دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية	**40**
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهدافه	**40**
الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي	**40**
الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي	**41**
المطلب الثاني: مصادر وخطوات تقييم الأداء المالي	**41**

الفرع الأول: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي	41
الفرع الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي	44
المطلب الثالث:أهمية التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية	45
الفرع الأول: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال	45
الفرع الثاني: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة التمويل	48
الفرع الثالث: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار	50
خلاصة الفصل	53
الفصل الثالث: دور التسيير الجبائي على الأداء المالي لمؤسسة "مطاحن بني هارون"– القرارم قوقة – خلال الفترة "2021–2023"	55–82
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة "مطاحن بني هارون" – القرارم قوقة–	56
المطلب الأول: بطاقة تعريفية لمؤسسة "مطاحن بني هارون"	56
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة "مطاحن بني هارون" القرارم قوقة – ميلة –	58
المطلب الثالث: أهمية وأهداف المؤسسة والمشاكل التي تعاني منها	61
الفرع الأول: أهمية المؤسسة	61
الفرع الثاني: أهداف المؤسسة	62
الفرع الثالث: المشاكل التي تعاني منها مؤسسة "مطاحن بني هارون"	63
المبحث الثاني: دراسة آليات تأثير العامل الجبائي على الأداء المالي لمؤسسة "مطاحن بني هارون"	64
المطلب الأول: تقديم الأداء المالي لمؤسسة "مطاحن بني هارون" القرارم قوقة – ميلة –	64
الفرع الأول: مؤشرات النسب المالية	64
الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي	71
المطلب الثاني: النظام الجبائي وأهم الضرائب التي تخضع لها مؤسسة "مطاحن بني هارون"	74
المطلب الثالث: دراسة أهمية التسيير الجبائي على الأداء المالي لمؤسسة "مطاحن بني هارون"	75

فهرس المحتويات

الفرع الأول: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال	**75**
الفرع الثاني: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة التمويل	**79**
الفرع الثالث: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار	**79**
خلاصة الفصل	**82**
خاتمة	**84-86**
قائمة المراجع	**88**
الملاحق	**95**

قائمة الجداول والأشكال و المختصرات

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	جدول الضريبة على الدخل الإجمالي	18
2	معدلات الضريبة على أرباح الشركات	19
3	تسبيقات الضريبة على أرباح الشركات وأجال دفعها	19
4	يوضح نسبة التداول لمؤسسة "مطاحن بني هارون"	64
5	يوضح نسبة السيولة السريعة لمؤسسة "مطاحن بني هارون"	65
6	يوضح نسبة النقدية لمؤسسة "مطاحن بني هاروون"	66
7	يوضح هامش ربح لمؤسسة "مطاحن بني هارون"	67
8	يوضح المردودية الاقتصادية لمؤسسة "مطاحن بني هارون"	68
9	يوضح المردودية المالية لمؤسسة "مطاحن بني هارون"	69
10	يوضح دوران اجمالي الأصول لمؤسسة "مطاحن بني هارون"	70
11	يوضح دوران الأصول الثابتة لمؤسسة "مطاحن بني هارون"	70
12	يوضح دوران الأصول الثابتة لمؤسسة "مطاحن بني هارون"	71
13	يوضح رأس المال العامل لمؤسسة "مطاحن بني هارون"	72
14	يوضح احتياج رأس المال العامل لمؤسسة "مطاحن بني هارون"	73
15	يوضح الخزينة الصافية لمؤسسة "مطاحن بني هارون"	73
16	يوضح جدول الضريبة على الدخل الإجمالي لمؤسسة "مطاحن بني هارون"	74
17	يوضح الاموال الدائمة للمؤسسة خلال الفترة (2021 – 2023)	76
18	يوضح تطور قيمة الاستثمارات الصافية والاهتلاكات في المؤسسة	76
19	الوفورات الضريبية الناتجة عن أعباء الاهتلاك السنوية للمؤسسة	77
20	الرسم على القيمة المضافة الواجب الدفع خلال الفترة (2021 – 2023)	77
21	قيمة الضريبة على الدخل الإجمالي للمؤسسة خلال الفترة(2021 – 2023)	78
22	أهم مصادر التمويل المعتمد عليها في المؤسسة خلال الفترة(2021 – 2023)	79

ثانيا: قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	مخطط لمراحل التسيير الجبائي	8
2	مخطط توضيحي لأدوات التسيير الجبائي	13
3	مخطط توضيحي للعوامل المؤثرة على الأداء المالي	33
4	مخطط توضيحي لمصادر معلومات قييم الأداء المالي	43
5	مخطط توضيحي للهيكل التنظيمي لمؤسسة "مطاحن بني هارون"– القرارم قوقة– ميلة –	59

ثالثا: قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة
IFU	النظام الجزافي(نظام الضريبة الجزافية الوحيدة)
IRG	الضريبة على الدخل الإجمالي
IBS	الضريبة على أرباح الشركات
TVA	الرسم على القيمة المضافة
TAP	الرسم على النشاط المهني
FR	رأس المال العامل
BFR	احتياجات رأس المال العامل
TN	الخزينة

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
	التقارير المالية السنوية لمؤسسة "مطاحن بني هارون" لسنة 2021.	
1	ميزانية المؤسسة (الخصوم) لسنة 2021.	95
2	ميزانية المؤسسة (الأصول) لسنة 2021.	96
3	جدول حسابات النتائج 2021.	97
4	قائمة التوازن العام الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة لسنة 2021.	98
5	جدول تحديد نتيجة الضريبة لسنة 2021.	99
6	جدول الإهلاك وخسائر القيمة لسنة 2021.	100
7	قائمة التوازن العام الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 2021.	101
8	جدول تحركات المخزون لسنة 2021.	102
	التقارير المالية السنوية لمؤسسة "مطاحن بني هارون" لسنة 2022.	
9	ميزانية المؤسسة (الخصوم) سنة 2022.	103
10	ميزانية المؤسسة (الأصول) سنة 2022.	104
11	جدول حسابات النتائج سنة 2022.	105
12	قائمة التوازن العام الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي لسنة2022.	106
13	جدول تحديد النتيجة الضريبية لسنة 2022.	107
14	جدول تحركات المخزون لسنة 2022.	108
15	جدول الإهلاك وخسائر القيمة لسنة 2022.	109
16	قائمة التوازن العام الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة لسنة 2022.	110
	التقارير المالية السنوية لمؤسسة "مطاحن بني هارون" لسنة2023.	
17	ميزانية المؤسسة (الأصول) سنة 2023.	111
18	ميزانية المؤسسة (الخصوم) سنة 2023.	112
19	جدول حسابات النتائج سنة 2023.	113
20	قائمة التوازن العام الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة لسنة 2023.	114
21	جدول تحديد النتيجة الضريبية لسنة 2023.	115
22	قائمة التوازن العام الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 2023.	116
23	جدول الإهلاك وخسائر القيمة لسنة 2023.	117

24	جدول تحركات المخزون لسنة 2023.	**118**
25	الضريبة على النشاط المهني لسنة 2023.	**119**

مقدمة

تمهيد:

تعتبر المؤسسة النواة الرئيسية في النشاط الاقتصادي، حيث تسعى لبلوغ أهدافها من خلال حسن استغلال مواردها المتاحة أفضل استغلال والعمل على التحكم في تكاليفها وإيجاد الطرق لتدنيتها ومنها التكاليف الجبائية، التي تتحملها المؤسسة حيث تتميز بالتعدد وعدم الاستقرار الامر الذي يولد المزيد من المخاطر لكونها دائمة في حياة المؤسسة.

والجباية تعد محورا مشتركا بين المالية والمحاسبة والقانون، كما تعتبر متغير استراتيجي فعال مدمج داخل منظومة التسيير في المؤسسة، يشكل هذا التغير أداة فعالة في عمليات التسيير ومختلف الدورات الاقتصادية للمؤسسة، حيث أن الجباية أحد العناصر البيئة الخارجية للمؤسسة، تتميز بدرجة كبيرة من التغير يتطلب متابعة ودراسة جيدة ومعمقة للمعطيات الجبائية التي تصبح من بين محددات اتخاذ القرار في المؤسسة.

وتعتبر إدارة التكاليف الجبائية امرا حاسما لنجاح أي مؤسسة اقتصادية ففي ظل التحديات المتزايدة التي تواجه الشركات والمؤسسات في بيئة الاعمال المتغيرة باستمرار، يصبح من الضروري تحديد وتحكم في التكاليف التي تتحملها المؤسسة، بما في ذلك التكاليف الجبائية اذ تتميز هذه التكاليف بعدم استقرار نموها، مما يجعلها عاملا مهما يجب مراقبته وادارته بحذر يتطلب ذلك استراتيجية مدروسة للتخفيض من هذه الأعباء وتحديد السبل الأمثل لتوجيه الموارد نحو الأولوية الاقتصادية والاستراتيجية للمؤسسة.

ويعد التسيير الجبائي مفهوما حديثا يركز على وضع أنظمة إدارية داخلية تستجيب لمتطلبات الجباية وحتى تتمكن المؤسسة من المحافظة على سلامة مركزها المالي وتعزيز قدراتها المالية، لابد لها من التسيير و التنظيم الداخلي الحسن، حيث إذا كان نجاح المؤسسة مرتبط بعناصر مختلفة كاختيار نوع النشاط، الموقع الجغرافي وامكانياتها التسييرية، فإن معرفة الجوانب القانونية، المحاسبية والمالية و خاصة الجبائية منها لا تقل أهمية عن العناصر الأخرى، لأنها عامل مهم جدا في نجاح المؤسسة من تطور توسع و استمرارية وذلك من أجل خلق جو عملي مريح مستقبلا.

1. إشكالية الدراسة:

اعتمادا على ما سبق تتبلور الإشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة من خلال السؤال الرئيسي الموالي:

- ✓ **ماهو أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي لمؤسسة "مطاحن بني هارون"؟**

وحتى نتمكن من الإحاطة بكل جوانب موضوع البحث تم تطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ كيف يساهم التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة خلال مرحلة الاستغلال؟

- ✓ كيف يؤثر التسيير الجبائي على اختيار الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة محل الدراسة في مرحلة التمويل؟
- ✓ كيف يعمل المسير الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة خلال مرحلة الاستثمار؟

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المذكورة أعلاه نستند إلى الفرضيات التالية:

- ✓ يقوم المسير الجبائي في مرحلة الاستغلال بتحسين مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة.
- ✓ يؤثر التسيير الجبائي الأمثل على اختيار الهيكل المالي للمؤسسة في مرحلة التمويل.
- ✓ يعمل المسير الجبائي في مرحلة الاستثمار على الاستفادة من الحوافز الجبائية.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة التي بين أيدينا في معرفة مدى تأثر الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بالأعباء والغرامات المالية الجبائية، إذ أن العنصر المالي يعد سببا رئيسيا لنجاح أي مؤسسة وتتجلى أهمية موضوع البحث من خلال:

- ✓ يعتبر التسيير الجبائي من الاهتمامات الحديثة لدى الباحثين في العامل الجبائي، حيث أن أسسه لا تحظى بالقدر الكافي في المؤسسة الجزائرية، بسبب نظرة التسيير الضيقة له.
- ✓ التسيير الجبائي يواكب كل التطورات في علم التسيير وإعطاء كيفية تعظيم الاستفادة بقدر الامكان من الامتيازات الجبائية التي يمنحها القانون الجبائي.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على النقاط التالية:

- ✓ محاولة دراسة أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ محاولة بحث واقع التسيير الجبائي في المؤسسة محل الدراسة وأثره على أداءها المالي.
- ✓ الإسهام في تقديم موضوع جديد يتصل مباشرة بواقع المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ تقديم التوصيات اللازمة التي يمكن أن تساعد المؤسسة الاقتصادية في تسيير جبايتها.
- ✓ محاولة تحسيس المسيرين بضرورة إعطاء أهمية لتسيير الجبائي ضمن وظائف التسيير المالي للمؤسسة.

- ✓ توعية المؤسسات الاقتصادية بأهمية التسيير الجبائي.

5. مبررات اختيار موضوع الدراسة:

تتمثل أهم الأسباب والدوافع التي أدت بنا لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- ✓ ملائمة موضوع الدراسة والتخصص.

6. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

من أجل الوصول إلى نتائج معبرة قمنا بالاعتماد على كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث اتبعنا المنهج الوصفي من خلال الدراسة النظرية لموضوع البحث وجمع مختلف المواد العلمية اللازمة، أما المنهج التحليلي فكان الاعتماد عليه في الجانب التطبيقي من خلال تحليل المعلومات المتحصل عليها وذلك بالاعتماد على القوائم المالية من طرف المؤسسة محل الدراسة للفترة(2021– 2023).

7. حدود الدراسة:

اقتصرت حدود الدراسة على معرفة أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي:

- ✓ **الحدود المكانية:** تناولت هذه الدراسة أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث اقتصرت الدراسة على مؤسسة "**مطاحن بني هارون**" **القرارم قوقة – ميلة** – من خلال إجراء دراسة تطبيقية للحصول على المعلومات المحاسبية والجبائية.
- ✓ **الحدود الزمنية :**لقد تمت دراستنا في الفترة الممتدة من شهر فيفري 2024 إلى منتصف شهر ماي من نفس السنة.
- ✓ **الحدود الموضوعية:** تضمنت هذه الدراسة جميع جوانب الموضوع المتعلقة بالدراسة (النظرية والتطبيقية) من خلال الاهتمام بالمحاور المرتبطة بدراسة أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة والتوقف على العلاقة بينهم.

8. صعوبات الدراسة:

واجهنا في إعداد هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات نذكر منها:

- ✓ عدم وجود إدارة مختصة في التسيير الجبائي على مستوى المؤسسة محل الدراسة؛
- ✓ قلة المراجع التي ناقشت العلاقة بين المتغيرين في شقيها النظري والميداني وقصر المدة الزمنية المحددة لتسليم الدراسة.

9. الدراسات سابقة:

توجد بعض الدراسات والبحوث التي سبق وأن تناولت أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث تم عرضها من عدة جوانب ومن بين هذه الدراسات نذكر ما يلي:

- ✓ **دراسة (بن حليمة دلال، طويل أسيا)** (2024) والموسومة تحت عنوان: (أثر المراجعة الجبائية في الارتقاء ببراعة التسيير الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية للآراء عينة من المهنيين) هي عبارة عن مقالة علمية منشورة بمجلة الدراسات الجبائية، المجلد 12-02، العدد 23، جامعة البليدة2، الجزائر) وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر المراجعة الجبائية في الارتقاء ببراعة التسيير الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية وذلك كون المراجعة الجبائية تساهم في تحقيق اليقين الجبائي لدى المؤسسة مما يتيح لها تفادي الوقوع في أي خطر قد يطرأ عند إجراء الرقابة الجبائية، في الأخير تبين لنا أن ما تصبو اليه المراجعة الجبائية هو الارتقاء بالتسيير الجبائي وجعله أكثر أداءا لتقليص الأعباء الضريبية للمؤسسة وذلك بتقييم صحة وسلامة القوائم المالية مع ايلاء اهتمام خاص للجانب الجبائي، كما تبين لنا أيضا علاوة على ذلك أن سبب لجوء المؤسسة إلى المراجع الجبائي هو كونه شخص ملم بمختلف القوانين والإجراءات الجبائية فالنظام الجبائي الجزائري يعرف تعقيدا ناتج عن تعدد الضرائب والرسوم المفروضة فضلا عن التحديثات الدورية التي تطال التشريعات الجبائية.
- ✓ **دراسة (جحيش يسرى)** (2024/2023) والموسومة تحت عنوان: (مساهمة استخدام الأساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية) وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه والصادرة عن كلية العلوم المالية و المحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة بسكرة، الجزائر، وهدفت هذه الدراسة إلى البحث في إشكالية تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة استخدام الأساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مع دراسة حالة مؤسسة النسيج والتجهيز(TIFIB) بسكرة، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيق وتوصلت الدراسة إلى أن طريقة المؤسسة محل الدراسة في تحديد سعر تكلفة منتجاتها تتنافى مع طريقة التكاليف الكلية وبتطبيق طريقة التكاليف الكلية تم الحصول على سعر تكلفة أكبر من سعر التكلفة و فق الطريقة المعتمدة من قبل المؤسسة، إضافة أن تطبيق أسلوبي التكلفة والإدارة على أساس الأنشطة وأسلوب التكلفة المستهدفة ساهم في التحكم في التكاليف (تخفيض) مع الحفاظ على مستوى الجودة المطلوبة في المنتج وزيادة الأرباح، مما انعكس إيجابيا على قيم الميزانية وجدول حساب النتائج والذي بدوره أثر على المؤشرات المالية بتحسينها، مما يمكن المؤسسة من القدرة على المنافسة وتحسين أدائها المالي، أما تطبيق أسلوب بطاقة الأداء المتوازن فقد ساهم في تحديد مواطن القوة والانحرافات ومعرفة أسبابها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، من أجل تحسين أدائها المالي بشكل خاص وأدائها الشامل بشكل عام. كما اقترحت الدراسة إعادة النظر في طريقة قياس

المؤسسة لتكاليف منتجاتها، مع إعادة تأهيل الإطارات في مجال المحاسبة، واستخدام الأساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف.

- ✓ Article de(**Thérèse Mai Django Wambé , AbdiasTchimed, oumar Tikire) (2021),**gestion fiscale dans les petites et moyennes entreprises au Cameroon: Etat des, lieux international journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics IJAME, volume 2, Issue 4 .

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ممارسات التسيير الجبائي المعمول بها في الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكاميرون وايضا الى تسليط الضوء على المشاكل الناتجة عن تعقيد النظام الجبائي والتغيير المتكرر له ونقص الثقافة الجبائية في الأعمال التجارية وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية: هل التسيير الجبائي حقيقة واقعة في الشركات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة بالكاميرون؟، وتم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليل وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن الممارسات القانونية للتسيير الجبائي لها تأثير ايجابي في إنشاء إدارة ضريبية سليمة، وتعتمد ممارسة الاختيارات الجبائية إلى حد كبير على تقييمها والذي يكون صعبا في بعض الأحيان نظرا لنطاق بعض هذه الخيارات وأيضا يجب على الشركة أو المؤسسة التحكم في ملائمة قراراتها الضريبية، كما يجب أن تراقب خياراتها الجبائية من أجل قياس فعاليتها، من أهم التوصيات والاقتراحات أنه يجب اللجوء إلى المختصين في المسائل الجبائية وتقييم الخيارات الجبائية وما مدى ملائمتها للسياسة العامة للشركة، تدريب المحاسبين المسؤولين عن المسائل الجبائية.

- ✓ **دراسة (سهام كردودي، حكيمة بوسلمة)** (2018) والموسومة تحت عنوان: (مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة لاقتصادية دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة) هي عبارة عن مقالة علمية منشورة بمجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 08، العدد 04، جامعة بسكرة، جامعة باتنة، الجزائر، وهدفت هذه الدراسة إلى التطرق استهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية خصوصا بعد التغيرات والتطورات التي يشهدها تنظيم المؤسسة وذلك لتوعية المؤسسة الاقتصادية بأهمية التسيير الجبائي والقيمة المضافة التي يدعمها بها ويضيفها لها وفي هذا السياق طرحت إشكالية: ما هو دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ؟، مستعملا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي مع استخدام طريقة الاستبيان لجمع المعلومات المساعدة.

وقد أظهرت مجموعة من النتائج أهمها أن التسيير الجبائي يمارس في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بطريقة ضمنية وليست علمية، وله أيضا دور في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من وجهة نظر القائمين على إدارة هذه المؤسسات والمساهم في رفع الأداء المالي للمؤسسة الدافع بها للاستمرارية والتطور ولا يتحقق ذلك إلا بالمعرفة الشاملة للقوانين والتشريعات الضريبية، كما أن تخفيض التكاليف هدف أساسي وضروري للمؤسسة والممكن من خلاله تحسين أدائها وزيادة مردوديتها دون الوقوع في

الغش أو التهرب الضريبي واستنادا للنتائج المتوصل إليها قدمت العديد من المقترحات من أهمها ضرورة إعطاء أهمية أكبر للعامل الجبائي وأخذه بعين الاعتبار في اتخاذ القرارات المالية، حتى يتسنى لمسيري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

تخفيض العبء الجبائي ومتابعة القوانين والتشريعات واللائحات الجديدة المقدمة من طرف التشريع الجبائي الجزائري واستغلالها والتي توفر وفورات ضريبية كما يجب على مسيري المؤسسات توظيف مختصين في المجال الجبائي لتقديم الاستشارات الجبائية بهدف ترشيد اختياراتهم.

- ✓ **دراسة (بن سويسي حمزة، عبد الوهاب سليماني)** (2018) والموسومة تحت عنوان: (دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية)، هي عبارة عن مقالة علمية منشورة بمجلة الحوار الفكري، المجلد 13، العدد 15، جامعة أدرار، الجزائر، وهدفت هذه الدراسة معرفة أثر تطبيق التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية: ما هو دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة؟، ولتحقيق ذلك تم انتهاج المنهج التحليلي وأهم ما تم التوصل إليه هو أن التسيير الجبائي عملية قانونية تعمل على مساعدة المؤسسة في تحقيق الأمن الجبائي والذي يقوم على مدى احترام القانون الجبائي التسيير الجبائي الجيد على مستوى المؤسسة وادراج العامل الجبائي في الاستراتيجية العامة كفيل بتحقيق التحكم في جانب هام من التكاليف المالية وبالتالي الرفع من المردودية المالية للمؤسسة والأداء المالي لها.

أهم الاقتراحات والتوصيات التي تم التوصل إليها ضرورة الاهتمام بالقوانين الجبائية وقوانين تشجيع الاستثمار، ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان وعدم اهمال اي جزء منها الرفع من مستوى الثقافة الجبائية للمسيرين خلال التكوين والتربصات وبالتالي تمكينهم من استغلال القانون الجبائي لصالح المؤسسة وتوضيح الاختيارات التي يجب انتقائها أهمية أخذ الوفورات الضريبية بعين الاعتبار وعدم اهمال اي جزء منها.

- ✓ thèse en vue de l'obtention du titrdocteur: **(INES MENCHAOUI)(2015),** Indentification impact des pratiques de gestion fiscale sur la performance fiscale des groupes de société une étude menée dans le contexte tunisien, thèse en vue de l'obtention du titre de docteur en science comptabilisé, université de Tunis el Manar.

إن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على الممارسات المتعلقة بالإدارة الجبائية ضمن مجموعات الشركات في تونس وذلك من أجل تقييم أثر هذه الممارسات على الأداء الضريبي للمؤسسات وتحديد الأسباب المختلفة لعدم تطبيق نظام جمع الضرائب في تونس، مستعينة بإشكالية "ما هو تأثير ممارسات إدارة الضرائب المختلفة في مجموعات الشركات على أداءها الضريبي"؟، بحيث اعتمدت على المنهج الوصفي المقارن وتحليل نظرية تكلفة المعاملة والاستبيان البحثي على المستوى التجريبي ومن النتائج المستخلصة نجد الواقع الضريبي وتكمل خصوصية المجموعة في حقيقة أنها تمنح الشركات الأعضاء

حرية إدارة الضرائب والذي يسمح لها بتحقيق وفورات ضريبية كبيرة بشكل عام مما يساهم في تعزيز أدائها الضريبي أكثر مما يمكن لشركة واحدة وحدها فعله، ومن بين الاقتراحات تقديم اقتراح لتسوية الضريبة المحاسبية المتمثل في إنشاء الضريبة من البيانات المالية الموحدة وهو مقياس محض للتبسيط وتوحيد المحاسبة وله الأسبقية على التوحيد الضريبي وان استخدام المقياس الكمي للإعانة المالية والقياسات الأكثر استعمالا للمتغيرات الخاصة بسعر التحويل والديون في داخل مجموعة الشركات يمكن من العثور على النتائج الأكثر صحة وقوة.

- ✓ **دراسة (صابر عباسي، محمود فوزي شعوبي)** (2013) والموسومة تحت عنوان: (أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة) هي عبارة عن مقالة علمية منشورة بمجلة الباحث، المجلد12، العدد12،جامعة بسكرة، جامعة ورقلة، الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة من خلال القيام بالممارسات المالية والمحاسبية وقسم هذا المقال إلى ثلاث محاور أساسية، تطرق في المحورين الأول والثاني إلى ماهية التسيير الجبائي، مقوماته، آليات تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، أما المحور الثالث قام الباحثين من خلاله إلى قياس الأثر على الأداء المالي وذلك بتطبيق الدراسة على عينة من المؤسسات واستعان الباحث في ذلك على الوسائل والأدوات الإحصائية وتوصل الباحثين إلى أن العلاقة بين التسيير الجبائي لم تكن أداة فعالة في التأثير على اتجاه المؤشرات المالية لعينة الدراسة، وذلك لا يرجع بصفة مباشرة إلى درجة جودة هذا النوع من التسيير، وانما إلى عدم كون الضريبة متغير مؤثر بدرجة كبيرة على مؤشرات الأداء المالي.

في ضوء استعراضنا للدراسات السابقة ومعرفة مضمونها تبين لنا أن دراستنا الحالية تشابهت مع الدراسات السابقة من حيث المنهج المتبع حيث تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي.

- ✓ **ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:**

أن دراستنا تميزت بتوضيح أهمية ودور التسيير الجبائي وأيضا إبراز مدى تأثيره على الأداء المالي خلال المراحل الثلاث (استغلال، تمويل، استثمار) كما اختلفت من حيث المجال المكاني إذ تمت الدراسة التطبيقية على مؤسسة "مطاحن بني هارون" ومن حيث المجال الزماني خلال الفترة 2021 إلى 2023 في حين أن أغلب الدراسات كانت قبل هذه الفترة.

10. <u>هيكل الدراسة:</u>

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، بحيث تم التطرق في الفصل الأول المدرج تحت عنوان مدخل حول التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية و الذي اشتمل على ثلاث مباحث لكل مبحث ثلاث مطالب وكذا الفروع (مفهومه، أهميته، مراحله، مبادئه، أسسه، أهم الضرائب المفروضة في

المؤسسة)، أما الفصل الثاني تحت عنوان أساسيات الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية و الذي تم تقسيم الى ثلاث مباحث لكل مبحث ثلاث مطالب وفروع (مفهوم، أهمية، أهداف، خطوات، مصادر المعلومات، مؤشرات و النسب المالية، أهمية التسيير الجبائي على الأداء المالي)، أما الفصل الثالث الدراسة الميدانية فقد قمنا من خلاله بإسقاط دراستنا النظرية على مؤسسة" مطاحن بني هارون"، وذلك بالتعرف على المؤسسة محل الدراسة من نشأتها وأهميتها ومكوناتها....الخ ، كذلك تقديم أداءها المالي من خلال النسب و المؤشرات المالية وعرض أثر التسيير الجبائي في المراحل الثلاث استغلال، تمويل، استثمار.

الفصل الأول:

الإطار النظري لتسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية

تمهيد:

تعد المؤسسة الاقتصادية أحد مصادر التمويل الرئيسية لخزينة الدولة وذلك من خلال خضوعها للضريبة وتأثير النظام الجبائي عليها، فنجد أن الجباية تؤثر على المؤسسة الاقتصادية في جميع مراحل نشاطها وهو مزيج بين السلوك القانوني والسلوك الجبائي وعلم التسيير، يعتبر التسيير الجبائي من أبرز هذه الوسائل لمساهمته الفاعلة في تعظيم الاستفادة من مختلف الاختيارات والامتيازات التي يمنحها القانون الجبائي وبالتالي تخفيض العبء الضريبي من خلال تحقيق وفرات ضريبية وتحقيق الأمن الجبائي بتجنبها للخطر الجبائي.

ولإعطاء صورة واضحة عن التسيير الجبائي ومميزاته ومراحله وكذلك اسسه ومبادئه وأهم الضرائب المفروضة في النظام الجبائي، تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث على النحو التالي:

- ✓ **المبحث الأول: ماهية التسيير الجبائي**
- ✓ **المبحث الثاني: مرتكزات التسيير الجبائي**
- ✓ **المبحث الثالث: أليات التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية**

المبحث الأول: ماهية التسيير الجبائي

نظرا للأهمية الكبيرة للجباية في حياة المؤسسة الاقتصادية كونها عبء يؤثر على وضعها المالي فهي تسعى جاهدة لتسيير جبائي ملائم ومثالي ساعية بذلك الوصول إلى ربط علاقة قانونية جيدة مع الإدارة الجبائية.

المطلب الأول: مفهوم التسيير الجبائي ومميزاته

التسيير الجبائي هو جزء من التسيير العام للمؤسسة وأحد فروع التسيير المالي، يقصد به إدراج العامل الجبائي في اتخاذ القرار، يسمح بالاستفادة من مزايا الاختيارات الجبائية وتحديد افضل السياسات الجبائية.

الفرع الأول: مفهوم التسيير الجبائي:

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالتسيير الجبائي وفيما يلي بعض التعاريف:

يعرف التسيير الجبائي بأنه: " فرع من فروع التسيير المالي ويعني إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار، يهدف إلى تمكين المؤسسة من الاستفادة من مزايا جميع الاختيارات الجبائية وتجنيب المؤسسة التكاليف الجبائية الإضافية من خلال قدرة المسير على انتقاء أحسن الطرق والاختيارات الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي وبالتالي هو وسيلة لترشيد القرار."[1]

كما تم تعريفه على أنه: "منهجية تحليل الاختيارات الجبائية في الأوراق المالية المعفاة من الضريبة، الاستثمار في الاعمال الضريبية المؤجلة، معرفة الوقت الأكثر فائدة لتحقيق المكاسب الرأسمالية مع اقل إخضاع ضريبي، تأجيل الدخل."[2]

يعرف كذلك على أنه: "التسيير الجبائي فن من فنون التسيير، يلجأ إليه المسيرون الأكثر تدبيرا في إدارة شؤون مؤسساتهم، لتخليصها من الأعباء الجبائية الإضافية عن طريق استعمال أحسن الطرق والاختيارات الجبائية، دون المساس بمبادئ التشريع الجبائي."[3]

---

[1] نور الدين بعيليش، قداري زرباني، **فعالية المراجعة الجبائية في الرفع من كفاءة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08، العدد 01، جامعة ورقلة، جامعة غرداية، الجزائر، 2022، ص251.

[2] صابر عباسي، **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2011، ص6.

[3] زواق الحواس، **أهمية التسيير الجبائي في ترشيد توجيه الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 02، جامعة الجلفة، جامعة المسيلة، الجزائر،2017، ص339.

يمكن أيضا تعريفه بأنه: استخدام مجموعة من الأفعال داخل المؤسسة لتنظيم وتقليل التكاليف الجبائية والذي تزيد فعاليته بتجنب التعرض للمخاطر المالية في المؤسسة.[1]

ومن خلال ما سبق يمكن إعطاء مفهوم واضح للتسيير الجبائي، التسيير الجبائي هو العنصر المهم جدا للوظيفة الجبائية داخل المؤسسات وهو عبارة عن مجموعة من الأفعال والإجراءات التي يقوم بها المكلف بالضريبة بهدف تخفيض الضريبة واحترام النصوص التشريعية المختلفة ولهذا يصبح التسيير الجبائي وسيلة مهمة جدا في اتخاذ القرارات لدى المؤسسة.

الفرع الثاني: مميزات التسيير الجبائي:

يتميز التسيير الجبائي بخاصيتين أساسيتين تتمثل الأولى في استعماله للوسائل المتاحة من طرف التشريع الجبائي، أما الثانية فهي كونها ناتجة عن قرار طوعي للمكلف بالضريبة.

أولا: استعمال الوسائل المتاحة من طرف التشريع الجبائي:[2]

لا يعد التسيير الجبائي مخالفا للقوانين، فهو يمثل الاستخدام الذكي للقوانين والاتفاقيات للحد من العبء الضريبي وعليه فإن من بين مميزات الأساسية للتسيير الجبائي انه ممارسة قانونية بعيدة كل البعد عن الغش والتهرب الجبائيين واللذان تحاربهما إدارة الضرائب لأنها ممارسات غير مشروعة تهدف إلى تجنب دفع الضريبة وقد يأخذ عدة صور منها:

- ✓ العمل على تضخيم التكاليف القابلة للخصم؛
- ✓ عدم تقديم تصريح كلي أو جزئي عن العمليات الخاضعة للضريبة؛
- ✓ عدم مسك محاسبة منتظمة أو الدفاتر التجارية المنصوص عليها قانونا؛
- ✓ البيع بدون فواتير؛
- ✓ عدم التصريح بالقيمة الحقيقية للأجور.

[1] بن عودة أمال، **دور التسيير الجبائي في ترشيد اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في محاسبة وجباية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2022/2021، ص32.

[2] بوخاري محمد، **اثر التسيير الجبائي على الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة المدية، الجزائر، 2017\2016، ص4.

ثانيا: القرار الطوعي للتسيير الجبائي:[1]

تتضمن عملية اتخاذ القرار الاختيار بين بديلين او أكثر، أي بين عدة طرق ممكنة تقود نحو هدف مرغوب، بحيث يجرد انعدام البدائل عملية التسيير من معناها، فالقرارات التي تنتج عن التسيير الجبائي هي قرارات تعكس إرادة المؤسسة وليست مفروضة عليها وعليه لا يمكن الحديث عن التسيير الجبائي اذا لم تكن هناك خيارات وبدائل جبائية يمنحها المشرع للمؤسسة من اجل تسيير عملياتها المختلفة، اذ يصبح الامر في مثل هذه الحالة مجرد تطبيق بسيط للقواعد والإجراءات الضريبية التي يحددها التشريع او التنظيم.

المطلب الثاني: أهمية ومراحل التسيير الجبائي

تعتبر الوظيفة الجبائية أهم خلية داخلية معنية بقيادة وتسيير المسائل الجبائية داخل الهيكل التنظيمي في المؤسسة، حيث تقوم بقيادة وإدارة الشؤون الجبائية الداخلية والتي وجودها يعتمد على العديد من المتغيرات كحجم المؤسسة و بيئة الاعمال و التشريعات المحلية و غيرها.

الفرع الأول: أهمية التسيير الجبائي:

يساهم التسيير الجبائي في تحقيق الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة وعليه فإنه يمكنها من تحقيق ما يلي:

- ✓ يساعد في التقليل من مبلغ الالتزام الضريبي أو قد يؤدي إلى تجنب دفع الالتزام الضريبي عن طريق الاستثمار في مجالات معفاة من الضريبة؛
- ✓ يؤدي التسيير الجبائي إلى تحديد أهداف واضحة للعمل بحيث يجعل الأثر الضريبي من المتغيرات الواجب دراستها عند القيام بأي عمل من الأعمال في المؤسسة؛[2]
- ✓ التسيير الجبائي يعمل على زيادة قدرة المؤسسة على استغلال أصولها وذلك عن طريق وضع خطة شاملة للأمور الضريبية والمالية على حد سواء؛
- ✓ يؤدي التسيير الجبائي إلى ضمان سهولة الرقابة على عمل وسير الخطة من خلال تحليل الانحرافات والعمل على تصحيحها بالطرق الأفضل.
- ✓ يمكن التسيير الجبائي على توجيه استثمارات المؤسسة في المجالات التي تحقق لها وفرات ضريبية جيدة.[3]

---

[1] كيموش بلال، بلخير محمد سعد الدين، **دور الاستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد03، العدد02، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2019، ص218 ،ص219.

[2] نور الدين بعيليش، قداري زرباني، **مرجع سبق ذكره**، ص252.

[3] بن عودة أمال، **مرجع سبق ذكره**، ص34.

الفرع الثاني: مراحل التسيير الجبائي:

يمر التسيير الجبائي بعدة مراحل تتمثل فيما يلي:

أولا: تشخيص المشكلة وتحديد الأهداف:[1]

تعتبر الخطوة الأولى والأساسية في أي عملية صنع و اتخاذ القرار وهي ليست من اهتمامات التسيير الجبائي اذا لم يكن المشكل المطروح ذو طبيعة جبائية، يقتصر دور المسير الجبائي على دراسة الجانب الجبائي للبدائل المتاحة في حال كانت المشكلة ذات طبيعة جبائية، فقد يكون المشكل المطروح امام المسير هو طريقة تمويل استثمار معين وأمام المسير خيارات عديدة لتمويل هذا الاستثمار مثل:

أ. **الاقتراض:** توفير السيولة المالية دون الحاجة إلى استخدام الأموال الذاتية؛

ب. **تمويل ذاتي:** عدم وجود أعباء مالية إضافية والحفاظ على استقلالية المؤسسة؛

ج. **رفع من راس المال:** زيادة السيولة المالية للمؤسسة؛

د. **قرض ايجاري:** تمويل الاستثمار دون الحاجة إلى شراء الأصول.

ثانيا: جمع المعلومات:[2]

هذه المرحلة مهمة للغاية تهدف إلى جمع المعلومات ذات الأثر الجبائي المباشر و غير المباشر على موضوع اتخاذ القرار، تتمثل أهمية هذه المرحلة في أنها هي التي ستؤدي إلى اكتشاف الخيارات الجبائية المتاحة (قوانين مختلفة الضرائب و الرسوم، القانون التجاري، قانون الجمارك، قوانين المالية، الاتفاقيات الدولية، النصوص ذات الآثار الجبائية).

ثالثا: تحديد الخيارات الممكنة:

استنادا الى المعلومات التي تم جمعها في المرحلة السابقة، يقوم المسير الجبائي بتحديد الخيارات الجبائية المتاحة من خلال عملية بحث شاملة وهامة، يتنوع هذا البحث لاستكشاف مختلف البدائل التي قد تنشأ عنها الخيارات الممكنة وتشمل ما يلي: [3]

- ✓ الخيارات الجبائية المباشرة؛
- ✓ الخيارات الجبائية غير المباشرة او الضمنية، التي قد تنشأ نتيجة الصمت او عدم وضوح النصوص؛

---

[1] **مرجع سبق ذكره**، ص152

[2] بوعلام ولهي، عثمان محادي، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، الجلد04، العدد02، جامعة المسيلة، الجزائر 2019، ص203.

[3] بن عودة أمال، **مرجع سبق ذكره**، ص155.

- ✓ الخيارات القانونية المتاحة، التي قد تترتب عليها آثار جبائية مختلفة.
- ✓ حيث تنقسم أنواع الخيارات الجبائية إلى نوعين هما:[1]

أ. **الخيار الاستراتيجي:** من بين الخيارات الاستراتيجية ما يلي:

- ✓ خيار نظام الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي؛
- ✓ إمكانية اتاحة الحرية للمؤسسة لإجراء عملية إعادة التقييم؛
- ✓ خيار نظام الاخضاع الجبائي (النظام الحقيقي، النظام الجزافي)؛
- ✓ خيار نظام المجمع؛
- ✓ الجباية المطبقة على إعادة الهيكلة.

يمكن أيضا ملاحظة ان الخيار الاستراتيجي غالبا ما يكون لا رجعة فيه ويتطلب تطبيقه لمدة زمنية متوسطة او طويلة نسبيا قبل التراجع عنه.

ب. الخيار التكتيكي: الخيارات الجبائية التكتيكية هي خيارات توفر بطبيعتها الأفضلية المالية للمؤسسة، غالبا في المستقبل القريب، ولكن نطاقها محدود وهذا يشمل الخيارات التي تتبع تقنية الجباية.

رابعا: دراسة قابلية القرار للتطبيق:[2]

يتم من خلال هذه الخطوة، تحديد المزايا والعيوب لكل خيار جبائي محتمل، بهدف فهم الجوانب الفورية و المستقبلية المختلفة التي تسهم في تقييم الخيارات المتاحة، ولهذا يجب ان يكون المسير الجبائي ذا كفاءات متعددة من اجل اتخاذ القرار المناسب.

خامسا: اتخاذ القرار:

يعتمد على عملية تحكيم وتقييم الخيارات المتاحة والاختيار الأمثل، هو الذي يحقق الهدف المرجو من القرار، اتخاذ القرار ليس من مهام المسير الجبائي بل هو نهاية مراحله لأنه يهدف بالأساس الى التأكد من أهمية الجباية في عملية التسيير.

[1] بوشبوط سيد علي، **دور المراجعة الجبائية في تدنية مخاطر المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير، تخصص دراسات محاسبة، جباية وتدقيق، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016/2015، ص94 ص95.

[2] بوعلام ولهي، عثمان محادي، **مرجع سبق ذكره**، ص204.

الشكل رقم1 : مخطط لمراحل التسيير الجبائي

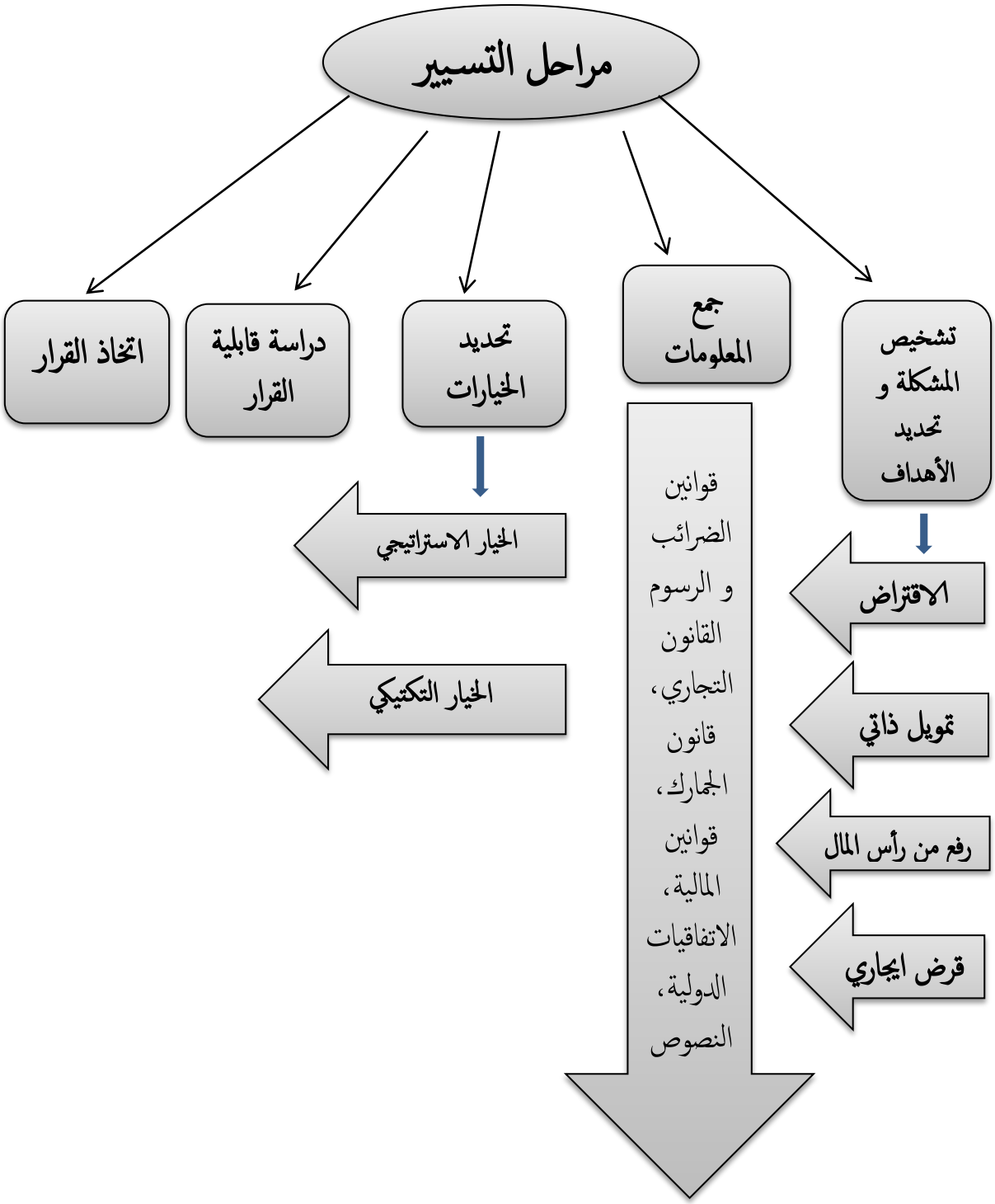

المصدر: بوعلام ولهي، عتمان محادي، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، الجلد04، العدد02، جامعة المسيلة، الجزائر 2019، ص204.

المطلب الثالث: أسس و أهداف التسيير الجبائي

يستند التسيير الجبائي على مجموعة مبادئ ويسعى التسيير الجبائي بشكل عام إلى تحقيق أهداف.

الفرع الأول: أسس التسيير الجبائي:

يستند التسيير الجبائي على المبادئ التالية:[1]

- ✓ اختيار الطريقة الأقل تكلفة عن طريق استغلال نقاط الضعف او الفراغات المتواجدة في التشريعات الجبائية حيث يعتبر التهرب في هذه الحالة ضمن الواجبات الجبائية للمسير؛
- ✓ التسيير الجبائي يمثل المستوى الأعلى للاستعمالات الجبائية، فالمسيرين لهم الحق في استخدام ذكائهم للمفاضلة بين الاختيارات الجبائية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بهدف اختيار طريقة الاخضاع الأقل تكلفة من وجهة النظر الجبائية في ظل الخضوع للضرائب المفروضة من قبل التشريعات.

يستمد التسيير الجبائي فعاليته في توظيف سياسة التحفيز الضريبي في ترشيد قرارات المسير من خلال ارتكازه على:[2]

- ✓ أهمية الضريبة في حياة المؤسسة والتي تتراجع في الحجم المالي الذي تتحمله المؤسسة ولهذا نجد كل قرار يتخذه المسير هو حامل للتأثير الجبائي يتجسد دائما في حجم مالي؛
- ✓ تبني التشريعات الجبائية لبعض الإجراءات التي توفر للمؤسسة بعض الهوامش للتحرك الجبائي مما يمكن المسير من المفاضلة بين الاختيارات الجبائية المتعددة.

الفرع الثاني: أهداف التسيير الجبائي:

يسعى التسيير الجبائي بشكل عام إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:[3]

أولا: الأمن الجبائي في المؤسسة:

يرتبط التسيير الجبائي بالحذر الخاص بمدى احترام مطابقة القرارات الجبائية للمؤسسة للقواعد الجبائية، التي قد تؤدي إلى الرقابة الجبائية على صحة ومصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلف، يتم ذلك من خلال تطبيق القواعد الجبائية على حسابات المؤسسة والقوائم المالية الخاصة بها وبالتالي يجب

---

[1] سلماني عادل، **محاضرات في التسيير الجبائي**، جامعة الجلفة، الجزائر، 2022/2021، ص 38.

[2] زواق الحواس، **مداخلة بعنوان فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي حول صنع القرار في مؤسسة اقتصادية**، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009، ص 2.

[3] سهام كردودي، حكيمة بوسلمة، **مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة لاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، الجلد 08، العدد 04، جامعة بسكرة، جامعة باتنة، الجزائر، 2018، ص 129.

عرض القوائم المالية الموثوق بها والمتوافقة مع القواعد الجبائية، بهدف تعزيز جودة المعلومات المالية المقدمة.

ثانيا: التحكم في العبء الضريبي:

ان ارتفاع الأعباء الجبائية يؤدي حتما الى زيادة تكاليف المؤسسة مما يجعل التحكم فيها أمرا مهما للغاية وهذا يتحقق انطلاقا من:[1]

- ✓ البحث فيما إذا كانت المؤسسة ليست تحت ضغط ضريبي أكبر من ذلك الذي ينتج عن الإطار القانوني الذي تعمل فيه؛
- ✓ تحسين مستوى التنبؤ والعقلنة الجبائية المعتمدة من طرف المسيرين كتأجيل دفع الضريبة من أجل الاستفادة من وفرات مالية تعزز وضعية الخزينة؛
- ✓ كما تجدر الإشارة الى أن ظروف المؤسسة هي التي تحدد عادة شكل التحكم في العبء الضريبي، فعندما تكون المؤسسة في مرحلة البداية من نشاطها، فإن هدفها الرئيسي هو التقليل من الضريبة، بينما المؤسسات المتقدمة والمتطورة تسعى الى تعزيز سمعتها امام البنوك والمساهمين والمستثمرين من خلال تطبيقها للتسيير الجبائي للنتيجة والربح.

ثالثا: ضمان الفعالية الجبائية:

وهذا من خلال الاستفادة من الحوافز و الخيارات الجبائية الى أقصى حد ممكن، حيث أن القانون الجبائي يعطي للمؤسسة بعض الحرية أو هامش الحركة، يسمح لها بالحصول على الامتيازات الجبائية من أجل تعظيم الخيار، إذن فتحقيق الفعالية الجبائية مرتبط بمدى إدراك المؤسسة وتمتع مسيريها بأفق واسعة ودراية كبيرة تسمح لهم بإدراك انه يمكن تحقيق هدف جبائي بواسطة خيارات قانونية لها أثار جبائية وإمكانية ممارسة الخيارات الضريبية الأكثر نفعا من أجل تعديل العبء الضريبي الذي تتحمله دون الاخلال بقواعد التشريع الضريبي المعمول به.[2]

[1] شعيبي مصطفى، **مكانة التسيير الجبائي في التصدي للأخطار الجبائية التي تعترض المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 11، العدد02، جامعة البليدة02، الجزائر، 2022، ص63 ،ص64.

[2] دريد موسى، بن براح سمير، **اثر تطبيق التدقيق الجبائي على فعالية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01،جامعة باتنة1، الجزائر، 2023، ص 334.

رابعا: خدمة استراتيجية المؤسسة:

لكي تتمكن المؤسسة من تحقيق أفضل وضع ضريبي لابد من دمج البعد الضريبي ضمن القرارات الإدارية والتسييرية، بما يتماشى مع التوجيهات و الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.[1]

المبحث الثاني: مرتكزات التسيير الجبائي

ان التسيير الجبائي للمؤسسة يجب أن يتم في ظل التقيد ببعض الحدود والمبادئ والاعتماد على الأدوات المناسبة، لضمان تحقيق أهداف التسيير الجبائي بفعالية.

المطلب الأول: أدوات التسيير الجبائي

لضمان تحقيق أهداف التسيير الجبائي بفعالية، يجب الاعتماد على الأدوات المناسبة حتى يكون فعال في تحديد الخيارات المناسبة للمؤسسة.

أولا: التدقيق الجبائي: [2]

يعتبر التدقيق الجبائي عملية جوهرية في نظام المحاسبة الضريبية فهو يعتبر اجراء رقابي يسعى للتحقق من مراعاة المكلف للأحكام والمتطلبات القانونية للضريبة عند اعداده لتصريحاته الجبائية ولملفه الجبائي وشمول هذا الملف لكافة العمليات التي نص عليها القانون الجبائي.

وهو عبارة عن اختبار نقدي للحالة الجبائية للمؤسسة ويتعلق الأمر بالبحث في مدى احترام المؤسسة للتصريحات الواجب القيام بها وكذا القواعد الخاصة بتحديد النتيجة الخاضعة للضريبة.

وللتدقيق الجبائي نوعين هما: [3]

أ. **التدقيق الجبائي الداخلي:** هو نشاط مستقبلي وهادف يعطي للمؤسسة نوعا من الحماية للتحكم في مختلف العمليات وذلك لتحسينها والمساهمة في انشاء القيمة المضافة عن طريق النصائح والاستشارات التي تحملها.

ب. **التدقيق الجبائي الخارجي:** هو عبارة عن مهمة تمارس من قبل شخص مستقل عن المؤسسة بصفة دائمة أو منظمة بإبداء رأي محايد حول الوضعية الجبائية للمؤسسة.

---

[1] بن حليمة دلال، طويل أسيا، **أثر المراجعة الجبائية في الارتقاء ببراعة التسيير الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية**، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 12-02، العدد 23، جامعة البليدة2، الجزائر، 2024، ص 172.

[2] شعيبي مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

[3] بن عودة أمال، **مرجع سبق ذكره**، ص 51، ص 52، ص 53.

حيث تتمثل أهمية التسيير الجبائي بأنه يسمح باكتشاف نقاط الضعف ونقاط القوة للمؤسسة من خلال اعداد التشخيص الجبائي لها ويعطي لها قابلية استعمال الجباية لفائدتها من خلال التزامها بإنقاص العبء الضريبي الى أقصى حد ممكن في إطار قانوني.

ثانيا: الاستشارة الجبائية: [1]

ظهرت خدمات الاستشارة الجبائية نتيجة لتعقيد مجال الأعمال عموما والمجال الجبائي خصوصا وهذا ما جعل المؤسسات تستند الى خدمات المستشار الجبائي وبالتالي على المستشار الجبائي أن تتوفر فيه مجموعة من المتطلبات المهنية والأخلاقية والقدرة على التسيير بما يسمح له الإحاطة بالخطر الجبائي من جهة وتقديم نصائح مناسبة تسمح باستغلال الفرص الجبائية المتاحة من جهة أخرى.

ان الترخيص بممارسة مهنة المستشار الجبائي، يستوجب استفاء الشروط التالية: [2]

- ✓ التمتع بالجنسية الجزائرية؛
- ✓ التمتع بكل الحقوق المدنية؛
- ✓ عدم تعرض المستشار لأي عقوبات؛
- ✓ ممارسة وظيفة عليا في المصالح التابعة للإدارة الجبائية أو شغل منصب عال فيها لمدة خمس سنوات على الأقل؛
- ✓ الحصول على شهادة التعليم العالي او شهادة مماثلة.

ثالثا: الحوكمة الجبائية: [3]

الدراسات الحديثة في مجال التسيير الجبائي أكدت على أهمية وجود الحوكمة في المؤسسات وهي عملية وضع وتطبيق القوانين الجبائية مع مراعاة المبادئ الأساسية للحوكمة لتحقيق أهدافها ومنها الشفافية والمساءلة وبذلك فالحوكمة الجبائية تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ إدارة المخاطر ؛
- ✓ استخدام الموارد بطريقة مسؤولة؛
- ✓ ضمان الامتثال لمصالح " أصحاب الحقوق " من مواطنين، السلطات العامة، الشركاء، المساهمين.

---

[1] دريد موسى، بن براح سمير ، **مرجع سبق ذكره**، ص 333.

[2] بن عودة أمال، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

[3] مولود مليكاوي، **واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الانفاق الجبائي في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 04، العدد 08، جامعة برج بوعريريج، الجزائر،2015، ص 146

الشكل رقم 2: مخطط توضيحي لأدوات التسيير الجبائي

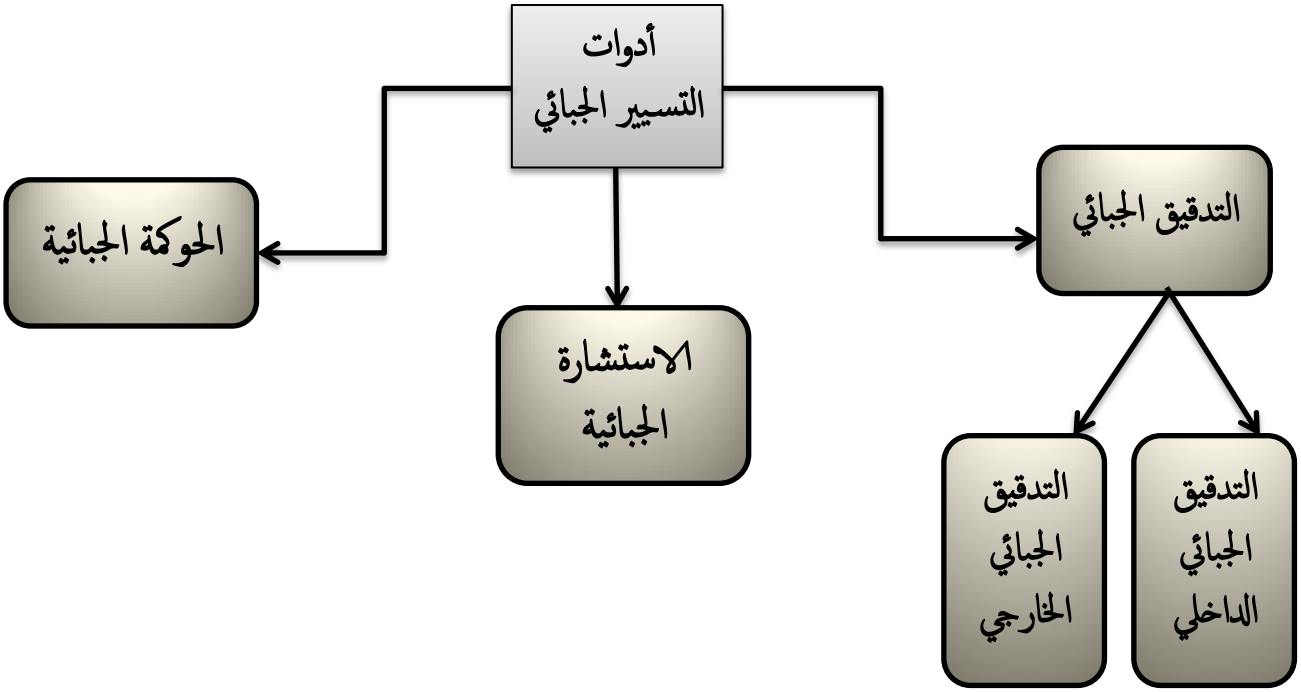

المصدر: بن عودة أمال، **دور التسيير الجبائي في ترشيد اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في محاسبة وجباية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2022/2021، ص 55.

المطلب الثاني: مبادئ التسيير الجبائي

تتمثل مبادئ التسيير الجبائي فيما يلي:

أولا: مبدأ الحرية في التسيير: [1]

القرار التسييري هو الاختيار بين عدة بدائل متاحة قانونيا وبمجرد تنفيذه يتوجب على إدارة الضرائب احترامه وعلى المكلف الالتزام به مثل اختيار نمط الإهتلاك، كما أن للمسير كامل الحق في الاستفادة من الامتيازات والخيارات الموجودة في القانون نتيجة مهاراته التسييرية دون أن يصنف تصرفه ضمن محاولة القيام بالغش الضريبي، أي ان إدارة الضرائب لا يحق لها الحكم على نوعية التسيير بل على النتيجة الجبائية وصحتها.

ثانيا: مبدأ عدم التدخل في التسيير: [2]

تحدد التشريعات بشكل واضح بأنه ليس للإدارة الضريبية ان تتدخل في نمط تسيير المؤسسة ولا يحق لها أن تنتقد خياراتها مادامت المؤسسة تفي بالتزاماتها القانونية.

المطلب الثالث: حدود التسيير الجبائي

ان التسيير الجبائي للمؤسسة يجب أن يتم في ظل التقيد ببعض الحدود والتي تصنف الى:[3]

أولا: الحدود القانونية: ان عدم احترام التشريعات الجبائية في تسيير المؤسسة يعد تعسفا قانونيا ومن أبرز مظاهر التعسف التي يجب ان يتجنبها المسير ما يلي:

- ✓ العقود والتصرفات القانونية التي تنجم عنها إخفاء تحقيق او تحويل أرباح؛
- ✓ التصرفات الوهمية كتظاهر المؤسسة بالقيام بعمليات خالية من كل حقيقة مثل تزييف العقود والفواتير والمؤسسات الوهمية؛
- ✓ استخدام أشخاص او مؤسسات وسيطة لإخفاء المكلف الحقيقي.

ثانيا: الحدود المالية: تجاوز المسير للحدود القانونية يعرض المؤسسة للخطر الجبائي الذي يرفع ديونها الجبائية بعدما كان الهدف تدنيتها.

---

[1] أنور عيدة، زكرياء دمدوم، **التسيير الجبائي و أثره على الوضعية المالية للمؤسسة في ظل التعديلات الجبائية الجديدة**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 03، العدد 04، جامعة الوادي، الجزائر، 2018، ص 94.

[2] بن سويسي حمزة، عبد الوهاب سليماني، **دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، مجلة الحوار الفكري، المجلد 13، العدد 15، جامعة أدرار، الجزائر، 2018، ص 699.

[3] زواق الحواس، **مرجع سبق ذكره**، ص 02، ص 03.

المبحث الثالث: أليات التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية

تعددت أنظمة الضرائب المطبقة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث تشمل تشكيلة واسعة من الضرائب سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، هذا التنوع يؤدي إلى فرض مجموعة من الالتزامات الجبائية على المؤسسات، خاصة مع تبني نظام جبائي تصريحي بشكل أساسي في الجزائر، سيتم تسليط الضوء في هذه الدراسة على أنظمة فرض الضرائب المطبقة، بالإضافة إلى استعراض أبرز الضرائب والالتزامات في النظام الجبائي الجزائري.

المطلب الأول: أنظمة فرض الضريبة في النظام الجبائي

النظام الضريبي الجزائري، نجد أنه يعتمد نظاما تصريحيا يمنح الحرية النسبية للمكلفين في تقديم تصريحاتهم الضريبية بما يتناسب مع نشاطاتهم وإيراداتهم الفعلية بمبادرتهم الشخصية، تخضع المؤسسات لنوعين من الأنظمة الجبائية، النظام الحقيقي والنظام الجزافي وفيما بعد تم إضافة نظام ثالث بموجب قانون المالية لعام 2020 يعرف باسم "نظام التصريح المراقب" والذي ينطبق على فئة المهن الحرة.

أولا: النظام الحقيقي: هو نظام اخضاع ضريبي يعتمد على الربح الحقيقي للنتيجة المحققة خلال السنة، يعتبر من أهم أنظمة فرض الضريبة انطلاقا من المبادئ المحاسبية الضريبية.[1]

يخضع لهذا النظام كبار المكلفين بالضريبة (النشاط الانتاجي، البيع بالجملة، نشاط التصدير والاستيراد، الأشغال العمومية) من الأشخاص الطبيعيين وكذا الأشخاص المعنويين (الشركات بمختلف أنواعها) الذين يحققون رقم أعمال يفوق 8.000.000 دج، حيث يرتكز هذا النظام على مبدأ التصريح الجبائي من خلال قيام المكلفين بالضريبة بإيداع تصريحات جبائية بالمادة الخاضعة للضريبة لدى إدارة الضرائب في أجال معينة، مع احتفاظ هذه الأخيرة بحقها في الرقابة فيما بعد من أجل التأكد من صحة تلك التصريحات المكتتبة، من طرف هؤلاء المكلفين وتعديله إذا بني على غش أو خطأ، كما أن المكلفين بالضريبة التابعين له ملزمون بمسك محاسبة منتظمة طبقا لأحكام النظام المحاسبي المالي وهم بذلك مطالبون بمسك ثلاثة دفاتر محاسبية على الأقل دفتر لليومية ودفتر للأجور وكذا دفتر الجرد، بالإضافة إلى الوثائق الثبوتية الأخرى (فواتير الشراء والبيع وغيرها).

[1] سماعين عيسى، **تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري**، مجلة القانون العقاري، المجلد08، العدد15، جامعة الشلف، الجزائر، 2021، ص18.

ثانيا: النظام الجزافي(نظام الضريبة الجزافية الوحيدة)IFU : أنشئت هذه الضريبة بموجب المادة 282 مكرر من قانون المالية لسنة 2007 وحلت محل النظام الجزافي القديم، يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 800 مليون سنتيم.[1]

بقي نظام الضريبة الجزافية الوحيدة مطبقا من أجل تأسيس الضريبة المستحقة بعنوان السنة الأولى التي تم خلالها تجاوز سقف رقم الأعمال المنصوص عليه بالنسبة لهذا النظام ويتم تأسيس هذه الضريبة تبعا لهذه التجاوزات، كما يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة، المستثمرون الذين يمارسون الأنشطة أو ينجزون المشاريع والمؤهلون للاستفادة من دعم " الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب " أو " الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر " أو " الصندوق الوطني للتأمين على البطالة"، (المادة 282 مكرر 2 من القانون المالية...2017).

يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة، كما يأتي (المادة 40 من قانون 61-14، 2017)

- ✓ **5%**، بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع؛
- ✓ **12%**، بالنسبة لأنشطة وخدمات أخرى.

ثالثا: نظام التصريح المراقب: نظام جبائي من أنظمة فرض الضريبة، يطبق وجوبا على الأشخاص الطبعيين الخاضعين للضريبة على الدخل الاجمالي في صنف الأرباح غير تجارية أرباح المهن الحرة طبيب، محامي، محاسب، موثق..).[2]

بالتالي المشرع الجبائي قام بحصر وتحديد المداخيل المحققة من قبل أصحاب المهن الحرة وفصلها عن نظام الاخضاع الجزافي أو الحقيقي، نظرا لطبيعة هذه الفئة من ناحية الالتزامات المحاسبية والجبائية.

[1] بلحوت عبد المجيد، زواوي عمر حمزة، **الانتقال من النظام الجزافي إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين تحسين مردودية التحصيل وتسهيل الإجراءات الجبائية**، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، المجلد 12،العدد02 ، جامعة البليدة2 ، الجزائر،2019 ،ص 804،ص805.

[2] مادري صابر، **نظام الضريبة الجزافية الوحيدة**، مذكرة الماجستير، شعبة الحقوق والعلوم السياسية، تخصص إدارة مالية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2017 /2018، ص22.

المطلب الثاني: أهم الضرائب المفروضة على المؤسسات في النظام الجبائي

تنوع الضرائب المفروضة من قبل الدولة على المؤسسات الاقتصادية، لكننا تطرقنا إلى أهم الضرائب التي عادة ما تكون محل اهتمام المسيرين.

أولا: الضريبة على الدخل الاجماليIRG: تعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي أحد العناصر الأساسية في النظام الجبائي الجزائري، حيث يولي المشرع الجبائي اهتماما كبيرا لهذا النوع من الضرائب، وإعطائها حيز كبير ضمن التشريع الجبائي.[1]

تعرف الضريبة على الدخل وفق التشريع الجبائي الجزائري، بأنها "ضريبة سنوية وحيدة تطبق على دخل الأشخاص الطبيعيين وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة"، جاءت لشمل مجموعة كبيرة من المداخيل كانت قبل ذلك تشكل ضرائب مستقلة تتمثل هذه المداخيل في:

- ✓ أرباح صناعية وتجارية؛
- ✓ أرباح المهن غير التجارية؛
- ✓ أرباح فلاحية؛
- ✓ الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية؛
- ✓ عائدات رؤوس الأموال المنقولة؛
- ✓ المرتبات والأجور والمنح العمومية؛
- ✓ فائض القيمة.

تتميز الضريبة على الدخل الإجمالي بالخصائص التالية:

- ✓ الوضوح والشفافية والبساطة؛
- ✓ ضريبة تفرض على الأشخاص الطبيعيين من دون المعنويين؛
- ✓ ضريبة سنوية، بمعنى تفرض سنويا على الربح أو الدخل الذي يحققه المكلف بالضريبة؛
- ✓ الاعتماد الشبه كلي على تقنية "الاقتطاع من المصدر"، خاصة فيما يخص الضريبة على الأجور وهو ما يشكل آلية فعالة في محاربة التهرب الضريبي؛
- ✓ تجمع بين خاصية الضرائب النسبية (الثابتة) والضرائب التصاعدية.

[1] حدود محمد، البكاي الهادي، **أهمية الضريبة على الدخل الإجمالي في حصيلة الإيرادات الجبائية العادية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد19، العدد 31، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2023، ص294،ص296،ص299.

الجدول رقم 1: يوضح جدول الضريبة على الدخل الاجمالي

المبلغ الخاضع للضريبة على الدخل الاجمالي	نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي
لا يتجاوز 240.000 دج	0%
من 240.001 إلى 480.000 دج	23%
من480.001 إلى 960.000 دج	27%
من960.001 إلى 1.920.000 دج	30%
من1.920.001 إلى 3.840.000 دج	33%
أكثر من 3.840.000 دج	35%

المصدر: وزارة المالية المديرية العامة للضرائب https://www.mfdgi.gov.dz
Consulté le 17/03/2024 18:30h

ثانيا: الضريبة على أرباح الشركاتIBS: الضريبة على ارباح الشركات هي ضريبة مباشرة تفرض على الاشخاص المعنويين الذين يمتلكون موطن إقامة في الجزائر وتعتبر هذه الضريبة النوع الثاني من الضرائب المباشرة التي جاء بها التشريع الجبائي الجزائري.

تتمثل خصائص هذه الضريبة فيما يلي:[1]

- ✓ **ضريبة وحيدة:** لأنها تتعلق بضريبة واحدة تفرض على الأشخاص المعنويين؛
- ✓ **ضريبة عامة:** لكوهنا تفرض على مجمل الأرباح دون تمييز لطبيعته ؛
- ✓ **ضريبة سنوية:** إذ أن وعاءها يتضمن ربح سنة واحدة مقفلة؛
- ✓ **ضريبة نسبية:** لأن الربح الضريبي يخضع لمعدل واحد وليس الى جدول تصاعدي؛
- ✓ **ضريبة تعتمد على التصريح لإجباري للمكلف:** من خلال إلزامه بإيداع تصرحيه السنوي المتمثل في الميزانية الجبائية ولواحقها في أجل أقصاه 30 افريل من كل سنة كحد أقصى.

[1] لواج عبد الرحيم، لواج منير، **الفروقات المهمة بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية في تحديد وعاء الضريبة على أرباح الشركات**، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، المجلد 20، العدد 2، جامعة جيجل، الجزائر، 2021، ص4.

يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يلي:[1]

الجدول رقم 2: معدلات الضريبة على أرباح الشركات

طبيعة النشاط	المعدل
نشاط إنتاج السلع	19%
أنشطة البناء والأشغال العمومية و الري والأنشطة السياحية	23%
بالنسبة للأنشطة الأخرى	26%

المصدر: وزارة المالية المديرية العامة للضرائب https://www.mfdgi.gov.dz
Consulté le 17/03/2024 18:30h

يتم دفع الضريبة على أرباح الشركات وفق نظام التسبيقات بدفع ثلاث تسبيقات تدفع وفق التواريخ المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: تسبيقات الضريبة على أرباح الشركات وأجال دفعها

التسبيقات	تاريخ التسديد
التسبيق الأول	من 20 فيفري الى20 مارس
التسبيق الثاني	من 20 ماي الى 20 جوان
التسبيق الثالث	من20 أكتوبر الى 20 نوفمبر

المصدر: وزارة المالية المديرية العامة للضرائب https://www.mfdgi.gov.dz
Consulté le 17/03/2024 18:30h

ويساوي مبلغ كل تسبيق 30%من الضريبة المتعلقة بالربح المحقق في آخر السنة المالية المختتمة عند تاريخ استحقاقها، في حالة عدم اختتام السنة المالية ن−1 عند وصول تاريخ استحقاق التسبيق الأول (20 مارس) يمكن حساب مبلغ التسبيق الأول على أساس الربح المحقق في السنة ن− 2.

[1] لواج عبد الرحيم، لواج منير، **مرجع سبق ذكره**، ص6،ص7.

ثالثا: الرسم على القيمة المضافة TVA : الرسم على القيمة المضافة ضريبة عامة على الاستهلاك تخص العمليات ذات الطابع الصناعي، التجاري، الحرفي و الحر وعليه يستثنى من مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة العمليات ذات الطابع الفلاحي والعمليات التي لها طابع الخدمة العمومية غير التجارية.

ضريبة غير مباشرة تفرض بنسب متفاوتة ومختلفة على إنتاج السلع والمواد وتقديم الخدمات، المنبثقة من نشاط صناعي أو تجاري ويقع عبئها على المستهلك النهائي.[1]

من خصائصها:[2]

- ✓ **ضريبة غير مباشرة:** أي تفرض عند حدوث الاستهلاك أي عند انفاق الدخل بالتالي المستهلك النهائي هو من يتحمل عبئها عند شراء سلعة او انتفاع بخدمة خاضعة لهذا الرسم؛
- ✓ **ضريبة عادلة وحيادية:** تتمثل العدالة في توزيع العبء الضريبي على مراحل الانتاج وتوزيع السلع و الخدمات ويتمثل الحياد في معاملة مختلف الخاضعين لها معاملة واحدة دون تمييز؛
- ✓ **ضريبة ذات رقابة ذاتية:** يطبق فيها أسلوب الرقابة الذاتية في عمليات الربط والتحصيل فأسلوب الرسم على القيمة المضافة يراقب نفسه بنفسه؛
- ✓ **ضريبة سهلة وبسيطة:** تشتمل على مجموعة من الاجراءات البسيطة والسهلة التي تسهل التعامل بين الخاضعين لها و الادارة الضريبية؛
- ✓ **ضريبة عينية:** أي تفرض على السلع والخدمات دون مراعاة الظروف الشخصية للمكلفين بها؛
- ✓ **ضريبة قيمية أو نوعية:** أي انها تفرض بنسبة مئوية من قيمة السلعة أو الخدمة.

يتم تطبيق معدلين للرسم على القيمة المضافة:

- ➢ 19%هو المعدل العادي؛
- ➢ 9% وهو المعدل المخفض حيث يطبق على المنتجات، المواد، الأشغال، العمليات و الخدمات المبينة في (المادة 23 من قانون الرسم على القيمة المضافة).

رابعا: الرسم على النشاط المهنيTAP: أنشئ هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1996 وجاء هذا الرسم نتيجة الإصلاح الجبائي لسنة 1992، معوضا الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم على النشاط الغير تجاري، يفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاط صناعي أو تجاري أو غير

[1] محمد بوشوشة، عادل عرقابي، **إشكالية حيادية الرسم على القيمة المضافة على القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 12،العدد 01، جامعة باتنة، الجزائر، 2022، ص 490.

[2] العقون زهرة، فكارشة سفيان، **الرسم على القيمة المضافة و تأثيره على القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1995-2018**، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد02، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2021، ص197، ص 198.

تجاري، يستحق هذا الرسم سنويا من الإيرادات الإجمالية المحققة من قبل الخاضعين للضريبة الذين يمارسون نشاطاتهم الدائمة في الجزائر.

"يستحق الرسم بصدد رقم الأعمال الذي يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح المهنية أو للضريبة على أرباح الشركات"، (المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة).[1]

معدل الاخضاع للضريبة:

- يحدد معدل الرسم على النشاط المهني ب2%؛
- يخفض معدل الرسم إلى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛

غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.

المطلب الثالث: الالتزامات الجبائية في النظام الضريبي الجزائري

هناك العديد من التصريحات التي يجب على المكلف بالضريبة القيام بها سواء كان يتبع النظام الجزافي أو النظام الحقيقي أو نظام التصريح المراقب.

أولا: التصريح بالوجود: هو تصريح اجباري يخص المكلفين بالضريبة الجدد ويقدم للإدارة الجبائية في أجل أقصاه 30 يوما الأولى من بداية النشاط.[2]

ثانيا: التصريح الدوري:

أ. **التصريح الخاص بالمكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة الجزافية:**

- ✓ **التصريح برقم الاعمال التقديري:** يتعين على المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة اكتتاب تصريح تقديري، تحدد الإدارة نموذجه لدى مفتش الضرائب التابع له مكان ممارسة النشاط ويستوجب اكتتاب هذا التصريح ما بين 01 و 30 جوان من كل سنة.

[1] سعاد رحماني، حاج بشير جيدور، **واقع توزيع الجباية المحلية على الجماعات المحلية في الجزائر الرسم على النشاط المهني**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08، العدد 01، جامعة غرداية، الجزائر، 2022، ص146.

[2] بلحوت عبد المجيد، زواوي عمر حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 801، ص805، ص806.

- ✓ **التصريح التكميلي:** يتعين على المكلفين بالضريبة المعنيين، اكتتاب تصريح تكميلي في الفترة الممتدة من 20 جانفي إلى 15 فيفري من السنة ن+1.

ب. التصريح الخاص بالمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي و نظام التصريح المراقب:

- ✓ **التصريح الشهري:** يجب على كل مكلف بالضريبة تقديم تصريح برقم أعماله خلال 20 يوما الأولى من الشهر الموالي لدى قباضة الضرائب.
- ✓ **التصريح السنوي:** كل مكلف بالضريبة يتوجب عليه اكتتاب تصريح سنوي يتضمن مبلغ الربح الخاضع للضريبة قبل 30 أفريل من كل سنة لدى مفتشية الضرائب مكان تواجد مقر المؤسسة.

خلاصة الفصل:

لقد تم التركيز في هذا الفصل على الإطار النظري للتسيير الجبائي و قد تم التعرف على التسيير الجبائي وأهميته، مراحله وأدواته وكذا مبادئه، عادة ما يتم الخلط بين الغش و التهرب الضريبي من جهة و التسيير الجبائي من جهة أخرى، لهذا وضعت حدود للتسيير الجبائي تتمثل في حدود قانونية ومالية، يواجه المسير الجبائي كثرة الالتزامات الضريبية و تنوع الضرائب المفروضة على المؤسسات الاقتصادية في ظل النظام الجبائي الجزائري ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن التسيير الجبائي هو عبارة عن عملية قانونية وهذا ما يظهر لنا أهميته كأحد الوسائل الإدارية المتبعة من أجل تخفيض الالتزام الضريبي وذلك بإتباع الإجراءات التي تساهم في الاستفادة من جميع المزايا والحوافز التي قدمها المشرع للمؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثاني:

أساسيات الأداء المالي

في المؤسسات الاقتصادية

تمهيد:

يعتبر الأداء المالي المحور الرئيسي الذي تنصب حوله جهود كافة المؤسسات، حيث يحتل الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية وهو من العمليات الضرورية في الإدارة المالية، يوفر لها المعلومات المستخدمة في معرفة مدى تطابق المخرجات الفعلية مع الأهداف المسطرة، حيث يعتبر موضوع الوصول إلى أداء مالي أمثل هدف تسعى كل المؤسسات الاقتصادية لبلوغه لما له من دور هام في بقاء المؤسسات واستمراريتها وقدرتها على المنافسة، خاصة في ظل التنافس الكبير والمستمر بين المؤسسات إضافة إلى التغيرات المستمرة الحاصلة في بيئة الأعمال ويحدد الأداء المالي مدى نجاح المؤسسات في تحقيق أهدافها واستغلال مواردها المتاحة بكفاءة وفعالية، مما يتطلب تحليلا لكافة الأنشطة والعمليات لتقييم أداء المؤسسة ككل.

يرتكز على استخدام مجموعة من النسب المالية لقياسه وتقيمه وكذا مؤشرات التوازن المالي وهذا نتيجة لتطورات الاقتصادية المتسارعة، فإن عملية تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية تعد من أهم وأنجع الأساليب لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، كونها تهدف إلى تحديد نقاط القوة والضعف لذلك فإن التطرق إلى الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية يعد أساسيا.

ومن خلال ما سبق يندرج تحت هذا الفصل ثلاث مباحث نستعرضها كما يلي:

- ✓ **المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**
- ✓ **المبحث الثاني: المجالات والعوامل المؤثرة في الأداء المالي**
- ✓ **المبحث الثالث: دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**

المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر الأداء المالي عمودا فقريا لأي مؤسسة اقتصادية، حيث يعكس قدرتها على تحمل المخاطر والنمو والاستمرارية في السوق، فعندما تكون الشركة قادرة على تحقيق أداء مالي قوي، يمكنها أن تجذب الاستثمارات والمواهب والفرص، مما يعزز مكانتها وتنافسيتها.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الأداء المالي

يتناول هذا العنصر مفهوم الأداء المالي وأهميته كالتالي:

الفرع الأول: مفهوم الأداء

في معناه الأدبي يمثل مصطلح **"performance "** بأنه القيام بتنفيذ مهمة معينة بغرض تحقيق هدف محدد.

ويعرف الأداء على أنه:" المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام الى تحقيقها وهو مفهوم يعكس كل من الأهداف و الوسائل اللازمة لتحقيقه، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها".[1]

كما تم تعريفه على أنه: "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والموارد البشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية بطريقة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها".[2]

يعرف كذلك على أنه: يصور الجانب الحي الذي يعكس قدرة المؤسسة على استغلال مواردها بفعالية وقابليتها في تحقيق أهدافها من خلال نشاطاتها المختلفة، فهو يعكس كيفية استخدام المؤسسة لمواردها المادية و المالية و البشرية بطريقة تسمح لها بتحقيق أهدافها بفعالية.[3]

من التعاريف السابقة نستنتج أن الأداء، هو الهدف الذي تسعى المؤسسة الى تحقيقه وكيفية استخدامه للموارد المالية و البشرية بالطريقة التي تسمح له بتحقيقه بكفاءة وفعالية.

---

[1] نمري نصر الدين، **تحليل النمو وخلق القيمة في المؤسسة الاقتصادية ودوره في تقيم وقيادة الأداء المالي**، أطروحة دكتوراه ، شعبة علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015/2014، ص 3.

[2] جحيش يسرى، **مساهمة استخدام الأساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة الدكتوراه في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة بسكرة، الجزائر، 2024/2023،ص51.

[3] شطارة نبيلة، **فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة العمومية الاقتصادية حسب المقاربة**، مذكرة الماجستير في علو التسيير، تخصص الادارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2014/2013، ص 64.

الفرع الثاني: مفهوم الأداء المالي

يعرف الأداء المالي على أنه:" تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل، من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال و الملاحق".

كما تم تعريفه على أنه: "المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم".[1]

يعرف كذلك على أنه: " مدى تحقيق القدرة الإرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية والثانية تعني قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة".[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج، أن الأداء المالي يمكن من معرفة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة المستقبل من خلال اعتمادها على مختلف القوائم المالية وكذلك من خلال تركيزها على مؤشرات مالية.

الفرع الثالث: أهمية الأداء المالي

تتمثل أهمية الأداء المالي فيما يلي:[3]

- ✓ يهدف إلى تقييم أداء المؤسسة من عدة جوانب وبطريقة تخدم مصالح مستخدمي البيانات ذات العلاقة بالمؤسسة؛
- ✓ يمكن من متابعة أعمال المؤسسة ومراقبة أوضاعها ومستويات أدائها مقارنة بالموارد المتاحة والأهداف المسطرة؛
- ✓ اكتشاف المعوقات واقتراح إجراءات تصحيحية وترشيد قرارات الاستثمار حسب الأهداف العامة للمؤسسة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة؛

[1] جحنين كريمة، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و ترشيد قرار الاستثمار في البورصة**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014/2013، ص 12.

[2] دادن عبد الغني، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص35.

[3] جحيش يسرى، **مرجع سبق ذكره**، ص57.

- ✓ تقييم ربحية المؤسسة وسيولتها لتعظيم قيمة المؤسسة و ثروة المساهم؛[1]
- ✓ تقييم سيولة المؤسسة لتحسين قدرة المؤسسات على الوفاء بالالتزامات؛
- ✓ تقييم تطور نشاط المؤسسة لمعرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرها المالية واستثمارها.

المطلب الثاني: أهداف الأداء المالي

يمكن حصر الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها في الأهداف التالية:[2]

أولا: التحكم في الخطر المالي:

مواجهة المخاطر المالية تعتبر واحدة من أهم أهداف المؤسسة، حيث تشمل هذه المخاطر مجموعة متنوعة تتضمن تمويل أصول المؤسسة وبدء النشاطات والمشاريع المستقبلية، بالإضافة إلى مخاطر الاستغلال وهيكل التكاليف وأثر الرافعة المالية ومخاطر الإفلاس والعجز المالي وتشمل المخاطر المتعلقة بالبيئة عوامل عدم اليقين وحالات عدم الاستقرار، مثل الاضطرابات في أسعار الصرف والفائدة، بالإضافة إلى الجوانب السياسية والإدارية للبيئة التي تعمل فيها المؤسسة، حيث يمكن أن يؤدي الاضطراب في هذه المجالات إلى خسائر كبيرة في تحقيق الأمثلية في قيمة المؤسسة.

ثانيا: المحافظة على مستوى اليسر المالي وتحقيق سيولة ملائمة:

يعتبر العجز المالي من الخطر الذي يمكن أن يؤثر بشكل كبير على أداء المؤسسة وبناء على ذلك، فموجودات المالية تركز على جانب أساسي يتمثل في تحقيق التوازن المالي من خلال تنفيذ إدارة فعالة للخزينة وبالتالي تحقيق الحد الأدنى من السيولة النقدية التي تعتبرها هامش أمان يمكنها من مواجهة الالتزامات اتجاه الأطراف أو المتعاملين الماليين وتقليل خطر التوقف عن السداد الذي يمكن أن يؤدي إلى إعلان إفلاس المؤسسة وتصفيتها لتسديد ديونها.

ثالثا: التوازن المالي:

تتجسد أهمية التوازن المالي كهدف أساسي في مسار حياة المؤسسة، إذ يتعين على المؤسسة أن تسعى باستمرار لتحقيق هذا التوازن من أجل بقاءها واستمرارها كما يلي: [3]

- ✓ يسمح لها بتأمين تمويل احتياجات الاستثمار الثابت والجاري الدائم بأموال طويلة الأجل؛

---

[1] ياسين لعكيكزة، **مدى ملائمة مؤشرات الأداء المالي المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لاتخاذ القرارات الائتمانية**، مذكرة الماجستير في العلوم المالية، تخصص محاسبة، جامعة عنابة، الجزائر،2011 /2012، ص3.

[2] صابر عباسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 91.

[3] بزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011/2010، ص8،ص9.

- ✓ يبدو كضمان لسداد الديون في الأجل القصير ويحمي بطريقة تلقائية من خطر العسر المالي؛
- ✓ يؤدي تحقيقه المتكافئ إلى تخفيف الخطر المالي؛
- ✓ يمثل مقياس "صافي رأس المال العامل" ضمان لتمويل احتياجات التشغيل ولسداد الديون في الأجل القصير؛
- ✓ يكشف تحليله عن درجة الاستقلال المالي تجاه الغير(بصفة خاصة الدائنين).

رابعا: المردودية:

هي أحد الأهداف الرئيسية التي تحددها المؤسسة وتوجه جهودها ومواردها نحو تحقيقها وتعرف المردودية بأنها، العلاقة بين النتائج المحققة والوسائل المستخدمة لتحقيقها، حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.

خامسا: تعظيم القيمة المضافة للمؤسسة:

كلما استمرت المؤسسة في تحقيق نتائج محاسبية إيجابية بشكل مستمر، زادت قيمتها حيث تتراكم النتائج الإيجابية وتتشكل الفوائض المالية المساهمة في بناء ثروتها ومن الضروري ألا تكتفي المؤسسة بتحقيق نتائج إيجابية في الوقت الحالي فقط، بل يجب أن تسعى أيضا لتحقيق نتائج في المستقبل، يتطلب ذلك دراسة المردودية المستقبلية وتحديد جدوى المشاريع الاستثمارية المستقبلية ومن ثم يمكن تقدير حجم الثروة المستقبلية للمؤسسة.

المطلب الثالث: معايير الأداء المالي

ان الغاية من تحليل النسب المالية ليست مجرد معرفة النسب ذاتها، بل هي فهم كيفية تأثير هذه النسب على أداء المؤسسة استراتيجيا، يقوم المحلل المالي بهذا التحليل لمقارنة كل نسبة مع نسبة أخرى تعتبر معيارا للمقارنة، حيث يعتبر هذا المعيار الأساسي لتقييم الأداء المالي، هناك عدة معايير ومؤشرات تستخدم في مجال التحليل المالي، من أهمها:[1]

أ. **المعايير التاريخية:** تعتمد على النتائج التي حققتها المؤسسة خلال فترة أو فترات زمنية ماضية، حيث يعتمد المحلل المالي على مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها عن الفترة المالية المعنية بالنتائج تم تحقيقها خلال الفترة أو الفترات المالية السابقة، في سبيل تفسير النتائج واعطاء الحكم على النتائج المحققة عن أي علاقة رياضية يمكن أن تنشأ بين البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية.

[1] نوي سماح، **دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019/2018، ص123.

ب. **المعايير المستهدفة:** تلك المعايير التي تحددها المؤسسة وتضع خططا لتحقيقها تأخذ بعين الاعتبار إمكانياتها المادية والبشرية المتاحة، يجب أن يكون تخطيط المؤسسة دقيقا ومناسبا، حيث يسهم ذلك في ضمان صحة ودقة عملية المقارنة مع النتائج الفعلية، من بين المعايير المستهدفة يمكن أن نجد أساليب الموازنات والتكاليف المعيارية.

ج. **المعايير الإدارية أو معايير التخطيط:** وهي المعايير المصممة من قبل إدارة المؤسسة والمبنية على الميزانيات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة المختلفة، كالمبيعات ومشتريات المواد والأجور والتكاليف الصناعية غير المباشرة والتكاليف التسويقية والإدارية وكذلك المعايير التي تضعها الإدارة للإيرادات وأرباح (الدخل) وفقرات النشاط المختلفة.

د. **المعايير المطلقة:** يقصد بالمعايير المطلقة قيم أو معادلات متعارف عليها في مجال التحليل المالي وبمعنى أخر يعني المعيار المطلق وجود خاصية مستأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعية.[1]

هـ. **المعايير الصناعية:** هي المعايير التي تصدرها الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط وهي بذلك أكثر قربا إلى الواقع من المعايير المطلقة، لأنها تأخذ بالاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة أو القطاع المهني ولا تأخذ بالاعتبار الخصائص الخاصة بالمؤسسات بشكل انفرادي.

[1] جودي محمد رمزي، **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية**، رسالة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص95.

المبحث الثاني: المجالات والعوامل المؤثرة في الأداء المالي

يتميز الأداء المالي بعدة مجالات تعكس كل منها هدفا معين، تسعى المؤسسة لتحقيقه وأهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مجالات الأداء المالي

للأداء المالي ميادين معينة يعكس كل منها هدفا معينا تسعى المؤسسة لتحقيقه وتتمثل في:[1]

أ. **مجال الأداء المالي:** يرتبط هذا الميدان بالجانب المالي ويشير للمفهوم الضيق للأداء في مؤسسات الأعمال لأنه يهتم بقياس المخرجات المتحققة من الأهداف المالية.

ب. **مجال الأداء المالي والتشغيلي:** يجمع هذا المفهوم بين الأداء المالي و العملياتي ويعبر عن المفهوم الواسع للأداء من خلال اهتمامه بأداء العمليات المالية والتشغيلية، إذ يستخدم في قياسه بالإضافة للمؤشرات المالية مؤشرات تشغيلية كالحصة السوقية ونوعية المنتج فضلا عن فعالية التسويق وغيرها من المقاييس التي ترتبط بمستوى أداء عمليات المؤسسة ويبرز هذا في الأداء التي لا تستطيع المؤشرات المالية الإفصاح عنه بصورة دقيقة.

ج. **مجال الفاعلية التنظيمية:** هو المفهوم الأوسع والأشمل للأداء ويدخل ضمن كل من الأداء المالي والتشغيلي، فالفاعلية معيار يقيس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها انسجاما مع البيئة الاقتصادية الخارجية التي يعمل فيها من حيث استغلال الموارد المتاحة وقدرة المؤسسة على البقاء والتكيف والنمو بغض النظر عن تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، فالمؤسسة التي تتسم بالفاعلية هي التي تستطيع تحقيق أهدافها.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تصنف العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية تتعلق بالمحيط الاقتصادي الخارجي.[2]

أولا: العوامل الداخلية: تتلخص أهم العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي في:

أ. **الهيكل التنظيمي:** يلعب دورا هاما في تحديد اداءها المالي، من خلال تقسيم المهام والمسؤوليات المتعلقة بالوظيفة المالية ومن ثم تحديد الانشطة وتخصيص الموارد اللازمة لها، فضلا عن تأثير

---

[1] مصطفى العثماني، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،** شهادة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015/2014، ص 77،ص78.

[2] نوبلي نجلاء، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية،** شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص151،ص 152.

طبيعة الهيكل التنظيمي على اتخاذ القرارات المالية ومدى ملائمتها للأهداف المالية المسطرة ومدى تصحيحها لطبيعة الانحرافات الموجودة.

ب. **المناخ التنظيمي:** يعرف بمدى وضوح التنظيم في المؤسسة وإدراك العاملين علاقة أهداف المؤسسة وعملياتها وأنشطتها بالأداء المالي حيث إذا كان المناخ التنظيمي مستقر فانه منطقيا نضمن سلامة الأداء المالي بصورة ملحوظة وإيجابية، كذلك جودة المعلومات المالية وسهولة سريانها بين مختلف الفروع والمصالح وهذا ما يضفي الصورة الجيدة للنشاط المالي وبالتالي الأداء المالي.

ج. **التكنولوجيا:** يعني بها الأساليب والمهارات الحديثة التي تخدم الأهداف المرجوة، لذا وجب على المؤسسة الاقتصادية أن تولي اهتمامها الكبير بتكنولوجيا المستخدمة والتي يجب أن تنسجم مع الاهداف الرئيسية لها وذلك عن طريق التكيف والاستيعاب لمستجداتها بهدف الملائمة بين التقنية والأداء المالي.

د. **حجم المؤسسة:** قد يؤثر حجم المؤسسة بشكل سلبي على الأداء المالي، فكبر حجم المؤسسة يشكل عائقا للأداء المالي، لأن في هذه الحالة تصبح الإدارة أكثر تعقيدا وتشابكا وقد يؤثر إيجابا من ناحية أن كبر حجم المؤسسة يتطلب عدد كبير من المحللين الماليين مما يساهم في رفع جودة الأداء المالي لها وهذه الحالة هي الأكثر واقعية.

ثانيا: العوامل الخارجية: تتمثل أهم العوامل الخارجية المؤثر في الأداء المالي في:[1]

أ. **الســوق:** يؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب فإن تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب فإن ذلك سيؤثر بإيجابية على الأداء المالي، أما في الحالة العكسية نلاحظ تراجع في الأداء المالي.

ب. **المنافسة:** تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فقد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أدائها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما في حالة أخرى فإن لم تكن المؤسسة غير قادرة على مواجهة هذه التحديات فإن وضعها المالي يتدهور وبالتالي الأداء المالي يسوء.

ج. **الأوضاع الاقتصادية:** قد تؤثر على الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو على العكس، فنجدها مثلا في الأزمات الاقتصادية أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما قد يؤثر بإيجابية على الأداء المالي.

[1] جحيش يسرى، **مرجع سبق ذكره**، ص 60،ص61.

الشكل رقم 3: مخطط توضيحي للعوامل المؤثرة على الأداء المالي

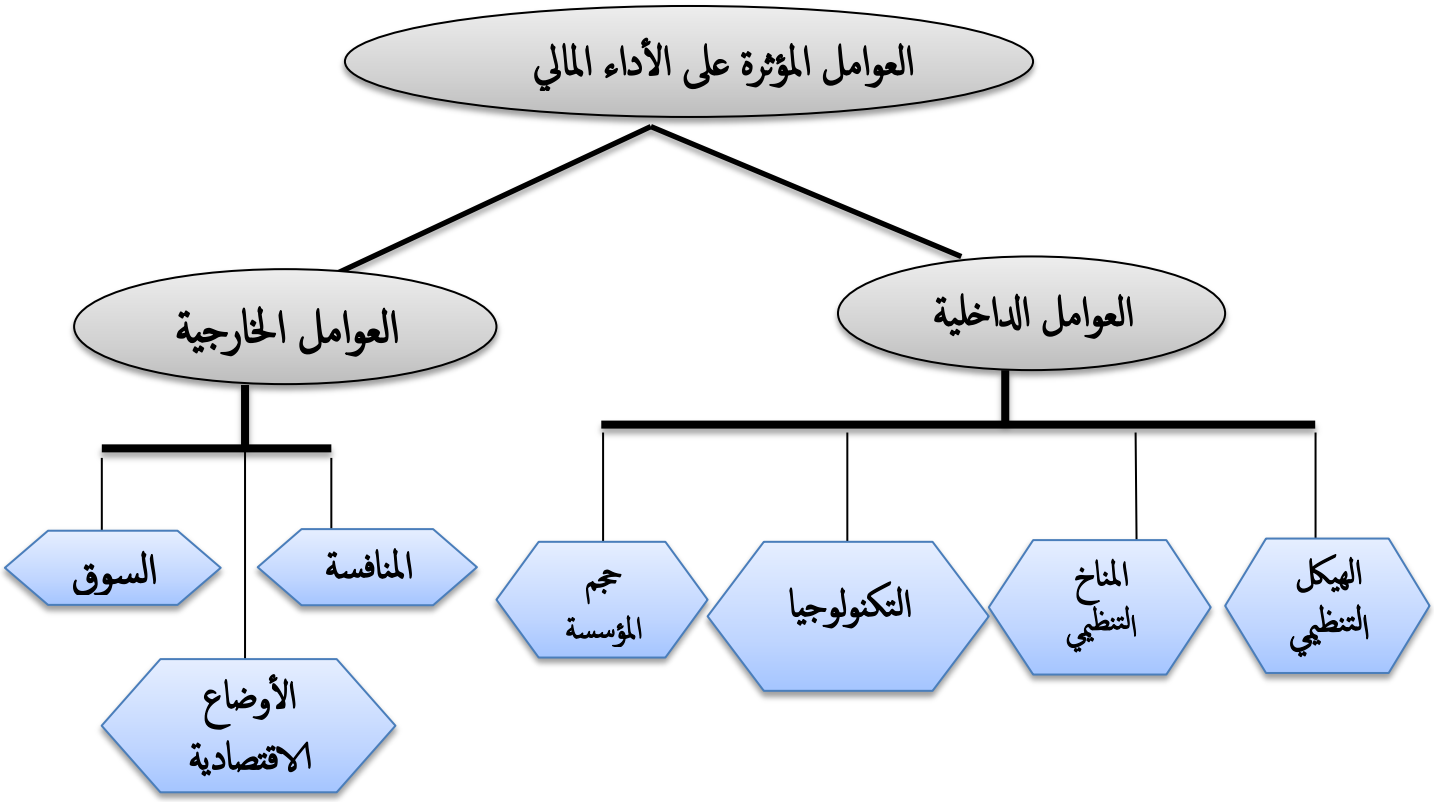

المصدر: جحيش يسرى، **، مساهمة استخدام الأساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة الدكتوراه في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة بسكرة، الجزائر، 2024/2023، ص 60،ص61.

المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي

أولا: مؤشرات النسب المالية:

أ. **نسب السيولة:** هي تلك النسب التي تقيس مقدرة المنشاة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة. [1]

- **نسبة التداول:** هي النسبة التي تشير إلى قدرة المنشاة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل اعتمادا على أصولها المتداولة.

وتحسب على النحو التالي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتعني هذه النسبة أن الأصول المتداولة للمنشاة تزيد عن خصومها المتداولة.

- **نسبة السيولة السريعة:** تستخدم هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية والشبه نقدية الموجودة لدى المنشأة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، تعتبر هذه النسبة مقياسا أكثر تحفظا للسيولة من نسبة التداول لأنها تقتصر على الأصول الأكثر سيولة.

وتحسب على النحو التالي: [2]

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{أصول جارية – المخزون}}{\text{خصوم جارية}}$$

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم المتداولة وذلك دون اللجوء إلى المخزون.

- **نسبة النقدية:** هي قدرة المنشأة بالوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير. [3]

---

[1] محمود عزة اللحام، محمود إبراهيم نور، مصطفى يوسف كافي، انس عل القضاه، **الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1435/2014ه، ص 209،ص210نص211.

[2] عبد الرؤوف عزالدين، صابر بوعوينة، **ادوات قياس وتقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق لنموذج التمان في مؤسسة تواب**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد12، العدد01، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021، ص 116.

[3] خالد توفيق الشمري، **التحليل المالي و الاقتصادي** ، الطبعة الاولى، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص 63.

وتحسب على النحو التالي:

$$\textbf{نسبة النقدية} = \frac{\text{الأصول النقدية}}{\text{الخصوم قصيرة الأجل}}$$

ب. **نسب الربحية:** وهي النسب التي تقيس ربحية المنشأة والكفاءة التشغيلية فيها أي مدى كفاءة المنشأة في تحقيق الأرباح خلال الفترة التشغيلية المحددة.[1]

وتحسب كالتالي:[2]

$$\textbf{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

ج. **المردودية الاقتصادية:** تعبر النسبة عن مدى كفاءة وفعالية المؤسسة في استغلال أصولها وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من أصول والأموال المقترضة في تحقيق عائد على تلك الأموال وينتظر تحقيق معدل على عائد الاستثمار يوازي تكلفة الأموال على أقل تقدير.

وتحسب كالتالي:

$$\textbf{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

د. **المردودية المالية:** هي الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة تقدم من الأصول الخاصة المستعملة، كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيدا للمؤسسة.

وتحسب كالتالي:

$$\textbf{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال خاصة}}$$

[1] عدنان تايه النعيمي، سعدون مهمدي الساقي، أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى/الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2008/2007، ص 106.

[2] رحيمة العيفة، نعيمة زعرور، **استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، المجلد 16، العدد02، جامعة بسكرة، الجزائر،2022، ص634، ص636.

هـ. نسب النشاط: وهي النسب التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصل، أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر الى المبيعات ومن ثم الى السيولة.[1]

- **معدل دوران اجمالي الأصول:** توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال.[2]

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران اجمالي الأصول} = \frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

- **معدل دوران الأصول الثابتة:** يشير معدل دوران الأصول غير الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال.

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

- **معدل دوران الأصول المتداولة:** يشير معدل دوران الأصول المتداولة إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال.

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

ثانيا: مؤشرات التوازن المالي:

التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية معيارا مهما لتقييم الأداء المالي، فهو يمثل هدفا ماليا رئيسيا تسعى الوظيفة المالية باستمرار إلى تحقيقه وذلك من أجل تحقيق الأمان والاستقرار للمؤسسة.

[1] عدنان تايه النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ، ص104.

[2] عبد الرؤوف عزالدين، صابر بوعوينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 116.

أ. **رأس المال العامل FR:** هو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة وهو عبارة عن جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة[1].

ويحسب كما يلي:

- **من أسفل الميزانية:**

رأس المال العامل = أصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل.

- **من أعلى الميزانية:**

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

✓ **حالات رأس المال العامل:** تتمثل في الحالات من أسفل الميزانية وأعلى الميزانية.

- **من أسفل الميزانية:** وتكون في الحالات التالية:

رأس المال العامل>0 موجب: ومنه الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل، أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة ويبقى الفائض يمثل هامش الأمان وهو رأس المال العامل.

رأس المال العامل <0 سالب: الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل، في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة قابلة لتحصيل في الأجل القصيرة غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.

رأس المال العامل = 0 معدوم: في هذه الحالة الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل، أي أن المؤسسة تتمكن من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة، دون تحقيق فائض أو عجز وهي حالة نادرة الحصول.

- **من أعلى الميزانية:** وتتمثل في الحالات التالية:

رأس المال العامل>0 موجب: الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل جميع استثماراتها، بواسطة موارد المالية الدائمة وحققت فائض متمثل في رأس المال العامل.

[1] منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، **دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 31، العدد1، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2020، ص190، ص191.

رأس المال العامل < 0 سالب: الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء منها هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد أخرى لتغطية العجز في التمويل.

رأس المال العامل = 0 معدوم: أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهي حالة نادرة الحدوث، أي تم حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

ب. احتياج رأس المال العامل BFR: هو إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال وهي عبارة عن فرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى باستثناء السلفات المصرفية من جهة ثانية.[1]

وتحسب بالعلاقة التالية:[2]

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة–القيم الجاهزة)–(ديون قصيرة الأجل–سلفات مصرفية).

أو

احتياجات رأس المال العامل= احتياجات التمويل– موارد التمويل.

✓ **حالات احتياج رأس المال العامل:**

<u>الحالة الأولى:</u> احتياجات رأس المال العامل>**0**، يعني أن احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة، فإن المؤسسة بحاجة الى رأس المال إذ يجب عليها إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال أي دورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.

<u>الحالة الثانية:</u> احتياجات رأس المال العامل <**0**، معناه الموارد تغطي الاحتياجات ويبقى الفائض والمؤسسة لديها سيولة لا تحتاج الى رأس المال الموجب ولكن عمليا يجب عليها أن توفر رأس مال موجب لمواجهة الأخطار.

<u>الحالة الثالثة:</u> احتياجات رأس المال العامل=**0**، يعني أن موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة والموارد تغطي دورة الاستغلال، في حالة عابرة أو مستمرة.

---

[1] ريمة يونس، **<u>مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة</u>**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد20، العدد02، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2016، ص53.

[2] سبتي إسماعيل، **<u>تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF</u>**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد11، العدد03، جامعة الجلفة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص 423.

رأس المال العامل يختلف عن احتياجات رأس المال العامل، من حيث القيمة بحيث رأس المال العامل يعتبر دائم واحتياجات رأس المال العامل تعتبر لدورة واحدة فقط.

ج. **الخزينة TN:** وهي مجموعة الأموال التي بحوزتها لمدة دورة استغلالية، التي تشمل صافي القيم الجاهزة، فهذا المؤشر ناتج عن الفرق بين FR و BFR فهما مؤشران ماليان متكاملان.

وتحسب بإحدى العلاقتين:[1]

الخزينة TN= رأس المال العامل FR– احتياجات رأس المال العامل BFR.

أو

الخزينة TN= القيم الجاهزة– السلفات المصرفية.

تتمثل الخزينة في وجود الحالات التالية:

- **وجود فائض:** تكون خزينة المؤسسة موجبة، لكن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل من السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال.
- **وجود عجز:** تكون خزينة المؤسسة سالبة، معناه المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل بقاءها جامدة وبالتالي زيادة الربحية وينتج في حالة عدم القدرة على سداد ديونها المستحقة الى الإفلاس.
- **التوازن:** تكون خزينة المؤسسة معدومة، أي تساوي رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل، أي تساوي قيمها الجاهزة مع تسبيقاتها البنكية، تكون المؤسسة في هذه الحالة بلغت الحالة المثلى.

بالتالي كلما اقتربت الخزينة من الصفر وبقيمة موجبة واكتفت بالسيولة اللازمة فقط كان أفضل.

[1] شطارة نبيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص85، ص86.

المبحث الثالث: دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

يعد تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية خطوة حاسمة لتحديد مدى نجاح وقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية والاقتصادية المرسومة، يمكن ان يتضمن تقييم الأداء المالي عدة خطوات ومصادر تساهم في تحديد صحة استدامة الاعمال.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهدافه

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي طريقة يمكن من خلالها مراقبة نشاط المؤسسة الاقتصادية و اتخاذ مختلف القرارات التي من شئنها أن تعمل على تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة و بفعالية.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي:

هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي أهمها:

يعرف تقييم الأداء المالي بأنه: قياس النتائج المحققة والمنتظرة في ضوء معايير محددة سابقا، باستخدام وسائل وطرق للقياس لتحديد ما يمكن قياس وهذا لما تكتسيه من أهمية بالغة للإدارة من خلال:[1]

أ. تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.

ب. تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

كما تم تعريفه على انه: "محاولة الحصول على نوع من التوازن بين المصروفات المالية مثل العمولة والفوائد وباقي التكاليف مع الدخل سواء الناتج من الأصول المالية أو الاستثمارات في العملية الإنتاجية".[2]

يعرف كذلك على أنه: "يراد بتقييم الأداء المالي قياس اداء أنشطة الوحدة الاقتصادية المجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، فضلا عن معرفة الأسباب التي أدت لهذه النتائج واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على النتائج السلبية بهدف الوصول الى أداء جيد في المستقبل".[3]

---

[1] مصطفى العثماني، **مرجع سبق ذكره**، ص 86.

[2] بنية حيزية، **أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الاعمال والمالية، ر، جامعة المدية، الجزائر، 2011/2010، ص 70.

[3] بورنيسة مريم، **محاسبة التسيير ودورها في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، ، جامعة بومرداس، الجزائر، 2020/2019، ص 58.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن تقييم الأداء المالي، هو عملية رقابية تساعد في قياس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية المحددة وذلك من خلال مقارنة ما تم تحقيقه مع المستوى المخطط له من الأهداف ومن جهة أخرى يساعد تقييم الأداء المالي في فهم الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي:

يسمح تقييم الأداء المالي بقياس الفعالية المالية للمؤسسة من جهة، كما يسمح بالحكم على الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة من جهة ثانية وعليه يمكن القول أن أهداف تقييم الأداء المالي تتمثل في:[1]

- ✓ السيولة من خلال قدرتها على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل؛
- ✓ كفاءة المؤسسة في استخدام رأس المال بحيث لا يكون أقل أو أكثر من اللازم؛
- ✓ قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية وقادرة على تغطية فوائد الأموال المقترضة؛
- ✓ قدرة المؤسسة على تحقيق فائض مالي يسمح لها بالتمويل الذاتي لإنجاز بعض المشاريع؛
- ✓ تحديد الأهداف الاستراتيجية وضمان مستوى مناسب من الموارد؛[2]
- ✓ يسمح بتشخيص مختلف التغيرات التي تطرأ على البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة؛
- ✓ يعطي صيغة ذات جودة عالية لمعلومات المالية؛
- ✓ يسمح بتحديد ومعرفة المردودية المالية للمؤسسة بدقة عالية؛
- ✓ تحديد مختلف تكاليف المؤسسة.

المطلب الثاني: مصادر وخطوات تقييم الأداء المالي

عملية تقييم الأداء المالي تتبع مراحل محددة وتهدف إلى تحقيق أهداف معينة، حيث تعتمد على مجموعة متنوعة من المصادر للمعلومات، في هذا السياق سنتناول أهم مصادر المعلومات الضرورية لعملية تقييم الأداء المالي، بالإضافة إلى فهم الخطوات المطلوبة لتنفيذ هذه العملية.

الفرع الأول: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي:

تختلف مصادر المعلومات التي يعتمد عليها في تقييم الأداء المالي وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر خارجية وتظم المعلومات العامة والمعلومات القطاعية ومصادر داخلية تظم المعلومات التي تتعلق بنشاط المؤسسة.

[1] جحيش يسرى، **مرجع سبق ذكره**، ص 63، ص64.

[2] بورنيسة مريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

أولا: المصادر الخارجية: تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي ويمكن تصنيف هذه المعلومات إلى نوعين مختلفين:[1]

أ. **المعلومات العامة:** هذه المعلومات تتعلق بالوضع الاقتصادي حيث تبين نظرة عامة عن حالة الاقتصاد خلال فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور وتساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

ب. **المعلومات القطاعية:** تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، هذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية، النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجلات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنيت، لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجزائر وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جدا.

ثانيا: المصادر الداخلية: هي المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة وتتمثل في القوائم المالية المتمثلة في: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة والملاحق.[2]

أ. **الميزانية:** تعرف على أنها "الجدول المرتب والمقوم لعناصر أصول وخصوم مؤسسة ما في تاريخ معين".

تعكس الميزانية الوضع المالي للمؤسسة في لحظة معينة وتكون في صورة جدول يتكون من قسمين الجانب المدين ويتمثل في الأصول والجانب الدائن ويتمثل في الخصوم وباختصار يمكن القول أن الميزانية هي جرد لعناصر ذمة المؤسسة.

ب. **جدول حسابات النتائج:** هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة، من أهدافه أنه يزود مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات حول الأداء المالي للمؤسسة وتساعدهم بالتنبؤ بالتدفقات النقدية.[3]

ج. **جدول تدفقات الخزينة:** الهدف منه هو إعطاء مستعملي القوائم المالية لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، يقدم كذلك هذا الجدول

---

[1] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002/2001، ص 39.

[2] بزقراري حياة، **مرجع سبق ذكره**، ص14،ص15.

[3] شطارة نبيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص80، ص81.

مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها وهوا بطريقتين طريقة مباشرة وطريقة غير مباشرة.

د. **الملاحق:** مجموعة من الوثائق الاجبارية التي لا يمكن فصلها عن القوائم المالية، تشمل معلومات تكتسي طابعا هاما مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية، كما تظهر فيه المعلومات الضرورية للتحليل السليم للوضعية المالية للمؤسسة، فالملحق يكمل المعلومات التي تظهر في الحسابات التلخيصية للقوائم المالية وهو نص أدبي أو جداول تفصل بعض البنود المحاسبية.

الشكل رقم 4: مخطط توضيحي لمصادر معلومات تقييم الأداء المالي

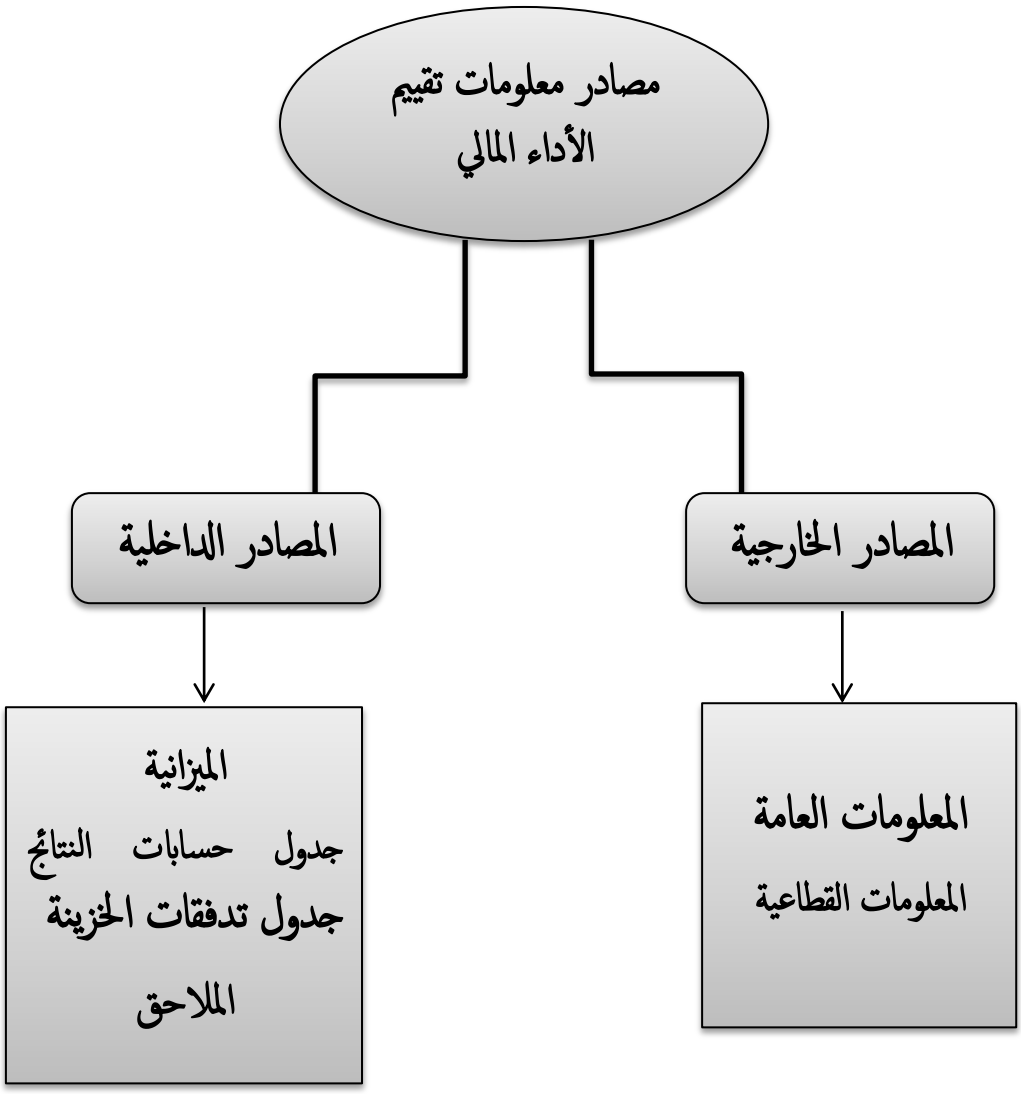

المصدر: شطارة نبيلة، **فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة العمومية الاقتصادية حسب المقاربة**، مذكرة الماجستير في علو التسيير، تخصص الادارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2014/2013، ص80، ص81.

الفرع الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي:

تقييم الأداء المالي هو عملية حاسمة لأي مؤسسة تسعى لفهم كيفية تحقيق أهدافها المالية وتحديد مدى نجاحها في ذلك ويمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:[1]

- ✓ الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- ✓ احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي و التوزيعات وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- ✓ دراسة وتقييم النسب وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ونقاط الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.
- ✓ وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.
- ✓ متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات وذلك بتزويد نتائج التقويم الى الادارات المختلفة داخل الوحدة للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.[2]

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد لنشر و التوزيع ، عمان الاردن، 1431هـ-2010 م، ص51، ص52.

[2] سارة محمد زايد التميمي، **أثر إدارة رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية**، الطبعة الأولى، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2019، ص74.

المطلب الثالث: أهمية التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

يؤثر التسيير الجبائي بشكل كبير على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، عن طريق إدارة التكاليف الجبائية التي نجدها في جميع مراحل نشاط المؤسسة، الاستغلال، التمويل، الاستثمار، فإن تسييرها يجب أن يكون متوافقا مع هذه المراحل.

الفرع الأول: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال

في هذه المرحلة من نشاط المؤسسة، يتم التركيز في عملية تحديد ودراسة الأثر الجبائي على التأثيرات المتعلقة بالتوازن المالي والتي، تشمل رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.[1]

أولا: الأثر الجبائي في مرحلة الاستغلال:[2]

أ. تأثير الجباية على رأس المال العامل FR

لا يمكن ملاحظة التأثير الجبائي على رأس المال العامل بصورة مباشرة وإنما هي متضمنة من خلال العناصر المكونة لرأس المال العامل، فتأثير الجباية على رأس المال العامل يمكن أن يكون من خلال التأثير على مكونات الأموال الدائمة، بحيث تحتوي الأموال الخاصة غالبا على جزء هام من الأموال المخصصة للتمويل الذاتي وهذا الأخير معفى بنسبة كبيرة من الضريبة وكذلك الحال بالنسبة للديون التي تترتب عليها وفورات ضريبية، أما يتجلى التأثير الضريبي على رأس المال العامل من خلال الاستثمارات، فهي تظهر بالقيم الصافية في الميزانية وذلك بعد طرح قيمة الاهتلاكات من القيمة الإجمالية للاستثمارات، ففي حالة تسريع الاهتلاك الذي يعد اختيارا محضا، فإن قيمة الاستثمارات ستنخفض وترتفع قيمة الأموال الدائمة وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع رأس المال العام.

ب. التأثير الجبائي على الاحتياجات من رأس المال العامل BFR

يؤثر النظام الجبائي على الاحتياجات من رأس المال العامل، من خلال الرسم على القيمة المضافة ونظام دفع الضريبة في شكل تسبيقات، يؤثر الرسم على القيمة المضافة بشكل مباشر على احتياجات رأس المال العامل لكون الرسوم المتحملة من قبل المؤسسة عند عمليات الشراء لا تسترجعها إلا بعد عمليات البيع وذلك طبقا لقاعدة التفاوت الشهري وهناك أيضا فارق بين الرسوم المدفوعة على المبيعات والرسوم التي يمكن استرجاعها إذا كان الفارق بينهما إيجابيا فمن الضروري تسديده، مما ينتج عنه احتياج لتمويل يتم دفعه لاحقا

[1] صابر عباسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 111.

[2] صابر عباسي، محمود فوزي شعوبي، **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، المجلد12، العدد12،جامعة بسكرة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص 121.

من قبل المؤسسة وتقدم التشريعات الجبائية الجزائرية للمؤسسة حرية اختيار نظام التسبيقات، مما يسمح لها بتجنب التسبيقات الضريبية على تحقيق الأرباح.[1]

ج. تأثير الجباية على خزينة المؤسسة TN

إن وضعية الخزينة تعتبر من بين المهام الأساسية التي ينبغي على المسير الجبائي وضعها ضمن الأولويات، حيث تقتضي هذه الدراسة ضرورة حصر جميع أنواع الضرائب التي تخضع لها المؤسسة وحسن تسييرها من خلال جدولتها وتحديد مواعيد دفعها للإدارة الضريبية وهذا لتفادي ما يترتب عن تأخيرات الدفع من غرامات وتكاليف إضافية تؤثر سلبا على التدفقات النقدية للمؤسسة.

وبالتالي تأثر الخزينة بعامل الجباية، يكون من خلال دراسة تأثير مختلف الضرائب والرسوم التالية، الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الرسوم الجمركية، سنقوم بتحليل أثر كل من الرسم على القيمة المضافة والضرائب على أرباح الشركات على خزينة المؤسسة:

✓ **تأثير الرسم على القيمة المضافة:** [2]

تتعامل المؤسسة مع الإدارة الجبائية كمكلف قانوني وليس حقيقي، مما يترتب عليها مسؤولية ثقيلة فتتأثر خزينتها تبعا لعدة عوامل مرتبطة بهذا الرسم:

- تنوع واختلاف المعدلات **9%، 19%**؛
- إمكانية خصم الرسم على القيمة المضافة حسب طبيعة العملية المحققة؛
- الأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق؛
- قاعدة التفاوت الشهري.

الفرق بين قيمة الضريبة المستحقة الدفع وقيمة الضريبة الواجبة الاسترجاع، لا يمكن أن تبتعد آثار ضريبة الرسم على القيمة المضافة عن إحدى الحالتين التاليتين:

- إذا كانت قيمة الضرائب القابلة للاسترجاع أكبر من قيمة الضريبة المستحقة الدفع، في هذه الحالة تكون خزينة المؤسسة في وضعية تسبيق للدولة؛
- إذا كانت قيمة ضريبة الرسم على القيمة المضافة الواجبة الدفع أكبر من قيمة الضرائب القابلة للاسترجاع، في هذه الحالة تكون المؤسسة مطالبة بتوفير هذه القيمة وتسديدها في الآجال المحددة وهذا حتى لا تتحمل خزينة المؤسسة تكاليف إضافية تأتي في شكل عقوبات عن التأخير.

---

[1] محمد الأمين وليد طالب ، نظيرة قلادي، **تأثير النظام الجبائي على أهم العناصر المرتبطة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد03، العدد05، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018، ص 147.

[2] صابر عباسي، **مرجع سبق ذكره**، ص112، ص 113.

✓ **تأثير الضرائب على أرباح الشركات على خزينة المؤسسة:**

يتضح تأثير الضريبة على أرباح الشركات كونها تعتبر من التدفقات النقدية الخارجة من خلال نظام التسديدات التلقائية، إذ يتوجب على المؤسسات الخاضعة لهذه الضريبة حساب مبلغها وتصفيتها وسدادها تلقائيا لصندوق الضرائب المعني إقليميا، دون إصدار أو إرسال جدول مسبقا من جانب مصلحة الضرائب.

يتضمن نظام الدفعات التلقائية:

- من جهة دفع ثلاث أقساط أو تسبيقات؛
- من جهة أخرى دفع رصيد تصفية الضريبة على أرباح الشركات.

إن اعتماد نظام التسبيقات المؤقتة لتسديد الضرائب على الأرباح، يخفف من عبء ارتفاع الضريبة على تدفقات المؤسسة، بحيث يسمح التباعد بين فترات التسديد للمؤسسة بتوفير المبالغ اللازمة في مواعيدها المستحقة، في الفترة التي تعرف فيها المؤسسة نمو للنتائج وزيادة في الأرباح، يصبح هذا التفاوت الزمني في صالح الخزينة، بما أن الأقساط تحسب على ضريبة سابقة تقل عن المتعلقة بالسنة المالية المعنية، لكن في حالة الحصول على نتائج متناقصة أو سلبية فإن دفع الأقساط المحسوبة على أساس مرتفع يمكن أن يؤثر سلبا على وضعية الخزينة.

كما نجد أن المؤسسة تعتمد على القروض والتسهيلات المصرفية قصيرة الأجل، من أجل تسديد مختلف الضرائب والرسوم المستحقة وذلك بهدف تفادي ضغط السيولة، بالتالي فإن تراكم حجم الضرائب المستحقة وثقلها يمكن أن يؤدي إلى إفلاس المؤسسة إلى أن هذا الإجراء من التسديد ينطبق فقط على المؤسسات الكبيرة ولا يشمل المؤسسات الصغيرة والناشئة التي قد تجد صعوبة في تحمل التكاليف الإضافية المترتبة عن الاقتراض.

ثانيا: دور المسير الجبائي في مرحلة الاستغلال

ان المسير الجبائي في هذه المرحلة يقوم بالعديد من الإجراءات تختلف حسب خصوصية كل مؤسسة منها:[1]

✓ توضيح أهمية إتباع المؤسسة لبرامج صيانة متطورة ومستمرة من خلال السياسات الإدارية التي تتبعها المؤسسة، تمثل ذلك في تنفيذ برامج صيانة للآلات والمعدات بشكل منتظم، مما يسهم في تحقيق وفورات ضريبية كبيرة.

✓ القيام بإتلاف البضاعة في حالة فسادها رغبة من الشركات، خاصة الصناعية منها وذلك بالاتفاق مع الجهات المعنية والتي منها السلطات الضريبية، حتى يتم الاستفادة من تنزيل مصروف البضاعة التالفة.

[1] **مرجع سبق ذكره**، ص 114، ص115.

- ✓ تحميل المؤسسة لكل سنة مصاريف فروقات العملة يتوجب على المؤسسة أن تقوم بتحديد ما تتحمله من مصروفات فروقات العملة ويتم ذلك بتقييمها لأرصدة ديونها في الخارج بالعملة الأجنبية وتقييم أرصدتها في الخارج بالعملة المحلية.
- ✓ الاستعانة بالاستشارة الجبائية من طرف الخبراء في المسائل الجبائية مثل: محافظي الحسابات، خبراء المحاسبة.
- ✓ تشجيع المؤسسة على امتلاك الأصول أو استئجارها وخاصة إذا كانت الحاجة للأصل لفترة زمنية قصيرة، ففي حالة احتياج المؤسسة لآلة ما في فترة قصيرة فإنها تقارن بين المزايا الضريبية لامتلاكها والمزايا الضريبية لاستئجارها.
- ✓ التسيير الجبائي من خلال سياسة المخزون وذلك بإتباع المؤسسات لسياسات محاسبية، تهدف للاستفادة من طرق تقييم المخزون، بحيث تحقق لها أكبر وفر ضريبي ممكن وخاصة المؤسسات الصناعية ومن المعروف أن هناك ثلاث طرق لتقييم المخزون متعرف عليها، هي طريقة FIFO، LIFO، التكلفة الوسطية المرجحة.

الفرع الثاني: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة التمويل

إن إلمام المسير بالتشريعات الجبائية وتوظيف ذلك في العملية التسييرية يمكنه من أخذ صورة واضحة على مصادر التمويل المختلفة والمزايا الضريبية التي تحققها المؤسسة من اختيارها لأي منها والتي على أساسها تتم المفاضلة بينهما أو اختيار مزيج منها.[1]

أولا: الأثر الجبائي في مرحلة التمويل:

أ. **من خلال سياسة الاقتراض:** إن لجوء المؤسسة الى القروض المختلفة كمصدر للتمويل قد يحقق لها بعض الوفرات الضريبية نتيجة سماح التشريعات بخصم فوائد القروض عند تحديد الأوعية الضريبية مما يقلص هذه الأخيرة وينجم عن ذلك التقليل في حجم الضريبة وهذا ما يميزه عن الأموال الخاصة، كما أنه يحقق المزايا التالية:[2]

- ✓ الاقتراض أقل مصادر التمويل تكلفة بالمفهوم الجبائي نتيجة ما ينجم عنه من وفرات ضريبية؛
- ✓ عدم تغير معدلات الفائدة تبعا لمستويات الأرباح؛
- ✓ انخفاض تكاليف التعاقد والسندات مقارنة بتكاليف إصدار الأسهم بنوعيها.

كما أنه قد يترتب عليه المخاطر التالية:

[1] زواق الحواس، **مرجع سبق ذكره**، ص 3.

[2] بن سويسي حمزة، عبد الوهاب سليماني، **مرجع سبق ذكره**، ص708، ص709.

- ✓ تعريض المؤسسة الى خطر الافلاس في حالة عجزها عن الوفاء بديونها؛
- ✓ الاعتماد على القروض يتطلب قدر كاف من السيولة للوفاء بها في تواريخ استحقاقها؛
- ✓ القروض الطويلة خاصة غير متاحة لجميع المؤسسات.

وعليه فإن الزيادة في القروض تؤدي الى الزيادة في قيمة المؤسسة بسبب الوفورات الضريبية للفوائد، يتحقق الوفر الضريبي نتيجة اعتماد الشركة على القروض، التسيير الجبائي من خلال سياسة الاقتراض يهدف الى تخفيض من الوعاء الضريبي عن طريق خلق الوفورات الضريبية من خلال الفوائد التي تدفعها المؤسسة على القروض.

ب. من خلال سياسة التمويل الايجاري: إن للنظام الجبائي تأثير على المؤسسة في اختيارها للقرض الايجاري كمصدر للتمويل، فيوفر لكل من المؤجر والمستأجر مزايا جبائية كنتيجة لعملية الاستئجار.[1]

حيث يتاح أمام المؤسسة عدد من الخيارات للحصول على هذه الأصول وهي شراء هذا الأصل من مالها الخاص أو شرائه من مال مقترض أو استئجاره لمدة معينة مقابل أجرة محددة.

تتمثل أهميتها من الناحية الجبائية:[2]

- قرار شراء الأصل بمال المؤسسة الخاص يكون أقل هذه الخيارات أهمية، لأن المؤسسة تهتلك قيمة الأصل المشترى من الدخل الخاضع للضريبة خلال سنوات الاستخدام؛
- في حالة الاقتراض فإن المؤسسة تحصل على خصم فائدة القرض وأقساط الاهتلاك من الدخل الخاضع للضريبة؛
- في حالة الاستئجار تسمح القواعد العامة للمؤسسة بخصم قسط الإيجار من الدخل الخاضع للضريبة لذلك فهو يمثل أفضل الخيارات.

حيث لا تنقص المؤسسة من مالها الخاص، كما في حالة الشراء ولا تتحمل عبء أخذ القرض وقيوده.

ج. من خلال سياسة توزيع الأرباح: يعد العامل الجبائي أحد العوامل التي تؤثر في تحديد المؤسسة لنسبة الأرباح التي ستوزع ونسبة الأرباح التي سيتم احتجازها، إذا كان عدد المالكين قليلا وكانوا يخضعون لشريحة ضريبية عالية فإنهم يفضلون احتجاز نسبة كبيرة من الأرباح وإعادة استثمارها داخل الشركة وعكس ذلك في حالة انخفاض معدل ضريبة الدخل على التوزيعات أو حصول المؤسسة على

[1] محمد الأمين وليد طالب، نظيرة قلادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 141.

[2] صابر عباسي، **مرجع سبق ذكره**، ص119.

اعفاءات وامتيازات فيما يخص الضريبة على الدخل فإن ذلك سيؤدي الى زيادة قيمة توزيعات الأرباح للمساهمين.[1]

كما يوجد تعارض بين الإدارة والمستثمرين، حيث أن المستثمرين يرغبون بزيادة مكاسبهم النقدية من خلال توزيع نسبة أكبر من الأرباح عليهم، في حين تفضل الإدارة زيادة الجزء المحتجز لضمان أموال مهمة لأغراض التوسع الاستثماري داخل المؤسسة ومنه نستنتج أن لكل طريقة تمويلية امتيازات جبائية خاصة وعلى المؤسسة الاختيار بين هذه الطرق التمويلية، التي تسمح لها بتمويل استثماراتها بواسطة هيكل مالي أمثل الذي يحقق لها إيراد أكبر ومخاطر أقل.

ثانيا: دور المسير الجبائي في مرحلة التمويل

تتمثل مهمة المسير الجبائي في هذه المرحلة:[2]

- ✓ المساعدة على اتخاذ القرارات التمويلية المثلى للمؤسسة؛
- ✓ البحث عن طرق التمويل التي تساعد على تحقيق الوفرات الضريبية وتخفيض من الوعاء الجبائي؛
- ✓ إرشاد المؤسسة إلى أحسن قرار تمويلي؛
- ✓ يحقق أهدافها المالية بأقل إخضاع ضريبي.

وبالتالي التسيير الجبائي في مرحلة التمويل، هدفه تخفيض من الوعاء الضريبي عن طريق خلق الوفرات الضريبية من خلال الفوائد التي تدفعها المؤسسة على القروض وعلى المسير الجبائي المفاضلة بين التمويل بأموال الخاصة و التمويل بالاستدانة، نظرا لكل منهما يحتوي على تحفيز معين لكي يسمح للمؤسسة بتمويل الاستثمارات بواسطة هيكل مالي أمثل.

الفرع الثالث: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار

أولا: الأثر الجبائي في مرحلة الاستثمار:

يعتبر الاستثمار من أهم القرارات التي تقدم عليها المؤسسة نظرا لتأثيراته المستقبلية على حياتها فسواء كانت القرارات الاستثمارية :توسعية، احلالية، إنتاجية أو استراتيجية ، نجد أن العامل الجبائي من بين المؤثرات الخارجية الهامة عليها وذلك من خلال طبيعة التشريعات الضريبية ونوعية الامتيازات والتحفيزات التي تمنحها ومدى قدرة المؤسسة على التكيف مع هذه المعطيات.[3]

---

[1] عبد القادر مسعودي، محمد طالبي، **التأثير الجبائي على التمويل الذاتي للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد2، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2020، ص 267.

[2] صابر عباسي، **مرجع سبق ذكره**، ص121.

[3] بن سويسي حمزة، عبد الوهاب سليماني ، **مرجع سبق ذكره**، ص709،ص710.

وهذه التحفيزات تكون في شكل:

أ. **إعفاء ضريبي:** يقصد به اسقاط حق الدولة عن المؤسسات في مبلغ الضرائب المستحق عليها مقابل الالتزام بنشاط اقتصادي معين في منطقة معينة أو في ظروف معينة.

ويتمثل في شكلين:[1]

- **إعفاء دائم:** وهو عدم دفع المكلف لضريبة معينة أو مجموعة من الضرائب والرسوم من حياة المشروع وتمنح الدولة هذا الإعفاء إلى أنشطة محدودة وتكون موجهة لمناطق وفئات معينة.
- **إعفاء مؤقت:** وهو عدم دفع الضريبة أو مجموعة من الضرائب والرسوم لمدة معينة من حياة المشروع وتختلف هذه المدة من بلد إلى آخر حسب النظام الضريبي وقوانين الاستثمار ويهدف إلى تشجيع المؤسسات الحديثة وتخفيف العبء الضريبي حتى تتمكن من الانطلاق الصحيح في ممارسة نشاطه.

ب. **تخفيض ضريبي:** وهو عبارة عن إخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل من المعدلات السائدة أو بتقليص الوعاء الخاضع للضريبة، مقابل التزامهم ببعض الشروط.[2]

ج. **إجراءات ضريبية تقنية:** وهي معالجة ضريبية لبعض الجوانب المرتبطة بالمؤسسة والتي يترتب عنها أثار ضريبية تحفيزية تسمح بتخفيف العبء الضريبي، من بينها:

- ✓ نظام الاهتلاك؛
- ✓ الترحيل الى الأمام أو الخلف؛
- ✓ إعادة استثمار الأرباح؛
- ✓ إعادة استثمار فائض القيمة؛
- ✓ إعادة تقييم استثماراتها.

ثانيا: دور المسير الجبائي في مرحلة الاستثمار

المسير الجبائي في مرحلة الاستثمار يهدف إلى إدخال المؤسسة في المشاريع التي تكون مدعمة من طرف الدولة عن طريق التحفيزات الجبائية، حيث أن أي مؤسسة يكون هدفها تعظيم الأرباح من خلال الاستثمار في نشاط معين، بمعنى أن يكون الاستثمار ذو مردودية عالية وبما أن ربحية المؤسسة تتأثر

[1] زين يونس، العمري أصيلة، **الإعفاء الضريبي كأحد أليات تشجيع الاستثمار المحلي**، مجلة الدراسات المالية والإدارية، المجلد2، العدد 3، جامعة الوادي، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015، ص 57.

[2] صابر عباسي، محمود فوزي شعوبي، **مرجع سبق ذكره**، ص122.

بصورة مباشرة بمختلف الضرائب المفروضة على الدخل أو الأرباح، فإنه كلما ارتفعت هذه الأخيرة كلما عجزت المؤسسة عن إنشاء القيمة لمساهميها وحتى الخروج من السوق، كما أن المسير الجبائي في هذه المرحلة من نشاط المؤسسة يقوم بالمساعدة على اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال تنبيه إلى العديد من النقاط منها :[1]

- ✓ أهمية القيام بالتجديدات والإضافات الرأسمالية للأصول؛
- ✓ أهمية قيام المؤسسة بإعادة تقييم أصولها لحماية رأس مالها من التآكل؛
- ✓ قيام المؤسسة بالأخذ للعمر الضريبي للأصل كأحد المتغيرات الواجب دراستها قبل قرار الاستثمار أو الشراء لأي أصل من الأصول.

منه يمكن القول أن التسيير الجبائي في المؤسسة يعتبر ذا أهمية بالغة، لما له من أهمية في خلق التدفقات المالية للمؤسسة خلال مراحل حياتها في مرحلة الاستغلال والتمويل إلى مرحلة الاستثمار[2].

[1] بن سويسي حمزة، عبد الوهاب سليماني ، **مرجع سبق ذكره**، ص710.

[2] صابر عباسي، **مرجع سبق ذكره**، ص124.

خلاصة الفصل:

نستخلص من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل لمفهوم الأداء بصفة عامة والأداء المالي وآليات تقييمه بصفة خاصة، يمكننا أن نستنتج بأن عملية الأداء المالي في المؤسسات تعتر وسيلة ناجحة تسمح بالتعرف على جوانب القوة وتعظيمها وكذا التعرف على جوانب الضعف ومحاولة علاجها وبالتالي تحسين أدائها المالي وعليه من الضروري أن تعتمده كل المؤسسات مهما كان حجمها وطبيعة نشاطها وتوضيح كيفية تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة في كل المراحل التي تمر بها من الاستغلال، التمويل إلى الاستثمار كما تم أيضا تسليط الضوء على الدور الذي يقوم به المسير الجبائي من خلال تسييره لمختلف الضرائب والرسوم.

الفصل الثالث: دور التسيير الجبائي على الأداء المالي لمؤسسة "مطاحن بني هارون"– القرارم قوقة – خلال الفترة "2021-2023"

تمهيد:

بناءا على ما تم تناوله في الفصلين السابقين كل من التسيير الجبائي والأداء المالي، نحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على دراسة الحالة والتي ستجرى على مستوى مؤسسة " مطاحن بني هارون" خلال الفترة (2021-2023)، حيث قمنا في هذا الفصل بتوضيح حجم تأثير التسيير الجبائي على أدائها المالي في مراحله الثلاث: الاستغلال، التمويل والاستثمار وكذا من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات والنسب لتقييم الأداء المالي لمؤسسة محل الدراسة.

ومن أجل الإلمام أكثر بجوانب الموضوع وتوضيحه تم وضع هذا الفصل الذي نعرض فيه المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة "مطاحن بني هارون"- القرارم قوقة-**
- ✓ **المبحث الثاني: دراسة آليات تأثير العامل الجبائي على الأداء المالي لمؤسسة "مطاحن بني هارون"**

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة "مطاحن بني هارون" – القرارم قوقة–

سنتطرق في هذا المبحث الى نظرة عامة وشاملة حول المؤسسة، عن طريق عرض تاريخها وتعريفها والهيكل التنظيمي لها، إضافة الى أهميتها وأهدافها التي تسعى الى تحقيقها.

المطلب الأول: بطاقة تعريفية لمؤسسة "مطاحن بني هارون"

أولا: لمحة تاريخية عن المؤسسة[1]

أنشئت المؤسسة الأم "**SEMPAC**" في 22 ماي 1965، حيث كان مقرها في الجزائر العاصمة، أين كانت تعتمد على مركزية القرارات ذات نظام اشتراكي، في سنة 1982 وفي إطار إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية عرفت هذه المؤسسة تعديل جذري في إعادة الهيكلة وذلك بتجزئة الوحدات الكبيرة إلى وحدات صغيرة حسب معايير معينة مع تغيير اسمها من "سومباك" إلى "الرياض" حيث انبثقت عنها مؤسسات جهوية هي: الرياض الجزائر، الرياض سطيف، الرياض سيدي بلعباس، الرياض تيارت والرياض قسنطينة.

هذه الأخيرة (الرياض قسنطينة) التي صارت تسمى "سميد قسنطينة" وهذا كان سنة 2002 تضم 11 ولاية، ضلت كغيرها من الوحدات تسير بنفس النمط إلى غاية تخلي الجزائر عن النظام الاشتراكي والتوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق، حيث أعدت الدولة مخططا وطنيا من أجل تنظيم هيكلة المؤسسات الوطنية في شكل شركات تجارية عن طريق خلق شركات فرعية مستقلة على مستوى الوحدات تخضع لأحكام القانون التجاري وعلى هذا الأساس وكغيرها من المؤسسات الجهوية عرفت سميد قسنطينة تقسيما جديدا إلى شركات فرعية نذكر منها:

- المركب الصناعي التجاري الساحل سكيكدة؛
- المركب الصناعي سيبوس عنابة؛
- المركب الصناعي التجاري مسيلة؛
- المركب الصناعي التجاري مرمورة قالمة؛
- المركب التجاري سيدي راشد قسنطينة؛
- المركب التجاري بني هارون ميلة التي هي محل الدراسة.

إن من بين الشركات الفرعية التابعة لسميد قسنطينة الشركة الفرعية "لمطاحن بني هارون" المتواجد مقرها بولاية ميلة والتي تتكون هي الأخرى من:

- الادارة العامة؛

[1] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

- المركب الإنتاجي والتجاري" فرجيوة "؛
- الوحدة الانتاجية والتجارية " القرارم قوقة ".

هذه الأخيرة الوحدة الانتاجية والتجارية " القرارم قوقة " التي نحن بصدد دراستها.

ثانيا: التعريف بمطاحن بني هارون – ميلة –

تعتبر "مطاحن بني هارون" الفرع الوحيد في ولاية ميلة، هي مؤسسة إنتاجية وتجارية يتمثل نشاطها أساسا في تحويل المادة الأولية المتمثلة في القمح (اللين والصلب) إلى مادة السميد والفرينة اللذان بدورهما يستعملان كمادة أولية لصناعات مختلفة تقوم بها مؤسسات الأخرى وقد ضمت هذه المديرية وحدتين هما: الوحدة الإنتاجية والتجارية " القرارم قوقة " والوحدة الإنتاجية والتجارية " فرجيوة " ، في 1998 أعيدت الهيكلة لفرع بني هارون ميلة، فتم تغيير مكان المديرية العامة من ولاية ميلة إلى الوحدة الإنتاجية والتجارية " القرارم قوقة "، تضم المديرية العامة عدة مديريات التخطيط، التجارة، الاستغلال.. الخ وتتركز مسؤولياتها على الوحدتين التجاريتين من حيث:

- التسيير والتوجيه والرقابة على الوحدتين؛
- المسؤولية الكاملة لأنها تعد مركز القرارات.

ثالثا: التعريف بوحدة القرارم قوقة:

تعتبر الوحدة الإنتاجية والتجارية مؤسسة عمومية اقتصادية يتمثل نشاطها أساسا في تحويل المادة الأولية والتي هي القمح اللين الى مادة الفرينة التي تستعمل بدورها كمادة أولية في صناعات مختلفة تقوم بها مؤسسات أخرى، هذه المؤسسة تابعة لمؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاته "griad" تتعامل هذه المؤسسة مع الزبائن العاديين لتزويدهم بالفرينة والنخالة كما تتعامل مع المؤسسات الخاصة (كبيرة، متوسطة وصغيرة) وتتعامل أيضا مع التجار والمهنيين كما تقوم بتزويد المخابز بالفرينة لصناعة الخبز والحلويات، يقع فرع "مطاحن بني هارون" في دائرة – القرارم قوقة – ولاية ميلة على الطريق الوطني رقم 27 والذي يربط بين ولايتي قسنطينة وجيجل، إذن فهو يحتل موقع استراتيجي هام ويتربع على مساحة قدرها **07**هكتار و**02**م منها مغطاة وتوجد أيضا مساحة خارجية مخصصة لسكنات الموظفين، تحمل هذه الوحدة الرقم التسلسلي التالي: **431281** ويعني ما يلي:

- **43**: رقم الولاية؛
- **12**: الشهر الذي بدأ فيه النشاط الوحدة؛
- **81**: السنة التي انطلقت فيها العملية الإنتاجية.

وقد بدأت أشغال بناء هذا المشروع في نوفمبر 1977 وانتهت في نفس الشهر من سنة 1983 من طرف شركة بحرية تدعى"Complexe budabast" وشركة وطنية "sanatiba " وكان من المفروض أن تبدأ النشاط الإنتاجي في سنة 1981 ولكن ونظرا لتأخر أجهزة المطحنة تم تأجيل العملية إلى 5 نوفمبر 1983 ويتم تمويل الوحدة من طرف الديوان الوطني للحبوب والبقول الجافة ccls وبعض الخواص وتخص الوحدة في إنتاج الفرينة والنخالة الناتجة عن عملية الطحن والغربلة، أما نظام العمل في الوحدة فهو متواصل من يوم الأحد إلى الخميس وهذا من الساعة الثامنة صباحا حتى الرابعة مساءا، أي لديهم يومي الجمعة والسبت كعطلة أسبوعية بما فيهم عطل بمناسبة الأعياد الدينة أو الوطنية، أما الحراسة فهي متواصلة 24/ 24 ساعة و 12/ 12شهر.

رابعا: بطاقة فنية عن الوحدة:

- ✓ **الطاقة الإنتاجية:** تقدر بـ 1600 قنطار يوميا أي ما يعادل 66 قنطار في الساعة من المادة الأولية (القمح الين) منه:
  - قنطار فرينة (دقيق الخبز)؛
  - قنطار نخالة.
- ✓ **طاقة التخزين:** تقدر بـ125.000 قنطار من المادة الأولية (القمح اللين) موزعة على الفرينة و النخالة.
- ✓ **عدد العمال:** يقدر عمالها بـ320عامل بالإضافة إلى وجود عدد من الممتهنين في مختلف الاختصاصات المبعوثين من طرف التكوين المهني بالقرارم قوقة.
- ✓ **رأس المال:** يقدر رأس مالها بـ 600.000.000 دينار جزائري.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة "مطاحن بني هارون" القرارم قوقة– ميلة –

مؤسسة "مطاحن بني هارون" كغيرها من المؤسسات الوطنية تتبع في تسيير وتنظيم أعمالها هيكلا عاما، حتى يتسنى لها مراقبة ومتابعة النشاطات التي تمارسها في حدود اختصاصها وكذا حتى يتسنى لها خلق الإطار الذي تنتقل فيه المعلومة بسهولة عبر المصالح والأقسام حيث نلاحظ أن هذه الوحدة مهيكلة في شكل مديرية عامة ومصالح مساعدة عام، لتحقيق إدارة فعالة لعملية الإنتاج، تم تطوير هيكل تنظيمي متكامل يسهل توزيع المهام بين مختلف أقسام المؤسسة وقد وضع الهيكل على أساس مختلط يجمع بين التنظيم الوظيفي والتنظيم حسب مراحل الإنتاج، يتألف الهيكل التنظيمي لمؤسسة "مطاحن بني هارون" من مديرية عامة تتفرع منها سبع مصالح متخصصة، يمكن توضيح هذا الهيكل بوضوح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 5: مخطط توضيحي للهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن بني هارون القرارم قوقة- ميلة -

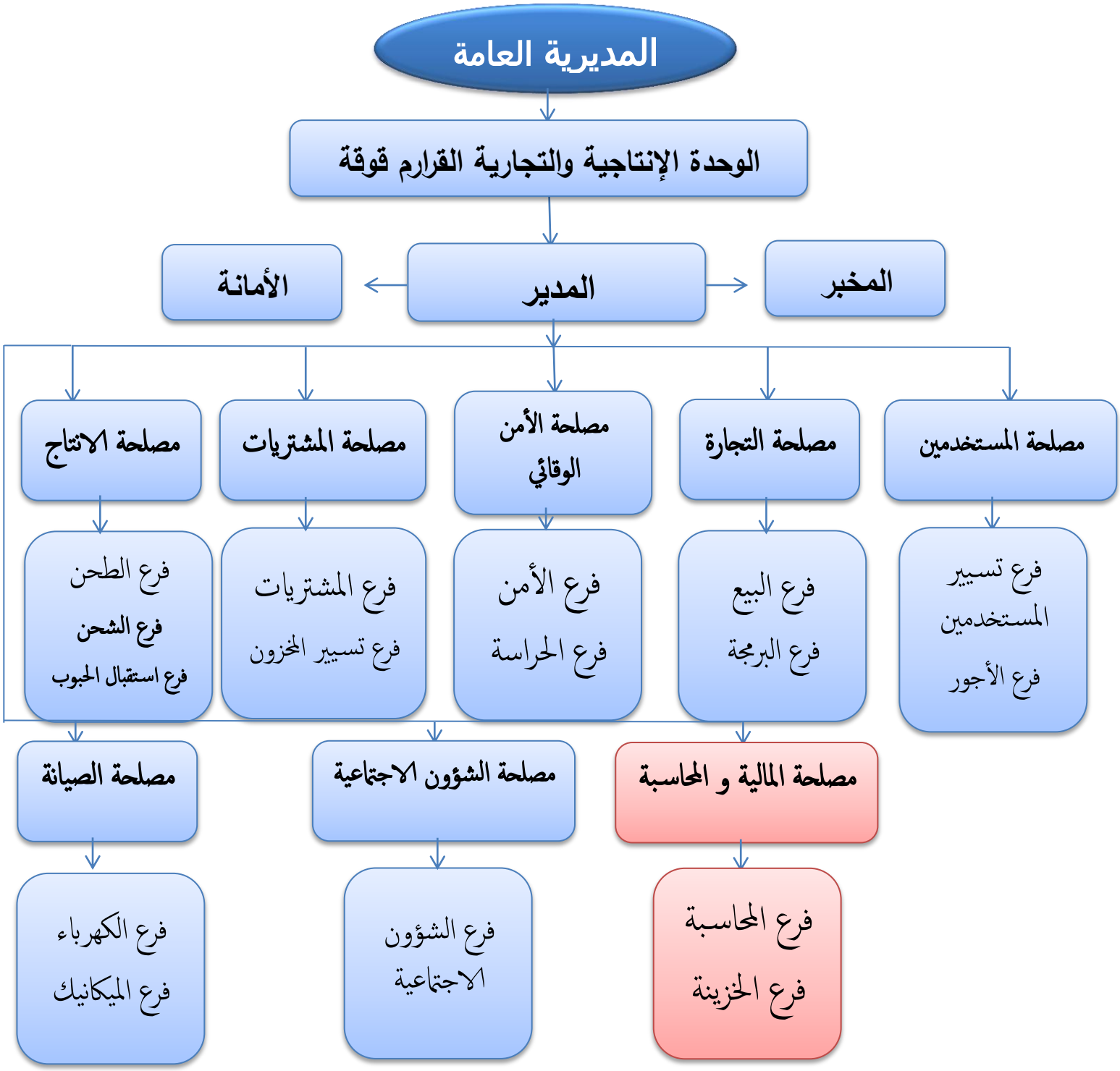

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

فيما يلي نقدم شرحا مختصرا لأهم المصالح المكونة للهيكل التنظيمي للوحدة:[1]

أولا: مصلحة المستخدمين:

لهذه المصلحة دور كبير وفعال داخل المؤسسة لأنها تعمل على تنظيم الحركات النهائية للمستخدمين حيث تشرف على العمال في جميع المجالات وذلك ابتداءا من دخولهم إلى العمل إلى غاية خروجهم منه كالتوقف عن العمل أو الوفاة أو الإجالة على التقاعد، كما تعمل هذه المصلحة على إعداد ملفات تحتوي على جميع المعلومات الخاصة بالعمال بما فيها قسيمة الأجور.

ثانيا: مصلحة التجارة:

إن الدور الأول والأخير لهذه المصلحة هو تسويق منتجات الوحدة وتعد شبكة لتوزيع وتسويق الوحدة وتغطية السوق بمختلف المتطلبات من الفرينة ويعد هذا الدور ثانوي بينما دورها الأساسي هو تموينه بالمواد المنتجة داخل الوحدة.

ثالثا: مصلحة الأمن الوقائي:

هي المصلحة المسؤولة على الوقاية التي تسهر على نظافة المحيط وتوفر الحماية الدائمة للعمال من الحوادث والأخطار التي تواجه العمال أثناء العمل، تقديم الإسعافات اللازمة والضرورية لتحقيق الأمن داخل الوحدة وبذلك مراقبة حركات العمال المبين فيها ساعات الدخول والخروج.

رابعا: مصلحة المشتريات:

وهي المصلحة التي تقوم بشراء كل المتطلبات ومستلزمات العمال والآلات وكذا تموين الوحدة بقطع الغيار ومواد التعبئة والتغليف بالإضافة إلى المادة الأولية " القمح اللين" ولها علاقة خارجية متمثلة في الموردين وذلك بإتفاق الطرفين من حيث السعر، النوعية وعلاقة داخلية مع مصلحة الصيانة والإنتاج والمحاسبة.

خامسا: مصلحة الإنتاج:

وهي بمثابة القلب النابض بالنسبة للمؤسسة حيث تعتبر من أهم المصالح وهذا راجع لكون الوحدة الإنتاجية، يتمثل دورها في إنتاج وتحويل المادة الأولية " القمح اللين" إلى منتوج نهائي ونظرا لعدم كفاية المنتوج المحلي للوحدة تضطر إلى استراد المادة الأولية من البلدان الأوروبية والأمريكية بنسبة **80%**من طرف شركة.

[1] مقابلة مع مدير مصلحة المستخدمين.

سادسا: مصلحة الصيانة:

تعتبر هذه المصلحة كجهاز وقائي يتصل مباشرة بمصلحة الإنتاج وتعمل جاهدة على التسيير الجيد للآلات الإنتاجية ولواحقها لتفادي أي مشكل تقني يتسبب في إعاقة حركة الإنتاج، مما يؤثر على المردود من حيث الكم والكيف ولهذه المصلحة علاقة بمصلحة المشتريات، هذه الأخيرة توفر قطع الغيار الخاصة بالصيانة والميكانيك أما علاقتها بمصلحة المحاسبة فهي محدودة جدا.

سابعا: مصلحة الشؤون الاجتماعية:

تقوم هذه المصلحة بإرسال وثيقة التعويضات التي تخص الموظف والتأمينات وكذلك تزويد رفع الأجور بكل المعلومات الخاصة بالمنح العائلية والعطل المرضية بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالمؤسسة وهي المصلحة التي تحافظ على حقوق العمال وتدافع عنهم وتعمل على تحسين وضعيتهم والرفع من مستواهم المعيشي، بتوفير الشروط والوسائل اللازمة لتحقيق ذلك.

ثامنا: مصلحة المالية والمحاسبة:

هي ملتقى لكل مصالح السابقة الذكر تعتبر المحطة الأخيرة لكل الوثائق المتداولة في المؤسسة تسجل كل حركة الوثائق التي تستعملها وتعتبر كنظام للتسيير المالي والمحاسبي للوحدة الإنتاجية والتجارية وهي تعمل على المراقبة الدقيقة لجميع المعلومات المحاسبية، حيث تسجلها في دفاتر يومية تقوم بإعداد الميزانية المالية الحسابية، كما تقوم شهريا بتحرير دفتر الأستاذ، ميزان المراجعة، جدول النتائج وتقوم بمراقبة صحة المعلومات القادمة من كل المصالح والتأكد من صحة الأرقام والقيام بالتسجيلات المحاسبية.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف المؤسسة والمشاكل التي تعاني منها

لكل مؤسسة أهمية وأهداف تسعى الى تحقيقها والوصول اليها، وكذللك تعاني من مشاكل.

الفرع الأول: أهمية المؤسسة:

إن وجود المؤسسة داخل أي مجتمع في حيز زمني ومكاني يجعلها تأثر وتتأثر به، تقوم هذه المؤسسة على استعمال السميد والفرينة في صناعة الخبز الذي يعتبر مادة غذائية أساسية ويعتبر من حاجات الضرورية للإنسان وكذلك استعمالها من طرف محلات الحلويات والعجائن، إضافة الى البقايا أو ما يعرف بالنخالة وهي نتيجة عمليتي الطحن والغربلة للقمح اللين والصلب، تستعمل كغذاء أو علف للحيوانات والدواجن ويظهر لنا من خلال التأثير أهمية مطاحن بني هارون:

- ✓ توفير الشغل؛
- ✓ التأثير على الأجور؛

- ✓ التأثير على الاستهلاك.

الفرع الثاني: أهداف المؤسسة:

أولا: الأهداف الاقتصادية:

تهدف الوحدة لجعل منتجاتها الفرينة والسميد ذات جودة عالية وسعر معقول وهذا لإرضاء المستهلك بالدرجة الأولى وأيضا لمواجهة المنافسة القوية للخواص في نفس المجال، وتتمثل في الأهداف التالية:

- ✓ **تحقيق الربح** :إن استمرار المؤسسة في الوجود لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأس مالها وبالتالي توسيع نشاطها للصعود أمام المؤسسات الأخرى في نفس القطاع الاقتصادي لذا يعتبر الربح من المعايير الأساسية لها؛
- ✓ **تحقيق متطلبات المجتمع** :إن تحقيق مؤسسة مطاحن بني هارون لغايتها يمر عبر مراحل أو عملية تصريف أو بيع إنتاجها من الفرينة والنخالة والدقيق وتغطية التكاليف المتعلقة بذلك وعند القيام بعملية البيع فهي بذلك تغطي طلبات المجتمع الموجودة به؛
- ✓ **عقلنة الإنتاج** :يتم ذلك باستعمال الرشد والعقل في وسائل الإنتاج ورفع إنتاجها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع بالإضافة إلى مراقبة وتنفيذ هذه الخطط والبرامج وبذلك فان المؤسسة تسعى إلى تفادي الوقوع في مشاكل اقتصادية ومالية.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية:

تتمثل الأهداف الاجتماعية للمؤسسة في الأهداف التالية:

- ✓ **ضمان مستوى مقبول من الأجر:** حيث يعتبر العمال في المنشاة من المستفيدين الأوائل حيث يتقاضون أجر مقابل عملهم ويعتبر هذا المقابل حق مضمون قانونا وشرعا وعرفا؛
- ✓ **تحسين مستوى المعيشة للعمال:** إن التطور السريع الذي تعرفه المجتمعات في الميدان التكنولوجية يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار بظهور منتجات بالإضافة إلى التطور الحضاري لهم والذي يغير أذواقهم ويحسنها وذلك بتحسين الإنتاج وتوفير إمكانيات مادية ومالية أكثر للعمال من جهة ولمؤسستهم من جهة أخرى؛
- ✓ **توفير وسائل ترفيهية وثقافية:** تعمل المؤسسة على اعتياد عملها على الاستفادة من الوسائل الترفيهية والثقافية التي توفرها لهم ولأولادهم كتنظيم رحلات نظرا لما لهذه من تأثير على العمال وشعورهم بالرضا وبالتالي تحسين نوعية عملهم ودرجة أدائهم داخل المؤسسة؛
- ✓ **تدريب العمال المبتدئين ورسكلة العمال القدامى:** مع التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج وتزايد تعقيداتها فان المؤسسة تجد نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد تدريبا كافيا بإعطائهم إمكانية

استعمال هذه الوسائل بشكل يسمح باستغلالها عقلانيا كما أن عمالها القدامى قد يجدون أنفسهم أمام آلات لا يعرفون تشغيلها أحيانا مما يضطر إلى إعادة تدريبهم عليها أو على الطرق الحديثة في الإنتاج والتوزيع.

الفرع الثالث: المشاكل التي تعاني منها مؤسسة مطاحن بني هارون:

من أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسة نذكر منها:

- ✓ قلة التموين بالمادة الأولية للوحدة الإنتاجية والتجارية؛
- ✓ لجوء المستهلكين وخاصة الخبازين ومصانع الحلويات إلى الخواص للتمويل؛
- ✓ يد عاملة مرتفعة أي أن هنالك بطالة مقنعة، أي توجد عمالة لا تقابلها مردودية؛
- ✓ عدم امتلاك المؤسسة لقسم نظام المعلومات لجمع المعلومات عن المؤسسة والبيئة الخارجية وهذا يظهر في عدم امتلاكها لقسم تسويق المنتجات سواء محليا أو دوليا وكذلك تكاليف الإنتاج كبيرة وسعر البيع لا يغطي هذه التكاليف.

المبحث الثاني: دراسة آليات تأثير العامل الجبائي على الأداء المالي لمؤسسة "مطاحن بني هارون"

المطلب الأول: تقديم الأداء المالي لمؤسسة "مطاحن بني هارون" القرارم قوقة – ميلة –

لتحليل الوضعية المالية لمؤسسة "مطاحن بني هارون" قمنا بدراسة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي كما يلي:

الفرع الأول: مؤشرات النسب المالية

لحساب النسب المالية يتطلب وجود قوائم مالية معينة، فبدون هذه القوائم لا يمكن استخراج النسب المالية وبالتالي لا نستطيع إجراء التحليل المالي اللازم في المؤسسة، حيث أن المؤسسة محل الدراسة تقوم بإعداد مجموعة من القوائم المالية على فترات زمنية مختلفة تعكس صورة الوضع المالي للمؤسسة وتتمثل هذه النسب في ما يلي:

أولا: نسب السيولة:

هي النسب التي تقيس مقدرة المنشاة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة.

$$\text{نسبة التداول (السيولة العامة)} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

والجدول التالي يبين نسبة التداول (السيولة العامة):

الجدول رقم 4: يوضح نسبة التداول لمؤسسة مطاحن بني هارون

خلال الفترة (2021 – 2023)

الوحدة: دج

البيان / السنة	2021	2022	2023
أصول متداولة	1.378.284.051,49	944.720.421,03	1.133.117.931,15
خصوم متداولة	106.541.311,01	91.869.460,14	49.553.560,07
نسبة التداول	12,936	10,283	22,866

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة الملحق رقم(18،17،10،9،2،1).

من خلال **الجدول رقم04**، نلاحظ أن نسبة التداول (السيولة العامة) في سنة **2021** قدرت بـ**12,936**، بعدها انخفضت في سنة **2022** الى **10,283**، ثم حققت ارتفاعا في سنة **2023** قدر بـ22,866 وهذا يعني أن المؤسسة محل الدراسة حققت فائضا في الأصول المتداولة وهو ما ساعدها على سداد الخصوم الجارية، دون تأثر الأنشطة المختلفة للمؤسسة بهذا السداد، من خلال هذه النسب يمكننا القول أن المؤسسة خلال سنوات محل الدراسة لا تعاني من مخاطر سداد الديون قصيرة الأجل وهو مؤشر جيد للمؤسسة.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{أصول جارية– المخزون}}{\text{خصوم جارية}}$$

والجدول التالي يبين نسبة السيولة السريعة:

الجدول رقم 5: يوضح نسبة السيولة السريعة لمؤسسة مطاحن بني هارون

خلال الفترة (2021 – 2023)

الوحدة: دج

البيان / السنة	2021	2022	2023
أصول جارية– المخزون	1.119.711.485	710.834.221	943.926.089
خصوم جارية	106.541.311,01	91869460,14	49.553.560,07
نسبة السيولة السريعة	10,509	7,737	19,048

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة الملحق رقم(18،17،10،9،2،1).

من خلال **الجدول رقم 05**، نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة في السنوات الثلاث الأخيرة، أكبر من1 والتي تمثل الحد الأعلى، حيث سجلت أعلى نسبة في سنة **2023** قدرت بـ**19,048** أكبر من1، إذن فإن المؤسسة محل الدراسة يمكنها مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{الأصول النقدية}}{\text{الخصوم قصيرة الاجل}}$$

والجدول التالي يبين نسبة النقدية:

الجدول رقم 6: يوضح نسبة النقدية لمؤسسة مطاحن بني هاروون **الوحدة: دج**

خلال الفترة (2021 – 2023)

البيان / السنة	2021	2022	2023
النقدية	1.093.870.498,91	629.931.629,77	858.540.894,50
خصوم قصيرة الأجل	106.541.311,01	91.869.460,14	49.553.560,07
نسبة النقدية	10,267	6,856	17,325

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة الملحق رقم (18،17،10،9،2،1).

نلاحظ من خلال **الجدول رقم 06**، أن نسبة السيولة النقدية تتراوح ما بين **6,856** و **17,325** وهي نسبة أكبر من1 وهذا يدل على أن الخصوم قصيرة الأجل غير ممولة عن طريق خزينة الأصول، إذن فإن المؤسسة محل الدراسة تستطيع تسديد ديونها قصيرة الأجل.

ثانيا: نسب الربحية:

هي النسب التي تقيس ربحية المنشاة والكفاءة التشغيلية فيها أي مدى كفاءة المنشاة في تحقيق الأرباح خلال الفترة التشغيلية المحددة

$$\text{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

والجدول التالي يبين نسبة هامش الربح:

الجدول رقم 7: يوضح هامش ربح لمؤسسة مطاحن بني هارون خلال الفترة (2021 – 2023) **الوحدة: دج**

البيان / السنة	2021	2022	2023
صافي الربح	315.021.500,83	389.219.369,45	424.352.781,41
صافي المبيعات	2.748.407.693,56	3.042.251.720,56	3.270.753.828,67
هامش الربح	0,114	0,127	0,129

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة الملحق رقم(19،18،11،9،3،1).

تعتبر النتائج الخاصة بهذا **الجدول رقم07**، جد مرضية خلال السنوات الثلاث، حيث حققت أعلى معدل في عام **2023** قدر بـ **12,9%** أي أن الشركة حققت عن كل دينار من المبيعات ربح قدره **12,9دج** وهذا ما يدل على قدرة الشركة على التحكم والسيطرة على تكاليفها، إذ يمكن القول من خلال هذه النتائج أن المؤسسة في حالة ربحية وهو ما يدل على الحالة الجيدة التي تمر بها المؤسسة.

ثالثا: المردودية الاقتصادية:

هي النسبة التي تعبر عن مدى كفاءة وفعالية المؤسسة في استغلال أصولها وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من أصول والأموال المقترضة في تحقيق عائد على تلك الأموال وينتظر تحقيق معدل على عائد الاستثمار يوازي تكلفة الأموال على أقل تقدير.

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

والجدول التالي يبين المردودية الاقتصادية:

الجدول رقم 8: يوضح المردودية الاقتصادية لمؤسسة مطاحن بني هارون **الوحدة: دج**

خلال الفترة (2021 – 2023)

البيان / السنة	2021	2022	2023
النتيجة الصافية	315.021.500,83	389.219.369,45	424.352.781,41
مجموع الأصول	2.631.920.360,02	2.225.331.812,79	2.493.335.465,89
المردودية الاقتصادية	0,119	0,174	0,170

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة الملحق رقم(18،17،10،9،2،1).

من خلال **الجدول رقم 08**، نلاحظ أن المردودية الاقتصادية في ارتفاع مستمر خلال الفترة **2021** الى **2023** قدرت بـ **0,119 – 0,170** حيث حققت أكبر قيمة في سنة **2022** قدرت **بـ0,174** وهذا ما يدل على كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح.

رابعا: المردودية المالية:

هي تلك الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة تقدم من الأصول الخاصة المستعملة، كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيدا للمؤسسة.

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

والجدول التالي يوضح المردودية المالية:

الجدول رقم 9: يوضح المردودية المالية لمؤسسة مطاحن بني هارون **الوحدة: دج**

خلال الفترة (2021 – 2023)

السنة / البيان	2021	2022	2023
النتيجة الصافية	315.021.500,83	389.219.369,45	424.352.781,41
الأموال الخاصة	2.378.504.217,52	1.966.949.480,97	2.280.453.076,39
المردودية المالية	0,132	0,197	0,186

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة الملحق رقم(18،9،1).

من خلال **الجدول رقم09**، نلاحظ أن المردودية المالية خلال السنوات الثلاثة موجبة وفي تزايد وهذا يعني أن المؤسسة محل الدراسة حققت ربح وعائد ناتج عن استثمار أموال المؤسسة وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية مربحة.

خامسا: نسب النشاط:

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشاة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات.

$$\text{معدل دوران اجمالي الأصول} = \frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

والجدول التالي يبين معدل دوران اجمالي الأصول:

الجدول رقم 10: يوضح دوران اجمالي الأصول لمؤسسة مطاحن بني هارون خلال الفترة (2021 – 2023)

الوحدة: دج

البيان / السنة	2021	2022	2023
رقم الاعمال	2.748.407.693,56	3.042.251.720,56	3.270.753.828,67
اجمالي الأصول	2.631.920.360,02	2.225.331.812,79	2.493.335.465,89
معدل دوران اجمالي الاصول	1,044	1,367	1,311

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة الملحق رقم(17،11،3،17،10،2).

من خلال **الجدول رقم 10**، نلاحظ أن معدل دوران إجمالي الأصول حقق أدنى معدل له عام **2021** بما يعادل **1,044** وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في الأصول عام**2021** حقق رقم أعمال قدر بـ **1,044 دج** ثم ارتفع بعد ذلك ليبلغ أقصاه**1,367** عام **2022** وهذا ما يدل على كفاءة الإدارة في استثمار الموارد المالية المتاحة.

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

والجدول التالي يبين معدل دوران الأصول الثابتة:

الجدول رقم 11: يوضح دوران الأصول الثابتة لمؤسسة مطاحن بني هارون خلال الفترة (2021 – 2023)

الوحدة: دج

البيان / السنة	2021	2022	2023
رقم الاعمال	2.748.407.693,56	3.042.251.720,56	3.270.753.828,67
الأصول الثابتة	1.253.636.308,53	1.280.611.391,76	1.360.217.534,74
معدل دوران الأصول الثابتة	2,192	2,375	2,404

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة الملحق رقم(17،11،3،17،10،2).

من خلال الجدول رقم 11، يتبين أن هناك زيادة في معدل دوران الأصول غير جارية جيدة ومقبولة خلال السنوات الثلاث، حيث حققت أعلى قيمة في سنة **2023** بـ **2,404** أي أن كل 1دج مستثمر في أصول الثابتة ينتج **بـ2,404 دج** وهذا يعني أن المؤسسة محل الدراسة حققت تحسن في تحقيق المبيعات من خلال أصولها غير جارية.

$$\textbf{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{أصول المتداولة}}$$

والجدول التالي يبين معدل دوران الأصول المتداولة :

الجدول رقم 12: يوضح دوران الأصول الثابتة لمؤسسة مطاحن بني هارون خلال الفترة (2021 – 2023) **الوحدة: دج**

البيان / السنة	2021	2022	2023
رقم الاعمال	2.748.407.693,56	3.042.251.720,56	3.270.753.828,67
أصول متداولة	1.378.284.051,49	944.720.421,03	1.133.117.931,15
معدل دوران الأصول المتداولة	1,944	3,220	2,886

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة الملحق رقم(17،11،3،17،10،2).

يتبين **من خلال الجدول رقم 12**، أن كل دينار مستثمر في الأصول الجارية يدور **3,220** ليحقق رقم أعمال قيمته **3,220 دج** عام **2022**، هو معدل مرتفع مقارنة بالنتائج المحققة خلال السنتين**2021**، **2023**، التي قدرت بـ **1,944** و **2,886** هذا يعني أن المؤسسة محل الدراسة تتمتع بكفاءة في إدارة أصولها الجارية.

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي:

تسمح مؤشرات التوازن المالي بتقييم ملاءة المؤسسة والخطر المالي المتعلق بنشاطها الاستغلالي، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي تساعده في معرفة مدى التوازن المالي للمؤسسة من أهمها: رأس المال العام FR ، احتياج رأس المال العاملBFR ، الخزينة TN ،تستخرج هذه المؤشرات بناءا على المعلومات المستخرجة من الميزانية المؤسسة.

أولا: رأس المال العامل FR: هو الفرق بين الموجودات المتداولة و المطلوبات المتداولة وهو عبارة عن جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة.

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

والجدول التالي يبين رأس المال العامل FR:

الجدول رقم 13: يوضح رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن بني هارون خلال الفترة (2021 – 2023) **الوحدة: دج**

البيان / السنة	2021	2022	2023
الأموال دائمة	2.525.379.049,01	2133462352,65	2.443.781.905,82
الأصول الثابتة	1.253.636.308,53	1.280.611.391,76	1.360.217.534,74
رأس المال العاملFR	1.271.742.740,48	852.850.960,89	1.083.564.371,08

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة الملحق رقم(18،9،1،17،10،2).

نلاحظ من خلال **الجدول رقم(13)**، أن رأس المال العامل للمؤسسة محل الدراسة موجبا خلال السنوات الثلاث الأخيرة، أي أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل جميع استثماراتها، بواسطة موارد المالية الدائمة وحققت فائض متمثل في رأس المال العامل.

ثانيا: احتياج رأس المال العامل BFR: عبارة عن فرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى باستثناء السلفات المصرفية من جهة.

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة–القيم الجاهزة)–(ديون قصيرة الأجل– سلفات مصرفية).

والجدول التالي يبين احتياج رأس المال العامل BFR:

الجدول رقم 14: يوضح احتياج رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن بني هارون خلال الفترة (2021 – 2023)

الوحدة: دج

البيان / السنة	2021	2022	2023
الأصول المتداولة – القيم الجاهزة	284.413.553	314.788.791	274.577.037
ديون قصيرة الاجل– سلفات مصرفية	-40.333.520,5	-74.643.411,5	-113.775.269
احتياج رأس المال العامل BFR	324.747.074	389.432.203	388.352.306

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة الملحق رقم(18،9،1،17،10،2).

نلاحظ من خلال **الجدول رقم (14)**، أن احتياجات رأس المال العامل كانت موجبة خلال السنوات الثلاث الأخيرة ويعود ذلك إلى الزيادة في قيم الاستغلال وهذا يعني أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى ويعني أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

ثالثا: الخزينة الصافية TN: وهي مجموعة الأموال التي بحوزتها لمدة دورة استغلالية، التي تشمل صافي القيم الجاهزة، فهذا المؤشر ناتج عن الفرق بين FR و BFR فهما مؤشران ماليان متكاملان.

الخزينة TN= رأس المال العامل FR– احتياجات رأس المال العامل BFR.

والجدول التالي يبين الخزينة TN:

الجدول رقم 15: يوضح الخزينة الصافية لمؤسسة مطاحن بني هارون خلال الفترة (2021 – 2023)

الوحدة: دج

البيان / السنة	2021	2022	2023
رأس المال العامل	1.271.742.740,48	852.850.960,89	1083564371,08
احتياج راس المال العامل	324.747.074	389.432.203	388.352.306
الخزينة TN	946.955.666,48	463.418.757,89	695.212.065,08

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة.

من خلال **الجدول رقم (15)**، نلاحظ رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، هذا يستلزم أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث الأخيرة ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة تمكن المؤسسة محل الدراسة من تمويل جزء من الاصول المتداولة وتحقيق توازنها المالي.

المطلب الثاني: النظام الجبائي وأهم الضرائب التي تخضع لها مؤسسة "مطاحن بني هارون"

تخضع مؤسسة "مطاحن بني هارون" إلى النظام الحقيقي، بالتالي يترتب عليها مجموعة من الضرائب والرسوم أهمها:

أولا: الرسم على القيمة المضافةTVA

ضريبة غير مباشرة تفرض بنسب متفاوتة ومختلفة على إنتاج السلع والمواد وتقديم الخدمات، المنبثقة من نشاط صناعي أو تجاري ويقع عبئها على المستهلك النهائي، حيث تخضع مؤسسة "مطاحن بني هارون" الى النظام الحقيقي، كما تقدر معدلات الرسم على القيمة المضافة كما يلي كما يلي:

- ✓ **19%** هو المعدل العادي يطبق على السلع والخدمات التي تمثل منفعة خاصة اقتصاديا؛
- ✓ **9%** وهو المعدل المخفض حيث يطبق على المنتجات، المواد، الأشغال، العمليات و الخدمات.

ثانيا: الضريبة على الدخل الاجماليIRG

ضريبة سنوية وحيدة تطبق على دخل الأشخاص الطبيعيين وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة، جاءت لشمل مجموعة كبيرة من المداخيل كانت قبل ذلك تشكل ضرائب مستقلة تتمثل في (أرباح صناعية و تجارية...إلخ)، تحسب الضريبة على الدخل في مؤسسة "مطاحن بني هارون" وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم 16: يوضح جدول الضريبة على الدخل الاجمالي

قسط الدخل الخاضع للضريبة دج	معدل الضريبة
لا يتجاوز 240.000 دج	0%
من 240.001 إلى 480.000 دج	23%
من480.001 إلى 960.000 دج	27%
من960.001 إلى 1.920.000 دج	30%
من1.920.001 إلى 3.840.000 دج	33%
أكثر من 3.840.000 دج	35%

المصدر: وزارة المالية المديرية العامة للضرائب https://www.mfdgi.gov.dz
Consulté le 28/04/2024 15:15 h

ثالثا: الضريبة على أرباح الشركات IBS:

تخضع مؤسسة "مطاحن بني هارون" إلى الضريبة على أرباح الشركات وهي ضريبة مباشرة تفرض على الاشخاص المعنويين، الذين يمتلكون موطن إقامة في الجزائر وتعتبر هذه الضريبة النوع الثاني من الضرائب المباشرة التي جاء بها التشريع الجبائي الجزائري وتطبق هذه الضريبة في مؤسسة محل الدراسة في "الرياض قسنطينة".

رابعا: الرسم على النشاط المهنيTAP:

أنشئ الرسم على النشاط المهني بموجب قانون المالية وهذا لتعويض كل من الرسوم على النشاط الصناعي والتجاري ويستحق الرسم على النشاط المهني نتيجة لإيرادات الإجمالية المحققة من طرف المكلفين بالضريبة وأيضا تستحق نتيجة لرقم الأعمال المحقق الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي من فئة الأرباح الصناعية والتجارية وبالنسبة لمؤسسة "مطاحن بني هارون" يستحق بقيمة 2 %من رقم الأعمال، حيث جاءت تعليمة وزارية في بداية سنة 2024 تأكد على إلغاء الرسم على النشاط المهني في مؤسسة "مطاحن بني هارون".

المطلب الثالث: دراسة أهمية التسيير الجبائي على الأداء المالي لمؤسسة "مطاحن بني هارون"

المؤسسة الناجحة هي التي تسعى إلى تحقيق أهدافها المالية بأقل التكاليف وهذه التكاليف الجبائية نجدها في جميع مراحل نشاط المؤسسة، الاستغلال، التمويل، الاستثمار، فإن تسييرها يجب أن يكون متوافقا مع هذه المراحل، لما له من أهمية بالغة في خلق التدفقات المالية.

الفرع الأول: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال

يهتم التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال بضمان ومحافظة المؤسسة على توازنها المالي، لذلك يكون دور المسير حصر جميع أنواع الضرائب التي تؤثر على أهم مؤشراته، رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل ومؤشر الخزينة.

أولا: التأثير الجبائي على رأس المال العاملFR :

تعد الجباية أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير على رأس المال العامل لأي مؤسسة، فعلى الرغم من أن تأثير الجباية يكون غير مباشر على رأس المال العامل، إلا أنه يؤثر بشكل كبير على العناصر التي يعتمد عليها، حيث نجد الوفرات الضريبية من بين أهم العوامل المخفضة لرأس المال العامل المحققة بفعل التقليص من حجم أثر الضرائب على النتيجة، من خلال دراستنا لمؤسسة " مطاحن بني هارون" تطرقنا الى ما يلي:

الجدول رقم 17: يوضح الاموال الدائمة للمؤسسة خلال الفترة (2021 – 2023)

الوحدة: دج

السنة / البيان	2021		2022		2023	
	المبلغ دج	النسبة	المبلغ دج	النسبة	المبلغ دج	النسبة
الأموال الخاصة	2.378.504.217,52	%94,18	1.966.949.480,97	%92,19	2.280.453.076,39	%93,31
الخصوم غير الجارية	146.874.831,49	%5,82	166.512.871,68	%7,81	163.328.829,43	%6,96
الأموال الدائمة	2.525.379.049,01	%100	2.133.462.352,65	%100	2.443.781.905,82	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة الملحق رقم(18،9،1).

من خلال **الجدول رقم 16**، نلاحظ ان أن الأموال الدائمة للمؤسسة في ارتفاع مستمر، حيث سجلت أعلى قيمة سنة **2021**، يتبين من الجدول أن المؤسسة تعتمد بنسبة **100%** على أموالها الدائمة، هذا يعني ان المؤسسة تتمتع بأريحية مالية وقادرة على تمويل ذاتها، أي انها معفية بنسبة كبيرة من الضريبة وهو ما يجعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية.

من الجانب الأخر من بين أهم العوامل الرافعة لرأس المال العامل في المؤسسة الاقتصادية نجد الاهتلاكات، حيث أن رفع مخصصات الاهتلاكات والمؤونات، يؤدي لانخفاض قيمة الاستثمارات تسجل بالقيمة المحاسبية الصافية بعد طرح قيمة الاهتلاكات المتراكمة والجدول التالي يوضح:

الجدول رقم 18: يوضح تطور قيمة الاستثمارات الصافية والاهتلاكات في المؤسسة للفترة (2021 – 2023)

الوحدة: دج

السنة / البيان	2021	2022	2023
اجمالي قيمة الاستثمارات	4.020.892.811,30	4.141.421.253,13	4.200.196.480,41
الاهتلاكات (حـ 28)	2.767.256.503	2.860.809.681	2.839.978.946
صافي قيمة الاستثمارات	1.253.636.308,3	1.280.611.572,13	1.360.217.534,41

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة الملحق رقم(23،15،6،17،10،2).

نلاحظ من **الجدول رقم17**، أن قيمة الاستثمارات الصافية في تحسن مستمر لكنها لم تعرف نفس وتيرة الزيادة التي عرفتها الأموال الدائمة **الجدول رقم16**، كما يتضح من نفس **الجدول رقم 17** أن من العوامل التي مكنت المؤسسة من التحكم في قيمة استثماراتها بالشكل الذي انعكس إيجابا على تحسن قيمة رأس المال العامل هو الارتفاع الكبير في قيمة اهتلاكاتها في سنة**2022** حيث بلغت**2.860.809.681دج**، مقارنة بقيمتها عام**2021** أين قدرت بـ**2.767.256.503دج** .

من جانب أخر تقتطع أعباء الاهتلاك السنوية التي تتحملها المؤسسة من قيمة الوعاء الخاضع للضريبة، بما يحقق للمؤسسة وفرات ضريبية، هذا كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 19: الوفورات الضريبية الناتجة عن أعباء الاهتلاك السنوية للمؤسسة خلال الفترة (2021 – 2023)

الوحدة: دج

السنة / البيان	2021	2022	2023
أعباء الاهتلاك (حـ68) دج	85.985.594	92.459.925	77.012.559
معدل الضريبة على الدخل%	%35	%35	%35
الوفر الضريبي المحقق دج	300.949.957,9	32.360.973,7	26.954.395,7

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة الملحق رقم(23،15،6).

نلاحظ من **الجدول رقم 18**، أن أعباء الاهتلاك السنوية مكنت المؤسسة من تحقيق وفورات ضريبية بشكل متزايد خلال الفترة **2021-2022**، حيث بلغت سنة **2022**، بـ**32.360.973,7 دج.**

ثانيا: تأثير الجباية على احتياج راس المال العامل BFR:

من الضرائب التي يمكن أن تخلق احتياج مالي للمؤسسة خلال دورة الاستغلال نجد الرسم على القيمة المضافة، يوضح الجدول التالي الرسم على القيمة المضافة الواجب السداد للمؤسسة خلال الفترة (2021-2023)، الجدول الموالي يبين:

الجدول رقم 20: الرسم على القيمة المضافة الواجب الدفع خلال الفترة (2021 – 2023)

الوحدة: دج

البيان / السنة	2021	2022	2023
الرسم المستحق على المبيعات	132.588.030,58	46.037.297,82	121.674.052,72
الرسم القابل للاسترجاع على المشتريات	48.270.235,14	122.520.788,99	135.079.409,16
الرسم الواجب الدفع	48.317.795,44	-76.483.491,17	-13.405.356,44

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة الملحق رقم(20،16،4).

يتضح من **الجدول رقم19**، أن ليس للمؤسسة رسم واجب الدفع إلا في عام**2021**، بقيمة **48.317.795,44 دج**، يؤثر الرسم على القيمة المضافة بشكل مباشر على احتياجات رأس المال العامل وذلك من خلال قاعدة التفاوت الشهري ومن خلال الفرق بين الرسم المستحق على المبيعات والرسم القابل للاسترجاع على المشتريات، حيث أنه كلما كان الرسم المستحق على المبيعات أكبر من الرسم المسترجع فإن المؤسسة يترتب عليها احتياج مالي فمن الضروري تسديده وفي سنة **2022- 2023** كان الرسم الواجب الدفع سالب وهذا يعني وجود وفر ضريبي.

ثالثا: تأثير الجباية على خزينة المؤسسةTN:

تعد الضريبة على الدخل الإجمالي إلى الجانب الرسم على القيمة المضافة من أهم الضرائب التي تؤثر على خزينة المؤسسة باعتبارها من التدفقات النقدية الخارجة، يوضح الجدول التالي تطور قيمة الضريبة على الدخل الإجمالي للمؤسسة خلال الفترة (2021-2023)، والجدول التالي يبين:

الجدول رقم 21: قيمة الضريبة على الدخل الإجمالي للمؤسسة خلال الفترة(2021 -2023)

الوحدة: دج

البيان / السنة	2021	2022	2023
الضريبة على الدخل الإجمالي	32.894.108,68	32.488.395,82	35.886.507,55
الملاحظة	تدفع شهريا	تدفع شهريا	تدفع شهريا

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة الملحق رقم(22،12،7).

يتضح من خلال **الجدول رقم 21**، أن الضريبة على الدخل الإجمالي التي تتحملها المؤسسة في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة، ففي الفترة التي عرفت فيها المؤسسة نمو لمداخيلها يصبح هذا التفاوت ليس في صالح الخزينة، مما يؤثر سلبا على وضعية الخزينة بحيث لا يوفر لها السيولة (أي كلما ازداد الدخل وكان عدد العمال اكبر من 25 عامل تزداد الضريبة) وهذا لا ليكون لصالح الخزينة.

الفرع الثاني: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة التمويل

يوضح الجدول التالي أهم المصادر التمويلية ذات الأثر الجبائي التي اعتمدت عليها المؤسسة خلال الفترة (2021 – 2023) والجدول التالي يوضح:

الجدول رقم 22: أهم مصادر التمويل المعتمد عليها في المؤسسة خلال الفترة(2021 –2023)

الوحدة: دج

السنة / نوع مصدر التمويل	2021	2022	2023
الأموال الدائمة	2.525.379.049,01	2.133.462.352,65	2.443.781.905,82
الاهتلاكات (حـ 28)	2.767.256.503	2.860.809.681	2.839.978.946

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة الملحق رقم(18،9،1،23،15،6).

يتضح من **الجدول رقم22**، أن المؤسسة تعتمد على أموالها الدائمة، هذا يدل على أن المؤسسة لا تعتمد على التمويل بالقروض وهذا يعني ان المؤسسة تتمتع بأريحية مالية وقادرة على تمويل ذاتها وأنها معفية بنسبة كبيرة من الضريبة.

يتبين من نفس الجدول، كذلك أن الاهتلاكات من أهم المصادر التمويلية الذاتية التي تعتمد عليها المؤسسة محل الدراسة، بحيث تحقق وفورات ضريبية عالية تسمح لها بالاستفادة من التحفيزات الجبائية التي توفرها التشريعات الضريبية لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وهذا لا يقتصر فقط على سماح التشريعات بخصم أقساط الاهتلاك من نتيجة الاستغلال حـ68، بل تسمح للمؤسسة بالتمويل الذاتي لعملية تجديد الاستثمارات حـ28.

الفرع الثالث: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار

لمعرفة دور المسير الجبائي في مرحلة الاستثمار في المؤسسة محل الدراسة، اعتمدنا على مقابلة شخصية مع المدير مصلحة المالية والمحاسبة لمؤسسة " مطاحن بني هارون " حيث طرحنا عليه مجموعة

من الأسئلة الهامة المتعلقة بالاستثمار وهذا من أجل معرفة مدى تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي في مرحلة الاستثمار وهذا ما سنوضحه من خلال الأجوبة التالية:

- **السؤال 1:** هل استفادت المؤسسة من المزايا الضريبية من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ؟
- **الجواب 1:** نعم استفادت من إعفاءات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التي منحت لها سنة 2016 وذلك في اطار اقتناء الات جديدة للمؤسسة.
- **السؤال 2:** ماهي الإعفاءات الضريبية التي تخضع لها مؤسسة "مطاحن بني هارون"؟
- **الجواب 2:** الإعفاءات الضريبية التي تخضع لها مؤسسة "مطاحن بني هارون"، هي الرسم على القمة المضافة على المواد واسعة الاستهلاك (السميد، الفرينة)، الرسم على النشاط المهني.
- **السؤال 3:** هل تمتلك المؤسسة حق الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية؟
- **الجواب 3:** المؤسسة لا تمتلك حق الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية (دفعت في بداية نشاط المؤسسة).
- **السؤال 4:** هل يوجد تكفل كلي أو جزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمؤسسة؟
- **الجواب 4:** لا يوجد تكفل من طرف الدولة بنفقات المؤسسة المتعلقة بالأشغال، لأن المؤسسة تمول ذاتها.
- **السؤال 5:** هل تستفيد المؤسسات من تخفيضات على مبلغ الإتاوات الإيجارية السنوية المحددة من طرف الدولة؟
- **الجواب 5:** المؤسسة لا تستفيد من التخفيضات على الإتاوات الاجارية (أملاك الدولة).
- **السؤال 6:** ما هي قيمة ونوع الإعفاءات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة؟
- **الجواب 6:** في حالة ما اذا كان الرسم القابل للإسترجاع على المشتريات أكبر من الرسم المستحق على المبيعات.
- **السؤال 7:** كيف يؤثر الإعفاء الضريبي الدائم على استراتيجيات الاستثمار للمؤسسة؟
- **الجواب 7:** من خلال تشجيع المؤسسة على توسيع استثماراتها وذلك بخلق منتجات جديدة للبيع نظرا لسعرها المنخفض مقارنة بالمنتجات الغير معفية.
- **السؤال 8:** هل تتمتع مؤسسة "مطاحن بني هارون" بإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري، ماهي الإعفاءات المستفاد منها من طرف المؤسسة في هذا السياق؟

- **الجواب 8:** المؤسسة لا تتمتع بأي إعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار بل تدفعها من أموالها الخاصة بالمؤسسة.

من خلال هذه المقابلة، نستنتج أن المؤسسة تستخدم أموالها الخاصة لدفع ضرائبها، حيث تستعين بالمزايا والإعفاءات الجبائية إلا في حالات قليلة جدا وهذا راجع إلى كونها قادرة على الدفع، كما لاحظنا أن عدم وجود مسير جبائي في المؤسسة يهتم بهذه النقاط الحساسة المهمة جدا والقابلة للرفع من قيمة الأداء المالي وأيضا تجنيب المؤسسة من دفع مستحقات كان بالإمكان التهرب منها بطريقة ذكية وبخبرة قانونية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك بهدف التعرف على أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي بمؤسسة " **مطاحن بني هارون**" وقد ركزت دراستنا على التسيير الجبائي في المراحل الثلاثة(استغلال، تمويل، استثمار) وقد توصلنا الى أنه لا وجود للمسير الجبائي في المؤسسة، حيث من خلال الدراسة لاحظنا في مرحلة الاستغلال والتمويل أنها حققت وفرات ضريبية تساهم في توفير السيولة في خزينتها، أما في مرحلة الاستثمار فإن المؤسسة لا تستفيد من أغلب الامتيازات و الإعفاءات الضريبية الممنوحة من طرف الدولة ما يجعلها تقوم بدفع العديد من الضرائب و المستحقات من خزينتها وهذا ما يؤثر سلبا على أداءها المالي.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي وبالاعتماد على الجانب النظري تبين لنا، أن الضريبة عنصر مهم للغاية في الإدارة المالية لأي مؤسسة، حيث تؤثر بشكل كبير على القرارات المالية وبالتالي على قيمة المؤسسة عند اقتطاع مبلغ من الربح لدفع الضريبة وهذا يؤثر سلبا على سيولة وصافي الأرباح المتاحة للمؤسسة، لأن دفع الضريبة يعني تدفق النقد خارج المؤسسة.

يمكن القول أن التسيير الجبائي هو عبارة عن عملية قانونية تعمل على مساعدة المؤسسة في تحقيق الأمن الجبائي والذي يقوم على مدى احترام القانون الجبائي، من حيث الشكل والمضمون بالإضافة إلى تحقيق الخيار الجبائي الذي يخدم الأهداف الاقتصادية للمؤسسة، حيث يعمل على تحقيق وفرات ضريبية و تقليص من تكاليف المؤسسة، يهتم بتقديم التقارير لإدارة المؤسسة من أجل تفادي الأخطار الجبائية الممكنة الوقوع وكذا يساعد المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية سواء في مرحلة الاستغلال، التمويل، الاستثمار وذلك بالتأثير على أداءها المالي.

أما فيما يخص دراسة الحالة التي قمنا بها على مستوى مؤسسة " مطاحن بني هارون" كان الهدف منها هو معرفة مدى تأثر الأداء المالي بالتسيير الجبائي وتوصلنا أن المزايا الجبائية المتحصل عليها المنتجة للتدفقات النقدية والوفورات للمؤسسة محل الدراسة كانت نتيجة لحسن التسيير المالي وليس الجبائي.

1. **اختبار صحة الفرضيات:**

من خلال النتائج النظرية لموضوع الدراسة والتي تم التأكد منها في الجانب التطبيقي توصلنا إلى:

- ✓ **الفرضية الأولى:** نعم المسير الجبائي يهتم في مرحلة الاستغلال بتحسين مؤشرات التوازن المالي وهو ما يوضح صحة الفرضية.
- ✓ **الفرضية الثانية:** نعم يؤثر التسيير الجبائي على اختيار الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة في مرحلة التمويل نتيجة أن لكل طريقة تمويلية امتيازات جبائية خاصة وهو ما يوضح صحة الفرضية.
- ✓ **الفرضية الثالثة:** نعم يعمل المسير الجبائي في مرحلة الاستثمار على الاستفادة من الحوافز الجبائية وتحقيق أداء مالي جيد، التي يمكن المؤسسة محل الدراسة من الاستفادة منها وهو ما يوضح صحة الفرضية.

2. **نتائج الدراسة:**

- ✓ التسيير الجبائي له دور مهم وفعال في التسيير العام للمؤسسة؛
- ✓ التسيير الجبائي عملية قانونية تساهم في تحقيق الأمن الجبائي والذي يقوم على احترام القانون الجبائي من حيث الشكل والمضمون؛

- ✓ الأداء المالي العالي للمؤسسة يؤدي الى قدرتها على التعامل مع التهديدات الخارجية مقارنة بغيرها من المؤسسات التي تعاني من الأداء المالي الضعيف.

كما توصلنا من خلال الدراسة الميدانية من خلال تقديم الأداء المالي لمؤسسة "مطاحن بني هارون" إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- ✓ أن المؤسسة محل الدراسة تعمل على تحسن تسيير أداءها المالي وذلك بتحقيقيها فائض في الأصول المتداولة وأيضا عدم معاناتها من مخاطر سداد الديون القصيرة الأجل وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الحالية التي تسدد من النقدية؛
- ✓ ان مؤسسة " مطاحن بني هارون " ذات قدرة وكفاءة على استخدام وادارة أصولها؛
- ✓ ان مؤشر الخزينة الخاص بالمؤسسة كان موجبا وهذا راجع إلى كون رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل خلال السنوات الأخيرة.

من خلال دراستنا لآليات تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة توصلنا إلى:

- ✓ إن أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي لمؤسسة كان إيجابيا خلال مرحلة الاستغلال وذلك راجع لتحقيقها وفورات ضريبية ساهمت في تخفيض العبء الضريبي؛
- ✓ ان أثر التسيير الجبائي انعكس على الأداء المالي في مؤسسة " مطاحن بني هارون" في مرحلة التمويل إيجابا وذلك راجع لاعتمادها على التمويل الذاتي الذي سمح لها بالاستفادة من التحفيزات الجبائية؛
- ✓ خلال مرحلة الاستثمار انعكس أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة سلبا وذلك لأنها لم تستفد من أغلب المزايا والإعفاءات الضريبية وتفويتها فرصة الاستفادة من الوفورات وهذا ما جعلها تقوم بتسديد العديد من الضرائب من خزينتها.

3. التوصيات:

على ضوء النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات وهي موضحة كما يلي:

- ✓ من الضروري بالنسبة لمؤسسة " مطاحن بني هارون" خلق مصلحة مستقلة تهتم بالتسيير الجبائي وتوظيف أصحاب الاختصاص في هذا المجال.
- ✓ ضرورة الاهتمام بالقوانين الجبائية وقوانين تشجيع الاستثمار ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان.
- ✓ يجب نشر الثقافة الجبائية للمسيرين وذلك من خلال التربصات والتكوين وذلك لتمكينهم من استغلال القانون الجبائي وتسهيل عملية انتقائهم للخيارات الجبائية.
- ✓ ضرورة متابعة القوانين والتشريعات الجديدة التي يقدمها التشريع الجبائي واستغلالها من طرف المؤسسة لأنها توفر وفرات ضريبية.
- ✓ يجب الأخذ بعين الاعتبار الامتيازات الضريبية عند تحديد أي سياسة من سياسات المؤسسة، لما له من أثر واضح في تدعيم المركز المالي.

4. أفاق الدراسة:

في الختام لا يمكن القول بأن هذه الدراسة شملت جميع النواحي المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية ولا يزال موضوع التسيير الجبائي امامه الكثير من البحث والعمل، اذ يتطلب الأمر المزيد من الدراسات لأن هذه الدراسة ماهي الا نقطة بداية وانطلاقة ايجابية في سبيل اثراء العولمة والمعرفة ونظرا لأهمية الموضوع يمكن اقتراح مجموعة من الأفكار التي يمكن ان تشكل موضوع لبحث ما كالتالي:

- ✓ العامل الجبائي ودوره في صناعة القرار التمويلي في المؤسسات.
- ✓ دور التسيير الجبائي في صناعة القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ التسيير الجبائي وأثره على الوضعية المالية للمؤسسة في ظل التعديلات الجبائية الجديدة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. خالد توفيق الشمري، **التحليل المالي و الاقتصادي** ، الطبعة الاولى، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
2. سارة محمد زايد التميمي، **أثر إدارة رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية**، الطبعة الأولى، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2019.
3. عدنان تايه النعيمي، ،سعدون مهمدي الساقي، أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى/الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2008/2007.
4. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد لنشر و التوزيع، عمان الاردن، 1431هـ-2010 م.
5. محمود عزة اللحام، محمود إبراهيم نور، مصطفى يوسف كافي، انس علي القضاه، **الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014\1435هـ.

ب. المجلات العلمية:

1. أنور عيدة، زكرياء دمدوم، **التسيير الجبائي و أثره على الوضعية المالية للمؤسسة في ظل التعديلات الجبائية الجديدة**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 03، العدد 04، جامعة الوادي، الجزائر، 2018.
2. بلحوت عبد المجيد، زواوي عمر حمزة، **الانتقال من النظام الجزافي إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بين تحسين مردودية التحصيل وتسهيل الإجراءات الجبائية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم لتجارية،المجلد 12، العدد02، جامعةالبليدة2 ،الجزائر،2019.
3. بن حليمة دلال، طويل أسيا، **أثر المراجعة الجبائية في الارتقاء ببراعة التسيير الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية**، مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 12-02، العدد 23، جامعة البليدة2، الجزائر، 2024.
4. بن سويسي حمزة، عبد الوهاب سليماني، **دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، مجلة الحوار الفكري، المجلد 13، العدد 15، جامعة أدرار، الجزائر، 2018.
5. بوعلام ولهي، عثمان محادي، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، الجلد04، العدد02، جامعة المسيلة، الجزائر 2019.

6. حدود محمد، البكاي الهادي، **أهمية الضريبة على الدخل الإجمالي في حصيلة الإيرادات الجبائية العادية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد19، العدد 31، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2023.

7. دريد موسى، بن براح سمير، **اثر تطبيق التدقيق الجبائي على فعالية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01،جامعة باتنة1، الجزائر، 2023.

8. رحيمة العيفة، نعيمة زعرور، **استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، المجلد 16، العدد02، جامعة بسكرة، الجزائر،2022.

9. ريمة يونس، **مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد20، العدد02، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2016.

10. زواق الحواس، **أهمية التسيير الجبائي في ترشيد توجيه الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 02، جامعة الجلفة، جامعة المسيلة، الجزائر،2017.

11. زين يونس، العمري أصيلة، **الإعفاء الضريبي كأحد أليات تشجيع الاستثمار المحلي**، مجلة الدراسات المالية والإدارية، المجلد2، العدد 3، جامعة الوادي، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015.

12. سبتي إسماعيل، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد11، العدد03، جامعة الجلفة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.

13. سعاد رحماني، حاج بشير جيدور، **واقع توزيع الجباية المحلية على الجماعات المحلية في الجزائر الرسم على النشاط المهني**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08، العدد 01، جامعة غرداية، الجزائر، 2022.

14. سماعين عيسى، **تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري**، مجلة القانون العقاري، المجلد08، العدد15، جامعة الشلف، الجزائر،2021.

15. سهام كردودي، حكيمة بوسلمة، **مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة لاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 08، العدد 04، جامعة بسكرة، جامعة باتنة، الجزائر، 2018.

16. شعيبي مصطفى، **مكانة التسيير الجبائي في التصدي للأخطار الجبائية التي تعترض المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 11، العدد02، جامعة البليدة02، الجزائر، 2022.

17. صابر عباسي، محمود فوزي شعوبي، **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، المجلد12، العدد12،جامعة بسكرة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013

18. عبد الرؤوف عزالدين، صابر بوعوينة، **ادوات قياس وتقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية ومدى مساهمتها في التنبؤ بفشلها المالي مع تطبيق لنموذج التمان في مؤسسة تواب**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد12، العدد01، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021.

19. عبد القادر مسعودي، محمد طالبي، **التأثير الجبائي على التمويل الذاتي للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد2، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2020.

20. العقون زهرة، فكارشة سفيان، **الرسم على القيمة المضافة و تأثيره على القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1995-2018**، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد02، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2021.

21. كيموش بلال، بلخير محمد سعد الدين، **دور الاستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد03، العدد02، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2019.

22. لواج عبد الرحيم، لواج منير، **الفروقات المهمة بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية في تحديد وعاء الضريبة على أرباح الشركات**، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، المجلد 20، العدد 2، جامعة جيجل، الجزائر، 2021.

23. محمد الأمين وليد طالب، نظيرة قلادي، **تأثير النظام الجبائي على أهم العناصر المرتبطة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد03، العدد05، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018.

24. محمد بوشوشة، عادل عرقابي، **إشكالية حيادية الرسم على القيمة المضافة على القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 12،العدد 01، جامعة باتنة، الجزائر، 2022.

25. منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، **دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 31، العدد1، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2020.

26. مولود مليكاوي، **واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الانفاق الجبائي في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 04، العدد 08، جامعة برج بوعريريج، الجزائر ،2015.

27. نور الدين بعيليش، قداري زرباني، **فعالية المراجعة الجبائية في الرفع من كفاءة التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08، العدد 01، جامعة ورقلة، جامعة غرداية، الجزائر، 2022.

ج. الملتقيات العلمية:

1. زواق الحواس، **مداخلة بعنوان فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي حول صنع القرار في مؤسسة اقتصادية**، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009.

د. الرسائل و الأطروحات:

1. بزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011/2010.

2. بن عودة أمال، **دور التسيير الجبائي في ترشيد اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في محاسبة وجباية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2022/2021.

3. بنية حيزية، **أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الاعمال والمالية، جامعة المدية، الجزائر، 2011/2010.

4. بوخاري محمد، **اثر التسيير الجبائي على الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص علوم مالية، جامعة المدية، الجزائر، 2017/2016.

5. بورنيسة مريم، **محاسبة التسيير ودورها في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، ، جامعة بومرداس، الجزائر، 2020/2019.

6. بوشبوط سيد علي، **دور المراجعة الجبائية في تدنية مخاطر المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير، تخصص دراسات محاسبة، جباية وتدقيق، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016/2015

7. جحنين كريمة، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و ترشيد قرار الاستثمار في البورصة**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014/2013.

8. جحيش يسرى، **مساهمة استخدام الأساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة الدكتوراه في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة بسكرة، الجزائر، 2024/2023.

9. جودي محمد رمزي، **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية**، رسالة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

10. دادن عبد الغني، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.

11. شطارة نبيلة، **فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة العمومية الاقتصادية حسب المقاربة**، مذكرة الماجستير في علو التسيير، تخصص الادارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2014/2013.

12. صابر عباسي، **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2011.

13. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002/2001.

14. مادري صابر، **نظام الضريبة الجزافية الوحيدة**، مذكرة الماجستير، شعبة الحقوق والعلوم السياسية، تخصص إدارة مالية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2017 /2018.

15. مصطفى العثماني، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ، شهادة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015/2014.

16. نمري نصر الدين، **تحليل النمو وخلق القيمة في المؤسسة الاقتصادية ودوره في تقيم وقيادة الأداء المالي**، أطروحة دكتوراه ، شعبة علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015/2014.

17. نوبلي نجلاء، **استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

18. نوي سماح، **دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019/2018.

19. ياسين لعكيزة، **مدى ملائمة مؤشرات الأداء المالي المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لاتخاذ القرارات الائتمانية**، مذكرة الماجستير في العلوم المالية، تخصص محاسبة، جامعة عنابة، الجزائر، 2011/2012.

هـ. المحاضرات:

1. سلماني عادل، **محاضرات في التسيير الجبائي**، جامعة الجلفة، الجزائر، 2022/2021.

و. المواقع الإلكترونية:

1. **https://www.mfdgi.gov.dz**

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. INES MENCHAOUI, **Indentification impact des pratiques de gestion fiscale sur la performance fiscale des groupes de société une étude menée dans le contexte** tunisien, thèse en vue de l'obtention du titre de docteur en science comptabilisé, université de Tunis el Manar**(2015)**.
2. Mai Django Wambé , AbdiasTchimed, oumar Tikire, **gestion fiscale dans les petites et moyennes entreprises au Cameroon: Etat des, lieux international journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics IJAME**, volume 2, Issue 4, (20 21) .

الملاحق

الملاحق:

التقارير المالية السنوية لمؤسسة "مطاحن بني هارون" لسنة 2021.

الملحق رقم 1: ميزانية المؤسسة (الخصوم) لسنة 2021.

CONSOL 2021

EDITION_DU:17/04/2024 11:26
EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		315 021 500,83	312 952 682,70
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 063 482 716,69	2 021 452 052,99
TOTAL I		**2 378 504 217,52**	**2 334 404 735,69**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		25 061 323,36	29 737 547,46
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		121 813 508,13	116 642 301,87
Prov.p/pensions et oblig.similaires		119 816 943,01	114 645 736,75
Autres Provisions		1 996 565,12	1 996 565,12
TOTAL II		**146 874 831,49**	**146 379 849,33**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		43 160 730,45	21 400 475,86
Opérations Groupe			
Impôts		41 876 586,82	1 724 533,79
Autres dettes		21 503 993,74	17 747 739,54
Trésorerie passif			
TOTAL III		**106 541 311,01**	**40 872 749,19**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**2 631 920 360,02**	**2 521 657 334,21**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d"états financiers consolidés

الملحق رقم 2: ميزانية المؤسسة (الأصول) لسنة 2021.

CONSOL 2021

EDITION_DU:17/04/2024 11:26
EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2021			2020
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		686 041,50	686 041,50		23 544,51
Immobilisations corporelles		3 994 867 588,02	2 766 570 461,27	1 228 297 126,75	1 280 750 458,85
Terrains		411 349 816,51		411 349 816,51	411 349 816,51
Bâtiments		1 589 147 916,97	1 492 009 441,65	97 138 475,32	133 929 896,83
Groupe D'actif Destinés à La Cession		125 223 946,73	125 223 946,73		
Autres immobilisations corporelles		1 869 145 907,81	1 149 337 072,89	719 808 834,92	735 470 745,51
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					100 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		27 108,50		27 108,50	27 108,50
Impôts différés actif		25 312 073,28		25 312 073,28	24 120 695,07
TOTAL ACTIF NON COURANT		**4 020 892 811,30**	2 767 256 502,77	**1 253 636 308,53**	**1 404 921 806,93**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		263 360 249,56	4 787 683,25	258 572 566,31	221 520 295,49
Stocks matières premières et fournitures		176 818 522,14		176 818 522,14	126 489 450,30
Produits finis et encours		1 993 555,95		1 993 555,95	2 155 255,41
Autres stocks		84 548 171,47	4 787 683,25	79 760 488,22	92 875 589,78
Créances et emplois assimilés					
Clients		56 527 151,99	32 244 375,72	24 282 776,27	52 370 583,93
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés					
Autres débiteurs		2 412 575,50	854 365,50	1 558 210,00	11 671 710,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 093 870 498,91		1 093 870 498,91	831 172 937,86
TOTAL ACTIF COURANT		**1 416 170 475,96**	37 886 424,47	**1 378 284 051,49**	**1 116 735 527,28**
TOTAL GENERAL ACTIF		**5 437 063 287,26**	2 805 142 927,24	**2 631 920 360,02**	**2 521 657 334,21**

الملحق رقم 3: جدول حسابات النتائج 2021.

CONSOL 2021

EDITION_DU:17/04/2024 11:26
EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2021	2020
Chiffres d'Affaires		2 748 407 693,56	2 915 979 318,85
Ventes de marchandises		9 638 997,90	1 166 200,34
Ventes Produits Finis		2 732 371 695,66	2 909 676 368,51
Ventes Produits Intra-Groupe		6 397 000,00	5 136 750,00
Prestation de Services			
Autres Ventes			
Variation stocks produits finis et en cours		189 889,38	373 537,70
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		2 969 453,90	2 648 544,68
Cession Inter Unités		120 965 916,35	76 993 631,34
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**2 872 532 953,19**	**2 995 995 032,57**
Achats consommés		-2 164 813 346,76	-2 325 300 928,89
Services extérieurs et autres consommations		-40 191 253,95	-38 934 661,64
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-2 205 004 600,71**	**-2 364 235 590,53**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**667 528 352,48**	**631 759 442,04**
Charges de personnel		-282 030 817,42	-286 797 444,59
Impôts, taxes et versements assimilés		-10 769 386,92	-10 865 483,57
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**374 728 148,14**	**334 096 513,88**
Autres produits opérationnels		29 451 925,19	20 831 323,07
Autres charges opérationnelles		-3 115 992,85	-18 082,23
Dotations aux Amortissements		-85 985 594,32	-87 174 025,63
Dotations aux Provisions		-9 676 233,38	-14 118 383,72
Reprise sur pertes de valeur et provisions		2 601 645,74	47 732 678,29
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**308 003 898,52**	**301 350 023,66**
Produits financiers		1 150 000,00	9 185 428,09
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		**1 150 000,00**	**9 185 428,09**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**309 153 898,52**	**310 535 451,75**
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		5 867 602,31	2 417 230,95
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**2 905 736 524,12**	**3 073 744 462,02**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-2 590 715 023,29**	**-2 760 791 779,32**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**315 021 500,83**	**312 952 682,70**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**315 021 500,83**	**312 952 682,70**

الملحق رقم 4: قائمة التوازن العام الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة لسنة 2021.

CONSOL 2021

BALANCE GENERALE

-copie provisoire

PAGE:1

EDITION DU 21/04/2024 13:32

EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

COMPTE	LIBELLE	REOUVERTURE(SOLDES)		MVM DU 01/01/21 AU 31/12/21		TOT.MVM AU 31/12/21		SOLDE AU 31/12/21	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
4450000	T.V.A COLLECTTE SUR BIENS	0,00	0,00	132 588 030,58	132 588 030,58	132 588 030,58	132 588 030,58		0,00
4452100	T.V.A COLLECTTE SUR SERVICES	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00		0,00
4452110	T.V.A DEDUCTIBLE SUR ACHATS IMMOBILISATIONS	0,00	0,00	11 939 503,73	11 939 503,73	11 939 503,73	11 939 503,73		0,00
4452120	T.V.A DEDUCTIBLE SUR ACHATS BIENS	0,00	0,00	31 832 503,83	31 832 503,83	31 832 503,83	31 832 503,83		0,00
4452130	T.V.A DEDUCTIBLE SUR PRESTATIONS	0,00	0,00	4 498 227,58	4 498 227,58	4 498 227,58	4 498 227,58		0,00
4*******	**CLASSE 4 - COMPTES DE TIERS**	**0,00**	**0,00**	**180 858 265,72**	**180 858 265,72**	**180 858 265,72**	**180 858 265,72**		**0,00**
	TOTAL GENERAL	**0,00**	**0,00**	**180 858 265,72**	**180 858 265,72**	**180 858 265,72**	**180 858 265,72**	**0,00**	**0,00**

الملحق رقم 5: جدول تحديد نتيجة الضريبة لسنة 2021.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 9 9 8 4 3 0 3 2 2 0 4 4 8 8 4 3 0 1 8

Désignation de l'entreprise : CIC BENI-HAROUN

Activité : TRANSFORMATION DES CEREALES

Adresse : BP 196 GRAREM W,MILA

Exercice du	01/01/2021	au	31/12/2021

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal

I. Résultat net de l'exercice (compte de résultat)	**Bénéfice**	**315 021 500,00**
	Perte	
II.Réintégrations		**19 655 138,00**
Charges des immeubles non affectés directement à l'exploitation		
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		843 975,00
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles		
frais de reception non déductiblesb		
Cotisations et done non déductibles		
Impots et taxes non déductibles **(taxe formation et apprentissage)**		1 802 037,00
Provisions non déductibles **(IDR+Conge annuel +partie variable)**		22 876 728,00
Amortissements non déductibles		
Quote -part des frais de recherche développement non déductibles		
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur)(cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Impots sur les bénéfices des sociétés	Impots exigible sur les resultat	
	Impots différé (variation)	-5 867 602,00
Amendes et pénalités		0,00
Autres réintégrations		
	Total des réintégrations	**19 655 138,00**
III.Déductions		**36 570 298,00**
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		6 430 938,00
les produits et les plus values de cession des actions et titre assilmilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse		
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impot sur les bénéfices		
des société ou expressémént exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)		
amortissements liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors charges financiers (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Complément d'amortissements		
Autres déductions		30 139 360,00
	Total des déductions	**36 570 298,00**
IV.Déficits antérieurs à déduire (cf,art 147 du CIDTA)		
Déficit de l'année 20		
Déficit de l'année 20		
Déficit de l'année 20		
Déficit de l'année 20		
	Total des déficits à détuire	
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	**Bénéfice**	**298 106 340,00**
	Déficit	-

الملحق رقم 6: جدول الإهلاك وخسائر القيمة لسنة 2021.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 099843032204488 43018

Désignation de l'entreprise : CIC BENI-HAROUN

Activité : TRANSFORMATION DES CEREALES

Adresse : BP 196 GRAREM W,MILA

Exercice de	01/01/2021	au	31/12/2021

5/ Tableau des amortissements et pertes de valeurs :

Rubrique et poste	Dotations cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice (1)	Diminitions éléments sortis	Dotations cumulées en fin d'exercice	Dotations fiscales de l'exercice (2)	Ecart (1) - (2)
Goodwill						
Immobilisations incorporelles	662 497,00	23 544,00	0,00	686 041,00	23 544,00	0,00
Immobilisations corporelles	2 707 064 199,00	85 962 050,00	26 455 787,00	2 766 570 462,00	85 962 050,00	0,00
Participations						
Autres actifs finianciers non courants						
TOTAL	2 707 726 696,00	85 985 594,00	26 455 787,00	2 767 256 503,00	85 985 594,00	0,00

6/ Tableau des immobilisations créées ou acquises au cours de l'exercice :

Rubrique (Nature des immobilisations créées ou acquises à détailler)	Montants bruts	TVA détuite	Montant net à amortir
Goodwill			
Immobilisations incorporelles			
Immobilisations corporelles	34 021 297,00		34 021 297,00
Participations			
Autres actifs financiers non courants			
TOTAL	34 021 297,00		34 021 297,00

الملحق رقم 7: قائمة التوازن العام الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 2021.

CIC BENI HAROUN M43

BALANCE GENERALE

PAGE:1

EDITION DU 21/04/2024 11:33

EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

COMPTE	LIBELLE	RECOUVERTURE(SOLDES)		MVMDU 01/01/21 AU 31/12/21		TOT.MVM AU 31/12/21		SOLDE AU 31/12/21	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
442000	IRG SUR SALAIRES	0,00	0,00	30 922 234,76	33 931 498,99	30 922 234,76	33 931 498,99		3 009 264,23
442200	AUTRES IRG	0,00	0,00	1 971 873,92	1 971 873,92	1 971 873,92	1 971 873,92		0,00
442****	**Etat, impôts et taxes recouvrables sur des tiers**	**0,00**	**0,00**	**32 894 108,68**	**35 903 372,91**	**32 894 108,68**	**35 903 372,91**		**3 009 264,23**
44******	Etat, collectivités publiques, organismes internationaux et comptes rattachés	**0,00**	**0,00**	**32 894 108,68**	**35 903 372,91**	**32 894 108,68**	**35 903 372,91**		**3 009 264,23**
4********	**CLASSE 4 - COMPTES DE TIERS**	**0,00**	**0,00**	**32 894 108,68**	**35 903 372,91**	**32 894 108,68**	**35 903 372,91**		**3 009 264,23**
	TOTAL GENERAL	**0,00**	**0,00**	**32 894 108,68**	**35 903 372,91**	**32 894 108,68**	**35 903 372,91**	**0,00**	**3 009 264,23**

الملحق رقم 8: جدول تحركات المخزون لسنة 2021.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 099843032204488430 18

Désignation de l'entreprise : CIC BENI-HAROUN

Activité : TRANSFORMATION DES CEREALES

Adresse : BP 196 GRAREM W,MILA

Exercice de	01/01/2021	au	31/12/2021

1/ Tableau des mouvements des stocks:

Rubrique	Solde de début d'exercice	Mouvements de la période		Solde de fin d'exercice
		Débit	Crédit	
Stocks de marchandises	670 678,00	14 423 399,00	14 498 408,00	595 669,00
Matiéres et fournitures	126 489 450,00	2 102 270 290,00	2 051 941 218,00	176 818 522,00
Autres approvisionnements	98 167 817,00	74 421 230,00	88 636 545,00	83 952 502,00
Encours de production de biens				
encours de production de services				
Stocks de produits finis	2 155 256,00	4 472 439 119,00	4 472 600 819,00	1 993 556,00
Stocks provenant d'immobilisations				
Stocks à l'extérieur	0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL	227 483 201,00	6 663 554 038,00	6 627 676 990,00	263 360 249,00

2/ Tableau de la fluctuation de la production stockée

Débit	Crédit	Solde de fin d'exercice	
		Débiteur	Créditeur
4 466 243 431,00	4 466 433 321,00	0,00	189 890,00

التقارير المالية السنوية لمؤسسة "مطاحن بني هارون" لسنة 2022.

الملحق رقم 9: ميزانية المؤسسة (الخصوم) سنة 2022.

CONSOL 2022

EDITION_DU:17/04/2024 11:25

EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

N° D'IDENTIFICATION:099843032204488

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		389 219 369,45	315 021 500,83
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		1 577 730 111,52	2 063 482 716,69
TOTAL I		**1 966 949 480,97**	**2 378 504 217,52**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		25 902 325,86	25 061 323,36
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		140 610 545,82	121 813 508,13
Prov.p/pensions et oblig.similaires		140 610 545,82	119 816 943,01
Autres Provisions			1 996 565,12
TOTAL II		**166 512 871,68**	**146 874 831,49**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		25 836 375,67	43 160 730,45
Opérations Groupe			
Impôts		43 866 012,39	41 876 586,82
Autres dettes		22 167 072,08	21 503 993,74
Trésorerie passif			
TOTAL III		**91 869 460,14**	**106 541 311,01**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**2 225 331 812,79**	**2 631 920 360,02**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d"états financiers consolidés

الملحق رقم 10: ميزانية المؤسسة (الأصول) سنة 2022.

CONSOL 2022

EDITION_DU:17/04/2024 11:25

EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

N° D'IDENTIFICATION:099843032204488

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2022			2021
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		686 041,50	686 041,50		
Immobilisations corporelles		4 111 341 149,35	2 860 123 819,87	1 251 217 329,48	1 228 297 126,75
Terrains		411 349 816,51		411 349 816,51	411 349 816,51
Bâtiments		1 589 147 916,97	1 528 791 099,20	60 356 817,77	97 138 475,32
Groupe D'actif Destinés à La Cession		125 559 368,21	125 559 368,21		
Autres immobilisations corporelles		1 985 284 047,66	1 205 773 352,46	779 510 695,20	719 808 834,92
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		17 108,50		17 108,50	27 108,50
Impôts différés actif		29 376 953,78		29 376 953,78	25 312 073,28
TOTAL ACTIF NON COURANT		**4 141 421 253,13**	2 860 809 861,37	**1 280 611 391,76**	**1 253 636 308,53**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		237 701 791,57	3 815 591,20	233 886 200,37	258 572 566,31
Stocks matiéres premiéres et fournitures		105 060 532,34		105 060 532,34	176 818 522,14
Produits finis et encours		12 749 768,86		12 749 768,86	1 993 555,95
Autres stocks		119 891 490,37	3 815 591,20	116 075 899,17	79 760 488,22
Créances et emplois assimilés					
Clients		38 219 171,32	1 763 804,43	36 455 366,89	24 282 776,27
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés					
Autres débiteurs		44 447 224,00		44 447 224,00	1 558 210,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		629 931 629,77		629 931 629,77	1 093 870 498,91
TOTAL ACTIF COURANT		**950 299 816,66**	**5 579 395,63**	**944 720 421,03**	**1 378 284 051,49**
TOTAL GENERAL ACTIF		**5 091 721 069,79**	2 866 389 257,00	**2 225 331 812,79**	**2 631 920 360,02**

الملحق رقم 11: جدول حسابات النتائج سنة 2022.

CONSOL 2022

EDITION_DU:17/04/2024 11:25

EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

N° D'IDENTIFICATION:099843032204488

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2022	2021
Chiffres d'Affaires		3 042 251 720,56	2 748 407 693,56
Ventes de marchandises		35 910 127,39	9 638 997,90
Ventes Produits Finis		2 997 889 143,17	2 732 371 695,66
Ventes Produits Intra-Groupe		8 452 450,00	6 397 000,00
Prestation de Services			
Autres Ventes			
Variation stocks produits finis et en cours		11 000 353,46	189 889,38
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		33 098 647,72	2 969 453,90
Cession Inter Unités		348 843 324,40	120 965 916,35
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**3 435 194 046,14**	**2 872 532 953,19**
Achats consommés		-2 562 009 141,34	-2 164 813 346,76
Services extérieurs et autres consommations		-71 149 275,47	-40 191 253,95
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-2 633 158 416,81**	**-2 205 004 600,71**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**802 035 629,33**	**667 528 352,48**
Charges de personnel		-315 863 848,32	-282 030 817,42
Impôts, taxes et versements assimilés		-5 874 208,50	-10 769 386,92
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**480 297 572,51**	**374 728 148,14**
Autres produits opérationnels		19 438 186,27	29 451 925,19
Autres charges opérationnelles		-784 235,57	-3 115 992,85
Dotations aux Amortissements		-92 459 924,98	-85 985 594,32
Dotations aux Provisions		-24 157 672,10	-9 676 233,38
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3 661 565,32	2 601 645,74
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**385 995 491,45**	**308 003 898,52**
Produits financiers			1 150 000,00
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			**1 150 000,00**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**385 995 491,45**	**309 153 898,52**
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		3 223 878,00	5 867 602,31
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**3 458 293 797,73**	**2 905 736 524,12**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-3 069 074 428,28**	**-2 590 715 023,29**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**389 219 369,45**	**315 021 500,83**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**389 219 369,45**	**315 021 500,83**

الملحق رقم 12: قائمة التوازن العام الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي لسنة2022.

CIC BENI HAROUN 2022

BALANCE GENERALE

PAGE:1

EDITION DU 21/04/2024 11:25

EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

COMPTE	LIBELLE	REOUVERTURE(SOLDES)		MVM DU 01/01/22 AU 31/12/22		TOT.MVM AU 31/12/22		SOLDE AU 31/12/22	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
4420000	IRG SUR SALAIRES	0,00	3 009 264,23	30 402 736,60	30 075 548,88	30 402 736,60	33 084 813,11		2 682 076,51
4422000	AUTRES IRG	0,00	0,00	2 085 659,22	2 135 659,22	2 085 659,22	2 135 659,22		50 000,00
442*****	**Etat, impôts et taxes recouvrables sur des tiers**	**0,00**	**3 009 264,23**	**32 488 395,82**	**32 211 208,10**	**32 488 395,82**	**35 220 472,33**		**2 732 076,51**
44******	Etat, collectivités publiques, organismes internationaux et comptes rattachés	**0,00**	**3 009 264,23**	**32 488 395,82**	**32 211 208,10**	**32 488 395,82**	**35 220 472,33**		**2 732 076,51**
4*******	**CLASSE 4 - COMPTES DE TIERS**	**0,00**	**3 009 264,23**	**32 488 395,82**	**32 211 208,10**	**32 488 395,82**	**35 220 472,33**		**2 732 076,51**
	TOTAL GENERAL	**0,00**	**3 009 264,23**	**32 488 395,82**	**32 211 208,10**	**32 488 395,82**	**35 220 472,33**	**0,00**	**2 732 076,51**

الملحق رقم 13: جدول تحديد النتيجة الضريبية لسنة 2022.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 9 9 8 4 3 0 3 2 2 0 4 4 8 8 4 3 0 1 8

Désignation de l'entreprise : CIC BENI-HAROUN

Activité : TRANSFORMATION DES CEREALES

Adresse : BP 196 GRAREM W,MILA

Exercice du	01/01/2022	au	31/12/2022

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal

I. Résultat net de l'exercice (compte de résultat)	**Bénéfice**	**389 219 369,00**
	Perte	
II.Réintégrations		**36 844 885,00**
Charges des immeubles non affectés directement à l'exploitation		
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		86 800,00
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles		
frais de reception non déductiblesb		
Cotisations et done non déductibles		
Impots et taxes non déductibles **(taxe formation et apprentissage)**		**998 021,00**
Provisions non déductibles **(IDR+Conge annuel +partie variable)**		37 586 764,00
Amortissements non déductibles		
Quote -part des frais de recherche développement non déductibles		
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur)(cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Impots sur les bénéfices des sociétés	Impots exigible sur les resultat	
	Impots différé (variation)	-3 223 878,00
red amort fiscal ex 2019 2020 et 2021 (55 504*3) allongement d,u		876 378,00
Amendes et pénalités		**520 800,00**
Autres réintégrations		
	Total des réintégrations	**36 844 885,00**
III.Déductions		**56 782 113,00**
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		0,00
les produits et les plus values de cession des actions et titre assilmilés ainsi que ceux des actions ou		
Evaluation **perequations courus non échus**		27 756 540,00
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impot sur les bénéfices		
des société ou expressémént exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)		
amortissements liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors charges financiers (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Complément d'amortissements		
Autres déductions		29 025 573,00
	Total des déductions	**56 782 113,00**
IV.Déficits antérieurs à déduire (cf,art 147 du CIDTA)		
Déficit de l'année 20		
Déficit de l'année 20		
Déficit de l'année 20		
Déficit de l'année 20		
	Total des déficits à détuire	
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	**Bénéfice**	**369 282 141,00**
	Déficit	

الملحق رقم 14: جدول تحركات المخزون لسنة 2022.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 099843032204488430 18

Désignation de l'entreprise : CIC BENI-HAROUN

Activité : TRANSFORMATION DES CEREALES

Adresse : BP 196 GRAREM W,MILA

Exercice de	01/01/2022	au	31/12/2022

1/ Tableau des mouvements des stocks:

Rubrique	Solde de début d'exercice	Mouvements de la période		Solde de fin d'exercice
		Débit	Crédit	
Stocks de marchandises	595 669,00	57 341 407,73	55 733 453,99	2 203 622,74
Matiéres et fournitures	176 818 522,00	2 309 033 463,49	2 380 791 453,29	105 060 532,20
Autres approvisionnements	83 952 502,00	151 995 723,00	118 260 358,00	117 687 867,00
Encours de production de biens				
encours de production de services				
Stocks de produits finis	1 993 556,00	5 181 583 433,64	5 170 827 220,73	12 749 768,91
Stocks provenant d'immobilisations				
Stocks à l'extérieur	0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL	263 360 249,00	7 699 954 027,86	7 725 612 486,01	237 701 790,85

2/ Tableau de la fluctuation de la production stockée

Débit	Crédit	Solde de fin d'exercice	
		Débiteur	Créditeur
5 165 105 456,58	5 176 105 810,04	0,00	11 000 353,46

الملحق رقم 15: جدول الإهلاك وخسائر القيمة لسنة 2022.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 099843032204488 43018

Désignation de l'entreprise : CIC BENI-HAROUN

Activité : TRANSFORMATION DES CEREALES

Adresse : BP 196 GRAREM W,MILA

Exercice de	01/01/2022	au	31/12/2022

5/ Tableau des amortissements et pertes de valeurs :

Rubrique et poste	Dotations cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice (1)	Diminitions éléments sortis	Dotations cumulées en fin d'exercice	Dotations fiscales de l'exercice (2)	Ecart (1) - (2)
Goodwill						
Immobilisations incorporelles	686 041,00	0,00	0,00	686 041,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles	2 766 570 462,00	92 459 925,00	1 093 433,00	2 860 123 820,00	0,00	92 459 925,00
Participations						
Autres actifs financiers non courants						
TOTAL	2 767 256 503,00	92 459 925,00	1 093 433,00	2 860 809 861,00	0,00	92 459 925,00

6/ Tableau des immobilisations créées ou acquises au cours de l'exercice :

Rubrique (Nature des immobilisations créées ou acquises à détailler)	Montants bruts	TVA déduite	Montant net à amortir
Goodwill			
Immobilisations incorporelles			
Immobilisations corporelles	115 380 127,73		115 380 127,73
Participations			
Autres actifs financiers non courants			
TOTAL	115 380 127,73		115 380 127,73

الملحق رقم 16: قائمة التوازن العام الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة لسنة 2022.

CONSOL 2022

BALANCE GENERALE

-copie provisoire

PAGE:1

EDITION DU 21/04/2024 13:34

EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

COMPTE	LIBELLE	REOUVERTURE(SOLDES)		MVM DU 01/01/22 AU 31/12/22		TOT.MVM AU 31/12/22		SOLDE AU 31/12/22	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
4452000	T.V.A. COLLECTTE SUR BIENS	0,00	0,00	46 037 297,82	46 037 297,82	46 037 297,82	46 037 297,82		0,00
4452100	T.V.A.COLLECTTE SUR SERVICES	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00		0,00
4452110	T.V.A. DEDUCTIBLE SUR ACHATS IMMOBILISATIONS	0,00	0,00	40 221 685,27	40 221 685,27	40 221 685,27	40 221 685,27		0,00
4452120	T.V.A. DEDUCTIBLE SUR ACHATS BIENS	0,00	0,00	67 671 632,01	67 671 632,01	67 671 632,01	67 671 632,01		0,00
4452130	T.V.A. DEDUCTIBLE SUR PRESTATIONS	0,00	0,00	14 627 461,71	14 627 461,71	14 627 461,71	14 627 461,71		0,00
445******	**Etat, taxes sur le chiffre d'affaires**	**0,00**	**0,00**	**168 558 076,81**	**168 558 076,81**	**168 558 076,81**	**168 558 076,81**		**0,00**
44*******	Etat, collectivités publiques, organismes internationaux et comptes rattachés	**0,00**	**0,00**	**168 558 076,81**	**168 558 076,81**	**168 558 076,81**	**168 558 076,81**		**0,00**
4********	**CLASSE 4 - COMPTES DE TIERS**	**0,00**	**0,00**	**168 558 076,81**	**168 558 076,81**	**168 558 076,81**	**168 558 076,81**		**0,00**
	TOTAL GENERAL	**0,00**	**0,00**	**168 558 076,81**	**168 558 076,81**	**168 558 076,81**	**168 558 076,81**	**0,00**	**0,00**

التقارير المالية السنوية لمؤسسة "مطاحن بني هارون" لسنة 2023.

الملحق رقم 17: ميزانية المؤسسة (الأصول) سنة 2023.

43MBH CONSOL 2023

EDITION_DU:17/04/2024 11:24
EXERCICE:01/01/23 AU 31/12/23

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2023			2022
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		686 041,50	686 041,50		
Immobilisations corporelles		4 171 182 741,91	2 839 292 904,17	1 331 889 837,74	1 251 217 329,48
Terrains		411 349 816,51		411 349 816,51	411 349 816,51
Bâtiments		1 593 018 339,17	1 545 986 214,14	47 032 125,03	60 356 817,77
Groupe D'actif Destinés à La Cession		123 307 559,66	123 307 559,66		
Autres immobilisations corporelles		2 043 507 026,57	1 169 999 130,37	873 507 896,20	779 510 695,20
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		17 108,50		17 108,50	17 108,50
Impôts différés actif		28 310 588,50		28 310 588,50	29 376 953,78
TOTAL ACTIF NON COURANT		**4 200 196 480,41**	**2 839 978 945,67**	**1 360 217 534,74**	**1 280 611 391,76**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		193 100 031,78	3 908 189,87	189 191 841,91	233 886 200,37
Stocks matiéres premiéres et fournitures		62 984 658,43		62 984 658,43	105 060 532,34
Produits finis et encours		11 545 807,34		11 545 807,34	12 749 768,86
Autres stocks		118 569 566,01	3 908 189,87	114 661 376,14	116 075 899,17
Créances et emplois assimilés					
Clients		40 415 179,10	1 763 804,36	38 651 374,74	36 455 366,89
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés					
Autres débiteurs		46 733 820,00		46 733 820,00	44 447 224,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		858 540 894,50		858 540 894,50	629 931 629,77
TOTAL ACTIF COURANT		**1 138 789 925,38**	**5 671 994,23**	**1 133 117 931,15**	**944 720 421,03**
TOTAL GENERAL ACTIF		**5 338 986 405,79**	**2 845 650 939,90**	**2 493 335 465,89**	**2 225 331 812,79**

الملحق رقم 18: ميزانية المؤسسة (الخصوم) سنة 2023.

43MBH CONSOL 2023

EDITION_DU:17/04/2024 11:25
EXERCICE:01/01/23 AU 31/12/23

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2023	2022
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)			
Autres capitaux propores - Report à nouveau		424 352 781,41	389 219 369,45
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités			
TOTAL I		1 856 100 294,98	1 577 730 111,52
PASSIFS NON-COURANTS		**2 280 453 076,39**	**1 966 949 480,97**
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		31 354 451,81	25 902 325,86
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		131 974 377,62	140 610 545,82
Prov.p/pensions et oblig.similaires		130 374 377,62	140 610 545,82
Autres Provisions		1 600 000,00	
TOTAL II		**163 328 829,43**	**166 512 871,68**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		24 529 217,63	25 836 375,67
Opérations Groupe			
Impôts		2 788 504,17	43 866 012,39
Autres dettes		22 235 838,27	22 167 072,08
Trésorerie passif			
TOTAL III		**49 553 560,07**	**91 869 460,14**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**2 493 335 465,89**	**2 225 331 812,79**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم 19: جدول حسابات النتائج سنة 2023.

43MBH CONSOL 2023

EDITION_DU:17/04/2024 11:25

EXERCICE:01/01/23 AU 31/12/23

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2023	2022
Chiffres d'Affaires		3 270 753 828,67	3 042 251 720,56
Ventes de marchandises		48 917 475,14	35 910 127,39
Ventes Produits Finis		3 215 181 653,53	2 997 889 143,17
Ventes Produits Intra-Groupe		6 654 700,00	8 452 450,00
Prestation de Services			
Autres Ventes			
Variation stocks produits finis et en cours		-1 203 961,52	11 000 353,46
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		23 611 003,66	33 098 647,72
Cession Inter Unités		262 081 804,72	348 843 324,40
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**3 555 242 675,53**	**3 435 194 046,14**
Achats consommés		-2 641 536 668,77	-2 562 009 141,34
Services extérieurs et autres consommations		-92 345 290,94	-71 149 275,47
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-2 733 881 959,71**	**-2 633 158 416,81**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**821 360 715,82**	**802 035 629,33**
Charges de personnel		-327 109 728,32	-315 863 848,32
Impôts, taxes et versements assimilés		-7 346 371,63	-5 874 208,50
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**486 904 615,87**	**480 297 572,51**
Autres produits opérationnels		18 234 886,65	19 438 186,27
Autres charges opérationnelles		-37 932,33	-784 235,57
Dotations aux Amortissements		-77 012 559,42	-92 459 924,98
Dotations aux Provisions		-10 982 490,67	-24 157 672,10
Reprise sur pertes de valeur et provisions		13 764 752,54	3 661 565,32
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**430 871 272,64**	**385 995 491,45**
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**430 871 272,64**	**385 995 491,45**
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-6 518 491,23	3 223 878,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**3 587 242 314,72**	**3 458 293 797,73**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-3 162 889 533,31**	**-3 069 074 428,28**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**424 352 781,41**	**389 219 369,45**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**424 352 781,41**	**389 219 369,45**

الملحق رقم 20: قائمة التوازن العام الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة لسنة 2023.

43MBH CONSOL 2023

BALANCE GENERALE

-copie provisoire

PAGE:1

EDITION DU 21/04/2024 13:34

EXERCICE:01/01/23 AU 31/12/23

COMPTE	LIBELLE	REOUVERTURE(SOLDES)		MVM DU 01/01/23 AU 31/12/23		TOT.MVM AU 31/12/23		SOLDE AU 31/12/23	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
4452000	T.V.A COLLECTTE SUR BIENS	0,00	0,00	121 674 052,72	121 674 052,72	121 674 052,72	121 674 052,72		0,00
445210	T.V.A COLLECTTE SUR SERVICES	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00		0,00
4452110	T.V.A DEDUCTIBLE SUR ACHATS IMMOBILISATIONS	0,00	0,00	63 736 196,07	63 736 196,07	63 736 196,07	63 736 196,07		0,00
4452120	T.V.A DEDUCTIBLE SUR ACHATS BIENS	0,00	0,00	51 679 481,79	51 679 481,79	51 679 481,79	51 679 481,79		0,00
4452130	T.V.A DEDUCTIBLE SUR PRESTATIONS	0,00	0,00	19 663 731,30	19 663 731,30	19 663 731,30	19 663 731,30		0,00
445******	**Etat, taxes sur le chiffre d'affaires**	**0,00**	**0,00**	**256 753 461,88**	**256 753 461,88**	**256 753 461,88**	**256 753 461,88**		**0,00**
44*******	Etat, collectivités publiques, organismes internationaux et comptes rattachés	**0,00**	**0,00**	**256 753 461,88**	**256 753 461,88**	**256 753 461,88**	**256 753 461,88**		**0,00**
4********	**CLASSE 4 - COMPTES DE TIERS**	**0,00**	**0,00**	**256 753 461,88**	**256 753 461,88**	**256 753 461,88**	**256 753 461,88**		**0,00**
	TOTAL GENERAL	**0,00**	**0,00**	**256 753 461,88**	**256 753 461,88**	**256 753 461,88**	**256 753 461,88**	**0,00**	**0,00**

الملحق رقم 21: جدول تحديد النتيجة الضريبية لسنة 2023.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 9 9 8 4 3 0 3 2 2 0 4 4 8 8 4 3 0 1 8

Désignation de l'entreprise : CIC BENI-HAROUN

Activité : TRANSFORMATION DES CEREALES

Adresse : BP 196 GRAREM W,MILA

Exercice du	01/01/202 3	au	31/12/2023

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal

I. Résultat net de l'exercice (compte de résultat)	**Bénéfice**	**424 352 781,00**
	Perte	
II.Réintégrations		**57 804 178,00**
Charges des immeubles non affectés directement à l'exploitation		
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		682 500,00
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles		
frais de reception non déductiblesb		
Cotisations et done non déductibles		
Impots et taxes non déductibles **(taxe formation et apprentissage)**		3 045 561,00
Provisions non déductibles **(IDR+Conge annuel +partie variable)**		26 318 611,00
Evaluation **perequations courus non échus 2022**		27 756 540,00
Quote -part des frais de recherche développement non déductibles		
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur)(cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors produits financiers (baileur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Impots sur les bénéfices des sociétés	Impots exigible sur les resultat	
	Impots différé (variation)	
red amort fiscal ex 2019 2020 et 2021 (55 504*3) allongement durée utilité		
Amendes et pénalités		966,00
Autres réintégrations		
	Total des réintégrations	**57 804 178,00**
III.Déductions		**104 784 411,00**
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		0,00
les produits et les plus values de cession des actions et titre assilmilés ainsi que ceux des actions ou		
Evaluation **perequations courus non échus**		21 980 640,00
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impot sur les bénéfices		
des société ou expressémént exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)		
amortissements liés ALLONGEMENT D U 2019/2023		45 217 007,00
Loyers hors charges financiers (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Complément d'amortissements		
Autres déductions (reprise IDR +CONGE ANNUEL +PARTIE VARIABLE)		37 586 764,00
	Total des déductions	**104 784 411,00**
IV.Déficits antérieurs à déduire (cf,art 147 du CIDTA)		
Déficit de l'année 20		
Déficit de l'année 20		
Déficit de l'année 20		
Déficit de l'année 20		
	Total des déficits à détuire	
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	**Bénéfice**	**377 372 548,00**
	Déficit	-

الملحق رقم 22: قائمة التوازن العام الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 2023.

CIC BENI HAROUN M43

BALANCE GENERALE
-copie provisoire

PAGE:1
EDITION DU 21/04/2024 11:23
EXERCICE:01/01/23 AU 31/12/23

COMPTE	LIBELLE	REOUVERTURE(SOLDES)		MVM DU 01/01/23 AU 31/12/23		TOT.MVM AU 31/12/23		SOLDE AU 31/12/23	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
442000	IRG SUR SALAIRES	0,00	2 682 076,51	32 758 696,33	30 076 619,82	32 758 696,33	32 758 696,33		0,00
442200	AUTRES IRG	0,00	50 000,00	3 127 811,22	3 077 811,22	3 127 811,22	3 127 811,22		0,00
442*****	**Etat, impôts et taxes recouvrables sur des tiers**	**0,00**	**2 732 076,51**	**35 886 507,55**	**33 154 431,04**	**35 886 507,55**	**35 886 507,55**		**0,00**
44******	**Etat, collectivités publiques, organismes internationaux et comptes rattachés**	**0,00**	**2 732 076,51**	**35 886 507,55**	**33 154 431,04**	**35 886 507,55**	**35 886 507,55**		**0,00**
4******	**CLASSE 4 - COMPTES DE TIERS**	**0,00**	**2 732 076,51**	**35 886 507,55**	**33 154 431,04**	**35 886 507,55**	**35 886 507,55**		**0,00**
	TOTAL GENERAL	**0,00**	**2 732 076,51**	**35 886 507,55**	**33 154 431,04**	**35 886 507,55**	**35 886 507,55**	**0,00**	**0,00**

الملحق رقم 23: جدول الإهلاك وخسائر القيمة لسنة 2023.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 9 9 8 4 3 0 3 2 2 0 4 4 8 8 4 3 0 1 8

Désignation de l'entreprise : CIC BENI-HAROUN

Activité : TRANSFORMATION DES CEREALES

Adresse : BP 196 GRAREM W,MILA

Exercice de	01/01/2023	au	31/12/2023

5/ Tableau des amortissements et pertes de valeurs :

Rubrique et poste	Dotations cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice (1)	Diminitions éléments sortis	Dotations cumulées en fin d'exercice	Dotations fiscales de l'exercice (2)	Ecart (1) - (2)
Goodwill						
Immobilisations incorporelles	686 041,00	0,00	0,00	686 041,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles	2 860 123 820,00	77 012 559,00	97 843 474,00	2 839 292 905,00		
Participations						
Autres actifs finianciers non courants						
TOTAL	2 860 809 861,00	77 012 559,00	97 843 474,00	2 839 978 946,00	0,00	0,00

6/ Tableau des immobilisations créées ou acquises au tours de l'exercice :

Rubrique (Nature des immobilisations créées ou acquises à détailler)	Montants bruts	TVA détuite	Montant net à amortir
Goodwill			
Immobilisations incorporelles			
Immobilisations corporelles	206 218 309,00		174 037 219,00
Participations			
Autres actifs financiers non courants			
TOTAL	206 218 309,00		174 037 219,00

الملحق رقم 24: جدول تحركات المخزون لسنة 2023.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 099843032204488430 18

Désignation de l'entreprise : CIC BENI-HAROUN
.....
Activité : TRANSFORMATION DES CEREALES .....
Adresse : BP 196 GRAREM W,MILA.....

Exercice de	01/01/2023	au	31/12/2023

1/ Tableau des mouvements des stocks:

Rubrique	Solde de début d'exercice	Mouvements de la période		Solde de fin d'exercice
		Débit	Crédit	
Stocks de marchandises	2 203 623,00	101 959 279,00	92 326 747,00	11 836 155,00
Matiéres et fournitures	105 060 532,00	2 403 366 484,00	2 445 442 358,00	62 984 658,00
Autres approvisionnements	117 687 867,00	111 704 801,00	122 659 257,00	106 733 411,00
Encours de production de biens				
encours de production de services				
Stocks de produits finis	12 749 769,00	5 775 327 204,00	5 776 531 166,00	11 545 807,00
Stocks provenant d'Immobilisations				
Stocks à l'extérieur	0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL	237 701 791,00	8 392 357 768,00	8 436 959 528,00	193 100 031,00

2/ Tableau de la fluctuation de la production stockée

Débit	Crédit	Solde de fin d'exercice	
		Débiteur	Créditeur
5 771 181 823,07	5 769 977 861,55	1 203 961,52	

الملحق رقم 25: الضريبة على النشاط المهني لسنة 2023.

13/ Taxe sur l'activité professionnelle:

Lieu de payement de la TAP	Chiffre d'affaires imposable par commune	Chiffre d'affaires exonér	TAP acquittée
PVC CH-LAID	1 189 929,00	17 421 740,00	17 850,00
PVC ROUACHED	1 190 460,00	14 006 805,00	17 859,00
PVC TADJNANET	537 007,00	8 845 133,00	7 978,00
PVC RADJAS	791 034,00	10 798 911,00	11 865,00
CD TLAGHEMA	1 280 367,00	16 020 623,00	19 207,00
CD ARRAS	302 130,00	9 009 561,00	4 532,00
PVC TERRAI BAINANE	795 186,00	9 599 678,00	11 928,00
PVC AHMED RACHDI	965 526,00	11 765 867,00	14 484,00
CD FERDJIOUA	0,00	2 398 131 424,00	0,00
PVC DAR SMIDE	1 061 415,00	20 002 485,00	15 920,00
PVC ZEGHAIA	2 157 019,00	26 988 522,00	32 354,00
PVC AIN EL MLOUK	299 814,00	8 959 231,00	4 498,00
PVC BENI GUECHA	1 065 067,00	8 811 963,00	15 977,00
PVC EL SEDDARI	27 128,00	67 488,00	407,00
UPC GRAREM	0,00	612 505 960,00	0,00
PVC GRAREM	1 166 745,78	12 136 887,40	17 501,00
PVC MILA	1 444 776,49	15 889 814,48	21 670,00
DEPOT JIJEL	1 078 408,74	16 784 201,92	16 174,00
PVC TAHER	866 123,74	8 114 479,66	12 990,00
PVC HAMALA	1 078 596,12	11 203 049,61	16 178,00
PVC SIDI MAAROUF	1 095 466,32	8 877 787,48	16 431,00
PVC SIDI MEROUANE	1 161 884,61	5 258 133,28	17 429,00
TOTAL	**19 554 083,80**	**3 251 199 744,83**	**293 232,00**